جمهورية السودان
وزارة التعليم العام
المركز القومي للمناهج والبحث التربوي
بخت الرضا

وزارة التعليم العام

التعليم الثانوى

العلوم التجارية

الصف الثالث

التبادل التجارى

المحاسبة المالية

الأسواق المالية

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

وزارة التعليم العام

المركز القومي للمناهج والبحث التربوي

بخت الرضا

العلـــــوم التـــجاريـــة

(التبادل التجاري – المحاسبة المالية – الأسواق المالية)

الصف الثالث الثانوي

الطبعة الثانية المنقحـــة ٢٠١١م

إعداد لجنة بتكليف من المركز القومي للمناهج والبحث التربوي :

أ. د عبد العزيز عبد الرحيم سليمان	كلية التجارة - جامعة النيلين
أ. الحاج الطيب محمد توم	التوجيه الفني ولاية الخرطوم
أ. ميرغني عبد الرحيم عوض الله	التوجيه الفني سابقاً – مؤسسة التربية للطباعة

تنقيح وإثراء :

أ. مبارك إسحاق محمد يوسف	المركز القومي للمناهج والبحث التربوي
أ. د عبد العزيز عبد الرحيم سليمان	كلية التجارة - جامعة النيلين
د. أحمد هاشم أحمد يوسف	أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية
أ. نبيل جرجس عياد	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

تصميم :

أ.إقبال يوسف أحمد	المركز القومي للمناهج والبحث التربوي

تصميم الغلاف :

أ. مجدي محجوب	المركز القومي للمناهج والبحث التربوي

الجمع بالحاسوب :

إشراقه فرح شريف	المركز القومي للمناهج والبحث التربوي
حمد النيل يوسف عبد الله	المركز القومي للمناهج والبحث التربوي

جميع حقوق الطبع والتأليف ملك للمركز القومي للمناهج والبحث التربوي . ولا يحق لأي جهة، بأي وجه من الوجوه نقل جزء من هذا الكتاب أو إعادة طبعه أو التصرف في محتواه دون إذن كتابي من إدارة المركز القومي للمناهج والبحث التربوي.

ردمك : 978-99942-53-06-7

موقع المركز القومي للمناهج والبحث التربوي

بخت الرضا

www.nccer.edu.sd

المحتويـــات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ
الوحدة الأولى : التبادل التجاري	١
• أهمية التبادل التجاري	٣
• مفهوم التبادل التجاري	
• نشأة التبادل وتطوره	٤
• التجارة الداخلية والتجارة الخارجية	٧
النظم التجارية :	٩
• مفهوم النظم التجارية	
• أنواع النظم التجارية	
• نظام الحرية التجارية	
• نظام الحماية التجارية	
• بعض الأنظمة التي وجدت حظها في التطبيق العملي	١٣
السياسات التجارية :	١٦
• مفهوم السياسة التجارية	
• السياسة الجمركية	
• سياسة قيود الكمية	
• سياسة الدعم	
• السياسة التموينية	
تمويل التجارة :	٢٢
• رأس المال	

• تمويل التجارة في النظام الإسلامي	
• تمويل التجارة الدولية	٢٤
• سعر الصرف	
• وسائل الدفع في التجارة الدولية	
• تسوية الالتزامات الدولية	
• ميزان المدفوعات	٣٠
• العولمة التجارية	٣٥
• التجارة الإلكترونية	٣٧
الوحدة الثانية : المحاسبة المالية :	٤١
• النظام المحاسبي في المنشآت غير الربحية	٤٣
• الفروقات بين النظام المحاسبي في المنشآت الربحية وغير الربحية	
• الحسابات الختامية في المنشآت غير الربحية	٤٦
محاسبة الشركات :	
• مفهوم الشركة	٦١
• أنواع الشركات	
• الأسهم وأنواعها	
• المعالجة المحاسبية لرأس المال في شركات المساهمة	٦٧ ٦٩
محاسبة المصارف :	
• أنواع المصارف	٧٧
• الأقسام الفنية في المصارف	٧٧
• قسم الخزينة	٨٢
• قسم الحسابات الجارية	٨٢

محاسبة الزكاة :	٩١
• تطبيقات محاسبة الزكاة	١٠٢
الوحدة الثالثة : الأسواق المالية :	١٠٤
• مفهوم الأسواق المالية .	١٢٨
• أنواع الأسواق المالية	١٣٠
• أسواق الأوراق المالية (البورصات)	١٣٠
• المؤسسات المالية الدولية	١٣٧
	١٤٤

مقدمـــة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد ﷺ وعلى أصحابه أجمعين .

أما بعد :

يسعدنا أن نقدم لأبنائنا الطلاب كتاب العلوم التجارية الصف الثالث الثانوي في إطار خطة التطوير التربوي للتعليم الثانوي من جانب وتمشياً مع التطور الكبير في مجال العلوم التجارية في عصر ثورة التكنولوجيا والمعلومات من جانب آخر وقد اقتضت عملية التطوير :

- إعادة تنظيم وتبويب المقرر بما يتفق مع أهداف المادة وترتيبها المنطقي وتنقيح المادة العلمية من الأخطاء الطباعية .
- إضافة موضوعي العولمة التجارية والتجارة الإلكترونية لمحور التبادل التجاري .
- إعادة تنظيم محاسبة الشركات وتنقيح محاسبة المصارف والزكاة وإضافة النظام المحاسبي للمنشآت غير الربحية لمحور المحاسبة المالية وذلك لإكمال بناء هيكل النظام المحاسبي الذي تمت تغطيته في الصفين الأول والثاني .
- إضافة الأسواق المالية والمؤسسات المالية الدولية في المحور الثالث.

وقد جاء هذا التطوير بعد تقييم ومتابعة للمقرر السابق واستهداء بآراء المعلمين والخبراء والطلاب ، وكلنا أمل في أن تجدوا الفائدة في هذا المقرر آملين أن نكون قد وفقنا في ذلك مرحبين بكل نقد بناء من الموجهين والمعلمين والمعلمات والطلاب وأولياء الأمور لإثراء الكتاب وتطويره .

والله الموفق

لجنة تطوير مقررات العلوم التجارية

الوحدة الأولى

التبادل التجارى

الوحدة الأولى
التبـــادل التجـــاري

أهداف الوحدة

بعد دراسة هذه الوحدة يجب أن يكون الطالب قادراً على أن يتعرف على :

١. أهمية ونشأة التبادل التجاري .
٢. النظم التجارية وأنواعها .
٣. مزايا وعيوب النظم التجارية .
٤. النظم السياسية وأهدافها .
٥. أنواع السياسات التجارية .
٦. الطرق وصيغ التمويل في النظام الإسلامي .
٧. وسائل الدفع في التجارة الدولية .
٨. مفهوم ميزان المدفوعات وأهم مكوناته .
٩. كيفية معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات .
١٠. مفهوم العولمة التجارية وآثارها الايجابية والسلبية .
١١. مفهوم التجارة الإلكترونية وآثارها الإيجابية والسلبية.
١٢. كيفية مواجهة تداعيات العولمة .

(١ – ١) التبادل التجارى

(١ – ١ – ١) أهمية التبادل التجارى :

للتبادل التجاري دورُ في الحياة الاقتصادية فهو مقرون بالإنتاج وان ظهر متأخرا عنه فمن الناحية التاريخية اقترن الإنتاج بالوجود الاجتماعي للإنسان وارتبط بتطوير الطبيعة إلى شكل افضل لتواكب حاجاته كما اقترن التبادل التجاري بنقل المنتجات التي طورها الإنسان إلي حيث إشباع حاجاته منها . فالإنتاج والتبادل مكملان لبعضهما البعض بل هما فرعان لأصل واحد تطورا معا وتأثرا بالظروف الاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع.

إن الإنسان وهو يمارس عمليتي الإنتاج والتبادل إنما يسعي لغاية واحدة هي إشباع حاجياته التي فطره الله عليها. فللإنسان حاجة في المطعم والمشرب والمأوي والتعليم والترفيه وغيرها ولابد له إن ينتج ويتبادل مع الآخرين ما يشبع به هذه الحاجات .

إن تعدد حاجات الإنسان وتنوعها جعلته غير قادر على إشباعها بإنتاجه المباشر، فاهتدى إلي التخصص في فرع من فروع الإنتاج وزيادة إنتاجه بقدر يفيض عن استهلاكه ومبادلة ذلك الفائض مع فوائض المنتجين الآخرين الذين تخصصوا في فروع أخري ، ومن ثم تمكن من إشباع حاجاته عن طريق المبادلة.

ومن هنا ظهر التبادل كوسيلة لإشباع حاجات الأفراد ولعب دوره في أول الأمر كواسطه بين المنتجين والمنتجين ثم تحول إلي واسطة بين المنتجين والمستهلكين وعن طريقها أصبح في مقدور المنتج أن يجد دائما المستهلك الذي يحتاج لسلعته كما اصبح في مقدور المستهلك أن يجد المنتج الذي يحتاج لنقوده .

(١ – ١ – ٢) نشأة التبادل وتطوره :

لقد تطور التبادل مع تطور الإنتاج ، واستمد قوته وازدهاره من انتشار مبدإ التخصص وتقسيم العمل. فعندما كان الإنسان في العصور الأولي يقوم بإنتاج ما يشبع حاجاته الأساسية بنفسه. فيزرع من الغلال أو يصطاد من النعم ما يقتات به ويتخذ من جلود الأنعام وأوراق الشجر ما يلبس وينحت من الجبال أو يبني من فروع الأشجار بيتا يأوي إليه، لم يكن يحتاج إلي التبادل ولكن عندما بدأ يتخصص في مهنة واحدة يؤديها بكفاءة أكبر ، وزاد إنتاجه أكثر من استهلاكه احتاج إلي أن يبادل فائض إنتاجه مع فائض إنتاج الآخرين. فمن تخصص في الزراعة مثلاً أصبح يحصل من خلال التبادل علي الملابس والأدوية وغيرها من السلع والخدمات التي ينتجها الآخرون ، وهكذا يحصل بقية الناس في المجتمع علي كافة السلع والخدمات عن طريق التبادل .

إن عملية التبادل التي تتم بين الأفراد تتم أيضا بين الدول فالدول شأنها شأن الأفراد تتخصص في إنتاج بعض السلع والخدمات وعندما يفيض إنتاج دولة ما عن استهلاكها تتبادل ذلك الفائض مع الدول الأخرى .

لم يُعرف علي وجه التحديد متى باشر الإنسان التبادل التجاري الخارجي ، إلا أنه من الثابت أن قدماء البابليين والفينيقيين والإغريق والفراعنة والرومان كانوا يباشرون التجارة علي نطاق واسع فكانت القوافل والسفن تذهب محملة بالحبوب والفخار والأخشاب والحرير من بلاد أسيا وشمال أفريقيا وتعود من جنوب القارة محملة بالعاج والأبنوس وريش النعام والبخور .

أما في بلاد العرب فقد ذكر القرآن الكريم رحلات الشتاء والصيف التي كانت تجوب أرجاء الجزيرة العربية ، وبلاد الشام واليمن لجلب أو

استجلاب شتى عروض التجارة قبل البعثة النبوية الشريفة . ثم جاء الإسلام فأقر مبدأ الاتجار فيما أحل الله ونزلت الآيات القرآنية لتنظيم المعاملات التجارية في البيوع والمضاربة والوكالة والضمان وغيرها من أدوات وطرق التجارة . بل حثت الأحاديث النبوية الشريفة علي ممارسة التجارة والتكسب منها لما أودع الله فيها من سعة الرزق إذ يقول الرسول صلي الله عليه وسلم في الحديث الذى اخرجه سعيد بن منصور وقال عنه الأسيوطى " حديث حسن " . " تسع أعشار الرزق في التجارة " .

لقد ارتبط تطور التبادل التجاري بتطور المجتمعات . ففي المجتمعات البدائية الأولي كان التبادل التجاري محدودا لمحدودية الإنتاج ومحدودية حاجات المجتمع ، إذ كان معظم الإنتاج يتم توظيفه في الاستهلاك الشخصي . وإذا فاض منه شئ يتم مقايضته مع منتجين آخرين . فالمقايضة هي أقدم صور التبادل التي كانت تتم من خلالها مبادلة السلع بسلع أخري ، ومع تزايد الراغبين في التبادل وتزايد السلع المنتجة وعجز نظام المقايضة عن مواكبة هذا التزايد اهتدي الإنسان لفكرة النقود ، ومن ثم تم استخدام النقود كوسيلة للتبادل وكمقياس لقيمة السلع .

لقد أدي استخدام النقود إلي تغيير العلاقة المباشرة بين المنتجين (المتقايضين) إلي علاقة غير مباشرة بين المنتجين والمستهلكين يتم فيها توسيط النقود، وانفصلت عملية التبادل إلي عمليتين يكون الفرد فيهما إما بائعاً مستلماً للنقود أو مشترياً دافعاً للنقود كما هو موضح في الشكلين التاليين :

شكل رقم (١)
التبادل تحت نظام المقايضة

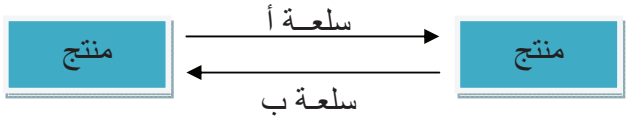

شكل رقم (٢)
التبادل بعد اكتشاف النقود

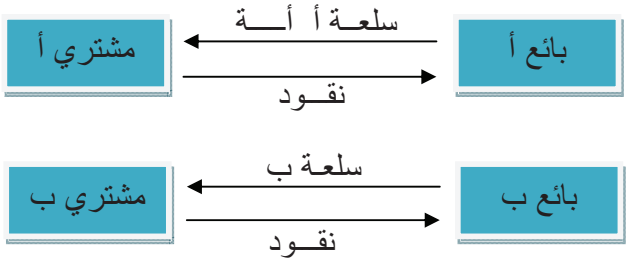

لقد أصبح التبادل التجاري يضم الآن إلي جانب عمليات الشراء والبيع العديد من الوظائف التي تقدم الخدمات لأطراف التبادل في مستوي الأفراد أو الدول. ولعل أبرز هذه الوظائف هي النقل والتخزين والتأمين والائتمان والإعلان إذ يتم من خلال هذه الوظائف إضافة منافع للسلع والخدمات. فمن خلال وظيفة نقل السلع من مكان لآخر مثلا تضاف المنفعة المكانية . ومن خلال وظيفة التخزين وحفظ السلع لحين ميعاد استهلاكها تضاف المنفعة الزمانية . وهكذا تضيف كل وظيفة منفعة معينة للسلع والخدمات .

(٢ – ١ – ٣) التجارة الداخلية والتجارة الخارجية :

يتم مبادلة السلع والخدمات من خلال قناتين رئيستين هما : قناة التجارة الداخلية وقناة التجارة الخارجية. وسميت التجارة الداخلية بهذا الاسم لأن ممارستها تتم داخل القطر وعادة ما تتم من خلال تجارة الجملة وتجارة التجزئة . وتضم تجارة الجملة الأشخاص والبيوتات التجارية التي تعمل في شراء وبيع السلع التامة الصنع والمواد الخام بكميات كبيرة كما تضم السماسرة والدلالين . أما تجارة التجزئة فتضم البقالين والطوافين بالمنازل وآلات البيع بالبريد وغيرها .

أما التجارة الخارجية فهي التي تتم بين الدول من خلال عمليات التصدير والاستيراد حيث يتم انتقال السلع والخدمات والموارد المالية من دولة لأخرى وفق إجراءات إدارية ومالية معينة.

إن أهم الاختلافات بين التجارية الداخلية والتجارة الخارجية هي :

١. الحدود الجغرافية: ففي حالة التجارة الداخلية لا توجد حدود أو فواصل تحد من حركة انتقال السلع والخدمات بين المدن والقرى داخل الدولة الواحدة بينما توجد هذه الفواصل بين الدول حيث يكون لكل دولة كيانها المستقل وحدودها الجغرافية التي تحول دون عبور السلع والخدمات إلي الدول الأخرى إلا عبر حواجز أو أنظمة جمركية معينة.
٢. العملة المستخدمة في التجارة الداخلية هي العملة الوطنية أما في التجارة الخارجية فتستخدم عملات مختلفة كالدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني والمارك الألماني والفرنك الفرنسي ويتم تحديد سعر صرف كل منها وفق إجراءات ونظام معين.

٣. القوانين والأنظمة السائدة في التجارة الداخلية داخل الدولة الواحدة غالبا ما تكون موحدة أما في التجارة الخارجية فلكل دولة نظمها وقوانينها المختلفة عن الدولة الأخرى ويترتب علي ذلك الاختلاف في الأسعار وفي الأجور والضرائب وغيرها.

٤. العادات والتقاليد والمعتقدات الدينية : غالبا ما تتشابه العادات والتقاليد الاستهلاكية في التجارة الداخلية بينما تؤثر اختلاف العادات والتقاليد والمعتقدات بين الدول في حركة التبادل التجاري الخارجي فتجارة الخمور مثلا تقابل بالرفض في الدول الإسلامية بينما تجد التشجيع في الدول الغربية .

(١ – ٢) النظـم التجاريـــة

(١ – ٢ – ١) مفهوم النظم التجارية :

يقصد بالنظم التجارية موقف الدولة إزاء العلاقات التبادلية والتي يؤسسها الأشخاص فيما بينهم سواء أكانوا أشخاص مقيمين في الدولة ذاتها أو مقيمين في دول أخرى .

(١ – ٢ – ٢) أنواع النظم التجارية :

لقد عرف الفكر الاقتصادي نظامان لهذه العلاقات هما :

١-نظام الحرية التجارية .

٢-نظام الحماية التجارية .

بيد أن أي من النظامين لم يجد حظه في التطبيق العملي الكامل ، إنما سارت الممارسة الفعلية في مسالك وسيطة تميل أحياناً نحو نظام الحرية التجارية وتميل أحياناً أخرى نحو نظام الحماية .

(١ – ٢ – ٣) نظام الحرية التجارية :

يرتبط نظام الحرية التجارية بفكرة التوافق بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع ؛ بمعني أن المصالح الفردية تلتقي دائماً مع مصالح المجتمع . فإذا ما توافرت للفرد حرية العمل لتحقيق مصالحة الذاتية ، إنما تتحقق مصالح المجتمع بصورة آلية .

فالحرية الفردية في نظر المذهب الاقتصادي الرأسمالي هي أكفأ وسيلة لتحقيق مصالح المجتمع . وهي تفتح مجال التنافس والتسابق في شتى ضروب العمل المنتج. وعن طريق هذا التنافس الحر يتطور الإنتاج وتتضاعف الثروة الفردية وبالتالي ثروة المجتمع . فصاحب المشروع الفردي يسعى في ظل هذه الحرية إلي تحسين وتطوير مشروعه وزيادة كفاءته حتى

يستطيع إن يخوض معركة التنافس مع المشروعات الأخرى ومن لا يتطور أو لا يقوى علي التنافس يفلس ويزول .

إن الحرية التجارية تعني عدم التدخل الحكومي في توزيع السلع والخدمات بأي صورة من صور التدخلات الحكومية وترك الأمر لقوى السوق لتعمل في ظل المنافسة لتحديد الاثمان التي تباع وتشترى بها السلع ويقع علي المجتمع مسئولية تعميق هذه الحرية بضمان وفرة السلع في الأسواق وعدم إتاحة الفرصة لأي شخص لاحتكارها والسماح للأفراد ضمن نطاق إمكاناتهم ورغباتهم إيجاد الأسلوب المناسب لشراء أو بيع السلع بالطريقة التي تشبع رغباتهم . فالإنسان حر فى شراء قلم متواضع ببضعة جنيهات كما هو حر فى شراء منزل فاخر بملايين الجنيهات .

فالحرية لا تعنى بالضرورة ضمان القدرة الحالية للفرد في الحصول على السلع إنما تعنى إثارة دوافعه وطاقته وتعبئتها في سبيل الحصول على هذه القدرة ولو في المستقبل .

أن مبدأ الحرية التجارية وأهمية دور قوى العرض والطلب لتحديد الأسعار معترف به في النظام الاقتصادي الإسلامي بل إن الإسلام يعتبر التدخل في حرية السوق سواء أكان هذا التدخل من الدولة أم من الأطراف المتعاملة فيه هو ضد السير الطبيعي للقوانين التي سير الله بها الكون ، فالسعر العادل في نظر الإسلام هو السعر الذي يتحدد بالتراضي بدون تدخل من أحد ويقبله البائع والمشتري :إذ يقول الله تعالي في الآية ٢٩ من سورة النساء ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡ ﴾ .

ففي ظل الحرية ترتفع الأسعار أو تنخفض بطريقة عادلة حسب زيادة الطلب أو قلته . أما فى ظل التدخل والإكراة فإن الأسعار إما أن تكون ظالمة للبائع أو المشتري .

ومتي ما أحس البائع بالظلم فإنه يحجم عن عرض سلعته ؛ فيحدث الشح وترتفع الأسعار ، وكذلك متى ما احس المشترى بالظلم فإنه يمتنع عن الشراء فيقل الطلب وتبور السلع .

فالإسلام قد شرع السماحة في البيع والشراء " رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع وإذا اشترى " ومنع التسعيرة من غير رضاء الطرفين لما فى ذلك من قضاء على المبادرة الفردية وقتل روح التكسب واكل أموال الناس بالباطل وعظم مكانة الحرية التجارية في بعث الدافع الفردي للربح والتكسب .

ففي النظام الرأسمالي تتلاشى بين المشترين والبائعين مشاعر البر والخير والإحسان ، وتسود روح الصراع بدلا من التعاون والتكافل ، ولا يسعى الأفراد إلا في مصالحهم الخاصة . أما النظام الإسلامي فقد دعا ألي السماحة في الشراء والبيع واعتبر التاجر الصدوق مع النبيين والصدقيين والشهداء ودعا إلى ارخاص الأسعار بزيادة المعروض من السلع ، وأمر بإحسان الكيل والميزان ، ونهى عن الربا والاحتكار وتلقى الركبان وبيع الحاضر للبادئ ، ونهى عن الغش والتدليس .

وأقام نظام الحسبة لمراقبة الأسواق ومحاربة كافة الظواهر اللا أخلاقية فيه

ويمكن لولى الأمر ان يتدخل فى حرية التجارة ولكن ذلك من باب ازالة الضرر وتقويم الانحرافات .

(١ – ٢ – ٤) نظام الحماية التجارية :

اقترنت البدايات الاولى للحد من حرية التجارة بالانظمة الاشتراكية والموجه إلا انه اصبح الان مالوفا فى كل الدول بل ولاتكاد اى دولة تخلو من نوع أو آخر من التدخلات الحكومية وفرض نوعا من السياسات المقيدة لحرية التجارة واعتبارها ضرورة املتها اسباب قومية أو اجتماعية أو اقتصادية

ففى مجال التجارة الداخلية قد تتدخل الحكومة بحجة تنظيم حركة التجارة لضمان سلامتها من شرور الاستغلال والجشع الفردى واقامة مجتمع التكافل والتعاون كبديل للصراع والاستحواذ الذاتى أو كسر شوكة الاحتكارات وتصفية ارباحها بغرض ارخاص الأسعار وزيادة فرص الإشباع المتاحة للمستهلكين عن طريق تمكينهم من السلع التي لم تمكنهم قدراتهم المالية من شرائها عندما كانت أسعارها مرتفعة أو تمكينهم من الحصول علي كميات اكبر من هذه السلع بنفس المبالغ التي كانوا ينفقونها في شرائها عندما كانت أسعارها مرتفعة .

أما في مجال التجارة الخارجية فإن حماية الإنتاج المحلي تعتبر من أهم المواضيع الاقتصادية التي تثير عواطف المواطنين وصانعي السياسة في كل الدول.

فرجال الأعمال المحليين في جميع دول العالم لم يترددوا يوما في طلب الحماية من تهديد المنافسة من الواردات الأجنبية كما لم يتردد صانعوا السياسات في معظم الأحيان من منح هذه الحماية ووضع العوائق أمام تلك الواردات. خاصة وإن لهذه العوائق آثار أخري مفيدة في تحسين ميزان المدفوعات.

إن تدخل الدول في حرية التجارة قد يكون لأسباب سياسية أيضا. فقد ترغب دولة ما في معاقبة دولة أخري لاختلافها معها في المسلك السياسي أو العسكري فتفرض عليها الحظر التجاري الكلي أو الجزئي مثل ما تفعل الولايات المتحدة مع السودان وإيران الآن.

إن التدخل الحكومي في التجارة قد يكون في صورة سياسات ، أو قرارات متعلقة بالأسعار أو الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، أو متعلقة بالأجور ودخول الأفراد ، أو متعلقة بتخطيط الإنتاج ، أو بالقوانين المنظمة لحركة التجارة الداخلية والخارجية أو بحركة تداول النقد وأعمال المصارف وشروط منح الاقتراض والائتمان التجاري ، أو متعلقة بتنظيمات السوق وآلياته وتنظيم تجارة الجملة وتجارة التجزئة وقنوات التوزيع الأخرى...الخ .

(٢ – ٢ – ٥) بعض الأنظمة التي وجدت حظها في التطبيق العملي :

(١) الأنظمة التي تميل إلي الحرية التجارية :

أ/ نظام الاتحاد الجمركي: وهو عبارة عن اتفاق بين عدة دول مستقلة ، يرمي إلي قيام منطقة جمركية واحدة فيما بينها ، إذ يتم بموجب هذا الاتفاق إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء ، ووضع تعريفة جمركية موحدة يتم تطبيقها علي حركة التجارة بين الاتحاد والدول الأجنبية. ومن أمثلتها السوق الأوربية المشتركة والكومسا .

ب/ نظام نص الدولة الأولي بالرعاية: حيث يتم بموجب هذا النص إبرام اتفاقية تجارية بين دولتين تتعهد فيها إحدى الدولتين للدولة الأخرى منحها جميع المزايا التي أعطتها لدول أخرى أو المزايا التي ستعطيها في المستقبل كالتخفيضات في الرسوم الجمركية وتسهيل الإجراءات الإدارية للاستيراد وغيرها.

(٢) الأنظمة التي تميل إلي الحماية التجارية :

تفرض معظم الدول قيودا مباشرة علي التبادل التجاري مع الدول الأخرى مثل قيود الكمية علي الواردات والصادرات (نظام الحصص) ، كما تفرض قيودا غير مباشرة بغرض التأثير علي قرارات الأفراد الخاصة بالاستيراد والتصدير مثل : الرسوم الجمركية وترخيص الاستيراد والإعانات والرقابة علي النقد.

أ/ نظام الحصص : وهو نظام يتم بموجبه تحديد الكميات المصدرة أو المستوردة من السلع بطريقة مباشرة عن طريق استخدام تراخيص الاستيراد أو التصدير ، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق فرض الرقابة علي النقد الأجنبي وتحديد المقادير التي يسمح بها للمستوردين مما يؤثر علي مقدار السلع التي يستوردونها من الخارج.

وتهدف الدول من تحديد الحد الأقصى المسموح استيراده من السلع إلي حماية الصناعة المحلية ، أو تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ، كما قد تهدف إلي تقييد الاستيراد في نطاق معين أو من سلع معينة أو تهدف إلي معاملة الدول الأخرى بالمثل.

إن نظام الحصص يؤدي إلي تقليص حجم التجارة الدولية ، وفقدان الدول لميزاتها المتعددة ، كما يؤدي إلي توجيه التعامل إلي دول معينة ، أو يؤدي إلي إلغاء الصلة بين الأسعار الداخلية والأسعار الخارجية للسلع، وقد يخلق مراكز احتكارية المنتجين المحلين.

ب/ نظام الرسوم الجمركية : تعتبر الرسوم الجمركية أهم أنظمة الحماية غير المباشرة. فبموجب هذا النظام يتم فرض بعض الضرائب علي السلع

المستوردة عند دخولها حدود الدولة وذلك بهدف حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الخارجية. أو بهدف توفير موارد مالية للدولة.

فالرسوم الجمركية تؤدي بصفة عامة إلي ارتفاع أثمان السلع المستوردة مما يؤدي إلي انخفاض الطلب عليها وبالتالي التقليل من استيرادها وزيادة الطلب علي المنتجات المحلية البديلة أو التشجيع علي إنتاجها محليا إن لم توجد.

ج/أنظمة الحماية الأخرى : مثل الاتجار الحكومي المباشر في الصادرات والواردات ، أو تقديم الإعانات للصادرات ، أو تغير سعر صرف العملة الوطنية بقصد زيادة الصادرات وتقليل الواردات ، أو الدعوة للاكتفاء الذاتي ومحاولة الدول تغطية الجزء الأكبر من احتياجات المواطنين من السلع والخدمات من الإنتاج المحلي ، أو انتهاج سياسات الإغراق وبيع السلع في الخارج بثمن يقل عن سعر بيعها في الداخل ، أو اتخاذ مجموعة من الإجراءات الإدارية التي تهدف إلي التشدد في تطبيق القوانين الجمركية ، والتشدد في تقديم شهادات المنشأ والشهادات الصحية وغيرها.

كل هذه الإجراءات والأنظمة من شأنها أن تؤثر في حركة التبادل التجاري الدولي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

(١ – ٣) السياسات التجارية

(١ – ٣ – ١) مفهوم السياسة التجارية :

يقصد بالسياسة التجارية مجموعة المبادئ والمفاهيم التي تضعها الحكومة لتسترشد بها الجهات الإدارية لتنفيذ النشاط التجاري، وتعد بمثابة الدستور أو الإطار الذي يحدد ما يجب القيام به ، وما ينبغي الامتناع عنه من سلوك وتصرفات . وتختلف السياسات التجارية من دولة لأخرى بحسب الفكر الاقتصادي السائد ودرجة نمو الاقتصاد القومي وإن كانت معظم السياسات تسعي لتحقيق أربع أهداف هي :

١- تشجيع الإنتاج المحلي بغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير فائض للتصدير.

٢- حماية المستهلك المحلي بتوفير السلع الضرورية بالكميات والأسعار المناسبة.

٣- تحقيق إيرادات للخزينة العامة وذلك بفرض الضرائب والرسوم علي النشاط التجاري.

٤- تصحيح ميزان المدفوعات عن طريق تشجيع الصادرات وحصر الواردات في الاحتياجات الضرورية.

إن تحقيق هذه الأهداف لا يتم بانتهاج سياسة واحدة بل يحتاج الأمر إلي حزمة من السياسات لعل أهمها هي السياسة الجمركية وسياسة قيود الكمية وسياسة الدعم والسياسة التموينية .

(١ – ٣ – ٢) السياسة الجمركية :

تعتبر الضرائب الجمركية أكثر أدوات السياسة التجارية أهمية وأكثرها انتشارا. فهي تستخدم كوسيلة لحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية وكوسيلة لتحسين ميزان المدفوعات وكوسيلة للحصول علي مصادر إيراديه لتمويل نفقات الدولة.

وعادة ما تفرض الضرائب الجمركية علي الواردات والصادرات أو ما تعرف بالتجارة الخارجية إلا أن فرضها علي الواردات أكثر شيوعا من فرضها علي الصادرات.

وتنقسم الضرائب الجمركية إلي نوعين هما :

١. الضرائب القيمية ٢. الضرائب النوعية.

(١) **الضرائب القيمية :** وهي التي تحدد كنسبة مئوية من قيمة السلعة (مثلا ٥٠٪ من القيمة) وتمتاز هذه الضريبة بسهولة التطبيق إلا أنه يعاب عليها اختلاف التقديرات كنتيجة لاختلاف القيمة فالسلعة الواحدة يمكن أن تقدر بقيم مختلفة مثل : القيمة السوقية، أو تكلفة الإنتاج، أو تكلفة الشراء وقد تشمل قيمة التأمين والترحيل وهو ما يعرف بالقيمة (سيف) (C.I.F) أو لا تشمل تكلفة التأمين والترحيل وهو ما يعرف بالقيمة(فوب) (F.O.B).

(٢) **الضرائب النوعية :** وتحدد هذه الضريبة علي أساس كمية معينة من السلعة (مثلا ٣٠ جنيهاً علي كل كيلو من السلعة). وعلي الرغم من أن تطبيق هذه الضريبة قد تحل مشاكل تقدير القيمة إلا أنه يعاب عليها عدم التمييز بين نوعيات السلع ، فلو طبقت هذه الضريبة علي السيارات مثلا فإن الضريبة علي سيارات المرسيدس ستكون متساوية للضريبة علي سيارات التايوتا. كما

يعاب علي هذه الضريبة عدم مواكبتها للزيادات في الأسعار مع مرور الزمن. فالضريبة تكون ثابتة مهما تغيرت الأسعار ، وبالتالي تفقد فعاليتها في توفير معدل الحماية الثابت للإنتاج المحلي.

(١ – ٣ – ٣) سياسة قيود الكمية :

قد تلجأ الحكومات إلي بعض السياسات غير الضريبة للحد من حركة التجارة وذلك بتحديد كميات الواردات أو الصادرات إداريا. ويتم بموجب هذه السياسة تحديد الحد الأعلى للكميات المراد استيرادها أو تصديرها وتصدر بها رخص من وزارة التجارة (رخص الاستيراد والتصدير) . ولا يحق للتجار استيراد أو تصدير أي كميات غير الكميات المحددة في الرخصة. وعادة ما تحدد الرخصة تاريخ الاستيراد أو التصدير والبلد المستورد منه أو المصدر إليه وتنتهي فعالية الرخصة بانتهاء تاريخها.

نسبة لأن كل الدول تسعي لزيادة صادراتها فإنها لا تطبق نظام قيود الكمية علي الصادرات إلا في حالات مثل:

١. زيادة الطلب الخارجي علي سلعة ما لدرجة تؤدي إلي ارتفاع سعرها في الداخل فتقوم الحكومة بمنع تصديرها أو تحديد كمية الصادر حماية للمستهلك المحلي. ومن أمثلتها منع حكومة السودان تصدير الذرة والماشية عندما ترتفع أسعار الحبوب واللحوم في الداخل.

٢. حاجة الصناعات المحلية لسلعة ما كمادة خام ومن أمثلتها منع الحكومة تصدير القطن قصير التيلة المستخدم مادة خام في صناعة النسيج .

٣. قد تلجأ الحكومات لمنع تصدير سلعة معينة لدولة معينة لأسباب سياسية ، مثل منع الدول العربية تصدير البترول لأمريكا وهولندا لمساندتهما لإسرائيل

خلال حرب عام ١٩٦٧ ، أو منع أمريكا تصدير القمح للاتحاد السوفيتي سابقاً لتدخله في أفغانستان أو منع تصديره لبعض الدول العربية التي لا تتفق معها سياسياً .

(١ – ٣ – ٤) سياسة الدعم :

تلجأ معظم الدول إلي دعم إنتاجها المحلي عن طريق تقديم الإعانات المباشرة وغير المباشرة للمنتجين ، وتسعي لتشجيع الصادرات عن طريق تقديم الدعم للمصدرين ، كما تسعي لحماية المستهلك بتوفير السلع الضرورية له بأسعار مناسبة عن طريق دعم أسعارها .

فالدعم هو المبلغ الذي تتحمله الحكومة لتشجيع المنتجين والمصدرين والمستهلكين ، وهو عكس الضريبة ، وعادة ما يكون في صورة نقدية ، أو إعفاء من الضرائب ، أو في صورة معاملات تفضيلية .

من أمثلة الدعم الذي تقدمه حكومة السودان للمنتجين ، شراء الذرة والقمح من المزارعين بأسعار تزيد عن أسعار السوق عندما تقل أسعار السوق عن تكلفة الإنتاج ، وكذلك تقديم مدخلات الانتاج بأسعار تقل عن أسعار التكلفة وتخفيض أسعار الكهرباء المستخدمة في الصناعة والزراعة .

أما دعم الصادرات فقد يكون في صورة إعفاء من الضرائب والرسوم أو في صورة تسهيلات مصرفية لتمويل شراء السلع المصدرة ، أو شراء عائدات الصادرات من العملات الأجنبية بأسعار صرف تشجيعية .

ويتم دعم المستهلكين عن طريق دعم أسعار السلع الأساسية كالسكر والخبز عن طريق تحديد سعر يقل عن سعر السوق ، وتتحمل الحكومة الفرق بين السعرين .

أن سياسة دعم الإنتاج المحلي تؤدي إلي زيادة قدرة المنتجين علي الإنتاج لاحلال الإنتاج المحلي محل الواردات كما تؤدي إلي زيادة الصادرات أما دعم أسعار البيع للمستهلكين فإنها يؤدي إلي زيادة الطلب علي السلع المدعومة فإن ، كانت هذه السلع من الإنتاج المحلي فإنها تؤدي إلى تشجيع الإنتاج المحلي أما إذا كانت من السلع المستوردة ، فإنه يؤدي إلي تشجيع الاستيراد وهو أمر لا ترغبه معظم الحكومات لهذا وجدت سياسة دعم الاستهلاك معارضة من كثير من الاقتصاديين .

(١ – ٣ – ٥) السياسة التموينية :

عرف التموين كظاهرة اقتصادية منذ أقدم العصور وكان يطلق عليه تجميع القوت وإدخاره إلا أنه تجرد الآن من هذا المعني وأصبح يعنى حصر وتوزيع السلع التي يجد المواطن صعوبة في الحصول عليها إذا ما تركت لآليات السوق .

ظهر التموين بصورته الحالية خلال الحرب العالمية الثانية عندما حدث شح في المواد الغذائية كنتيجة تحويل المصانع المدنية إلي مصانع حربية فاضطرت الحكومات لإصدار تشريعات لترشيد توزيع السلع علي المواطنين .

أن أول تشريع لتنظيم توزيع السلع صدر في السودان هو قانون الرقابة المتبعة لعام ١٩٣٩ ثم تبعه أمر تعيينات الحرب ١٩٤٣ وقانون تخزين المواد الغذائية ١٩٥٤ .

لقد أصبح نظام التموين مألوفاً بين الناس يلجؤون إليه كنظام عادل لتوزيع السلع الشحيحة ، فبموجب هذا النظام تحدد الكميات المتاحة من السلع

وتقسم علي المواطنين من خلال بطاقات (البطاقة التموينية) تحدد فيها حصة كل فرد في الأسبوع أو الشهر كما تحدد فيها الأماكن أو الجهات التي تصرف من خلالها الحصة التموينية .

أن الحاجة لنظام التموين تزداد مع زيادة الشح في السلع ، حيث يصاحب الشحَّ ارتفاعً في الأسعار فيكون من واجب الحكومة حماية المواطن الضعيف الذي لا يستطيع مجاراة الأسعار العالية فتوفر له عن طريق نظام التموين حصة مناسبة بسعر مناسب .

(١ – ٤) تـمويل التجـارة

(١ – ٤ – ١) رأس المال :

قبل أن يبدأ الإنسان ممارسة العمل التجاري ، لابد له من الحصول علي الأموال اللازمة لشراء أو تأجير المكان الذي يمارس فيه نشاطه ، ثم تهيئة ذلك المكان وتزويده بالأثاثات والمعدات المناسبة لنوع النشاط ، ثم شراء السلع والخدمات التي ستكون محل تجارته ، وبعد ذلك لابد أن تبقي عنده بعض الأموال لمقابلة المصروفات الأخرى كأجور العاملين معه وكنفقات الترحيل والاتصالات وغيرها .

هذه الأموال اللازمة لبدء النشاط أو ما يطلق عليها **رأس المال الابتدائي** غالبا ما تتكون من المدخرات الشخصية للشخص الراغب في العمل التجاري ، أو يتم استلافها من شخص آخر ، أو من المصارف ، أو مؤسسات التمويل .

يطلق علي الأموال المدخرة بواسطة الشخص نفسه أموال الملكية ، كما يطلق علي الأموال المستلفة الأموال المقترضة ، وعادة ما تكون الأموال المقترضة في صورة نقدية أو في صورة سلع ويطلق علي القروض النقدية اسم الائتمان المصرفي كما يطلق علي القروض السلعية اسم **الائتمان التجاري** ويتم بموجب الائتمان التجاري الحصول علي السلع أو البضائع في الحال علي أن يتم سداد قيمتها بعد تصريف البضاعة أو في أجل يتم الاتفاق عليه .

أن رأس المال الابتدائي الذي يبدأ به النشاط التجاري لا يظل علي حاله إنما يزداد بتحقيق الأرباح ، أو ينقص بتكبد الخسائر متأثرا بنوع النشاط وبمدي كفاءة الإدارة ، فإن أحسنت الإدارة تحول رأس المال الابتدائي إلي

ثروة متراكمة بفعل الأرباح ، وأن أخفقت استهلك رأس المال وخرج صاحبه من العمل التجاري .

(١ – ٤ – ٢) تمويل التجارة في النظام الإسلامي :

أن الإسلام لا يقر تكوين رأس المال عن طريق الاقتراض بسعر الفائدة كما هو الحال في النظام الرأسمالي ، ويسمي هذه الفائدة ربا ، إذ حرمها الله في عده آيات قرآنية مثل سورة البقرة " وأحل الله البيع وحرم الربا" ومثل سورة آل عمران "يأيَّها الذين أمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون" ولكنه أحل القرض الحسن الذي لا يشوبه الربا .

لقد شرع الإسلام إلي جانب القرض الحسن نظام المشاركة ونظام المضاربة ونظام المرابحة ونظام البيع الآجل كوسائل لتمويل التجارة .

ويتم بموجب نظام المشاركة إبرام عقد بين الشركاء يحدد فيه نصيب كل شريك في رأس المال وكيفية تقسيم الأرباح أو الخسائر .

أما في نظام المضاربة فيكون المال مملوكاً لشخص ما يقوم بتقديمه لشخص آخر قادر علي توظيفه في التجارة . فإن حققت التجارة أرباحا يتقاسم الطرفان الربح بالنسب المتفق عليها ، وأن حققت خسارة تحمل صاحب المال الخسارة وأن لم تحقق ربحا أو خسارة يرد المال لصاحبه ولا يحصل العامل علي شئ .

أما نظام المرابحة فيقوم علي امتلاك شخص أو جهة ما لسلعة معلومة يبيعها لطرف آخر برأس مال بعد أن يضيف إليها أرباحه ويجوز سداد قيمه السلعة كاملا من المال أو بأقساط في المستقبل حسب الاتفاق .

أن نظام البيع الآجل أما أن يتم فيه تقديم المبيع (السلعة) ويؤجل فيه دفع الثمن ، أو أن يتم فيه تأجيل تقديم المبيع وتعجل دفع الثمن ، ويطلق علي

هذا الأخير اسم السلم . ويعد كلا النوعين من قبيل الائتمان التجاري وأن كان الائتمان في النوع الأول يقدمه البائع وفي النوع الثاني(السلم) يقدمه المشتري.

(١ – ٤ – ٣) تمويل التجارة الدولية :

سبق أن ذكرنا أن دفع التزامات التجارة الدولية لا يتم دفعها بالعملات المحلية وإنما يتم دفعها بالعملات الحرة ، ويتم تحويل العملات المحلية إلي عملات أجنبية بالسعر السائد في سوق الصرف . أي في المصارف والصرافات وغيرها من أماكن تبادل العملات .

(١ – ٤ – ٤) سعر الصرف :

هو السعر الذي يتم عنده مبادله إحدى العملات بعملة أخرى . لقد حاولت الدول خلال الحرب العالمية الثانية إيجاد نظام لتثبيت أسعار العملات أطلق عليه نظام بريتون وودز (Briton Woods) . ونسبة للتباعد في السياسات النقدية بين الدول واختلاف الأنشطة الاقتصادية ومعدلات التضخم – فإن هذا النظام قد انهار في بداية السبعينيات وحل محله نظام تعويم العملات أي تركها لقانون العرض والطلب ، يزيد سعر عملة ما كلما زاد الطلب عليها ويقل سعرها كلما قل الطلب عليها .

(١ – ٤ – ٥) وسائل الدفع في التجارة الدولية :

يتم إيفاء التزامات التجارة الدولية بوسائل شبيهة بوسائل التجارة الداخلية كالدفع النقدي ، والائتمان التجاري ، والاقتراض المصرفي ، والتسهيلات المالية والاتفاقيات التجارية ، غير أن طريقة تنفيذ هذه الوسائل قد تختلف في حالة التجارة الداخلية عنه في حالة التجارة الخارجية إذ يتم في حالات التجارة الخارجية توسيط المصارف ، أو المؤسسات المالية ، أو الحكومات ، أو الدول الأخرى .

الاتفاقيات التجارية :

لقد شاع استخدام الاتفاقيات التجارية بين الدول في الثلاثينيات من القرن العشرين وتعددت أشكالها لعل أبرزها ما يلي :

(أ) **اتفاقيات المقايضة :** وهي التي تبرم بين دولتين لمقايضة السلع التي تنتجها إحدى الدولتين بالسلع التي تنتجها الدولة الأخرى . ويتم بموجبها تحديد فترة المقايضة وأنواع وكمية السلع والمبلغ .

(ب) **الاتفاقيات الثنائية :** وهي التي تبرم بين دولتين لتنظيم العلاقات التجارية بينهما خلال مدة معينة ، تحدد فيها قوائم السلع المصدرة والمستوردة من كل دولة كما يحدد فيها طريقة تسوية المدفوعات الناتجة عن تنفيذ الاتفاقية.

(جـ) **الاتفاقيات المتعددة الإطراف :** هي التي تبرم بين أكثر من طرفين ولها عدة أمثلة منها الاتفاقيات الثلاثية التي يتم فيها استيراد السلع من دولة ما ويتم سداد قيمتها من جهة ثالثة كحالة استيراد السودان لبعض الآلات والمعدات من دولة ما وسداد قيمتها بواسطة البنك الدولي أو بنك التنمية الإسلامي .

ومن أمثلتها أيضا الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارية أو ما يطلق عليها اتفاقية الجات (General agreement of Traffic and trade (GATT) (التي أبرمت سنة ١٩٤٧م بين ثلاث وعشرين دولة بقصد تسهيل حركة التبادل التجاري بينها عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية فيما بينها .

أدوات الدفع في التجارة الدولية :

تلعب المصارف التجارية دورا أساسيا في تنفيذ عمليات التبادل التجاري الدولي وتستخدم في ذلك عدة أشكال من أدوات الدفع أهمها :

(١) التحويلات أو أوامر الدفع :

وهي عبارة عن تعليمات موجهه من أحد المصارف التجارية إلي أحد فروعه أو مراسليه في الخارج للقيام بدفع مبلغ محدد لشخص أو جهة معينة في الخارج .

(٢) الشيكات المصرفية :

وهي عبارة عن صكوك يسحبها البنك التجاري علي أحد فروعه أو مراسليه بالخارج بغرض دفع مبلغ محدد لأمر شخص ، أو جهة معينة في الخارج.

(٣) خطابات الاعتماد :

وهي عبارة عن مستندات تصدرها المصارف التجارية بمبلغ محدد بإحدى العملات الأجنبية المقبولة الدفع عالميا لصالح شخص ، أو جهة معينة في الخارج.

(٤) الاعتمادات المستندية :

يتم بموجب نظام الاعتمادات المستندية توسيط المصرف التجاري بين المصدر والمستورد ؛ إذ يقوم المصرف بفتح اعتماد بناء علي طلب المستورد لصالح المصدر وذلك بضمان مستندات البضاعة .

مثـــــال :

إذا أراد مستورد سوداني استيراد بضاعة من الصين مثلا : يطلب من المصرف الذي يتعامل معه في السودان أن يتعهد للمصدر الصيني بدفع ثمن البضاعة إذا ما قام المصدر الصيني بشحن البضاعة وتسليم مستندات الشحن للمصرف أو لمراسله في الصين .

توضح مستندات الشحن نوع وكمية وقيمة البضاعة وطريقة شحنها (تسليم ميناء الوصول للسودان " سيف" أو ميناء المصدر الصينى (فوب) . كما تحدد وسيلة الشحن (بالبحر أو بالجو) وغير ذلك من البيانات .

وتتعدد أنواع الاعتمادات المستندية فمنها الاعتمادات القابلة الإلغاء وغيرالقابلة الإلغاء والاعتمادات المؤيدة من طرف ثالث والاعتمادات القابلة للتحويل والقابلة للتجزئة وغيرها .

(١ – ٤ – ٦) تسوية الالتزامات المالية :

ذكرنا أن لكل دولة عملتها الوطنية المبرئة للذمة داخل حدود الدولة ، ولكن هذه العملة قد لا تكون مبرئة للذمة في الدول الأخرى ؛ لذلك ينبغي علي المصدرين الذين يبيعون سلعا في الخارج أن يحولوا العملات الأجنبية المستلمة إلي العملة الوطنية ، وبالمثل ينبغي علي المستوردين الذين يشترون سلعا من الخارج أن يحولوا العملات الوطنية إلي العملات الأجنبية ، وقد علمنا أن المكان الذي يتم فيه تحويل هذه العملات إلي العملات الأخرى هو سوق الصرف . والوسيلة التي يتم من خلالها التحويل هي المصارف . ونود أن نعرف الآن كيف يتم إيفاء متطلبات المصدرين والتزامات الموردين .

فالتبادل التجاري الدولي تتولد عنه ديون ومطالبات بين المستوردين والمصدرين ، يكون المستوردون مدينين بها والمصدرون دائنين بها، ويفترض أن تتم تسوية الديون – في حالة عدم وجود مصارف – عن طريق قيام المدين بإرسال ما يساوي قيمة دينه من عملة بلده إلي الدائنين أو يلجأ إلي سوق الصرف لشراء ما يساوي هذا الدين من عملة بلد الدائن وإرسالها له ، إما في ظل وجود المصارف فإن هذه العمليات تتم عن طريق الحوالات المصرفية أو الشيكات أو التحويل البرقي أو خطابات الاعتماد كما أوضحنا دون حاجة إلي إرسال أي نقود – ويتم ذلك بإنشاء علاقات مراسلة بين

المصارف الوطنية والأجنبية بمعني أن يفتح كل مصرف لدي مراسله حسابا جاريا يودع فيه وديعة من عملة الدولة الأخرى أي يحتفظ المصرف السوداني بوديعة بالجنيه الإسترليني لدي مراسله في إنجلترا. فإذا قام مستورد سوداني بشراء سلع من بريطانيا قيمتها ٢٠٠٠ جنيه إسترليني مثلا وكان سعر صرف الجنية الإسترليني يساوي ٢٥٠ جنيهاً سودانيا، فإن هذا المستورد يقوم بالاتصال بالمصرف السوداني الذي يتعامل معه ويسدد له مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه سوداني ويطلب منه إخطار مراسله في إنجلترا ليقوم بدفع مبلغ ٢٠٠٠ جنيه إسترليني للمصدر . فيقوم المصرف السوداني بهذا الاتصال ويطلب من المصرف البريطاني خصم مبلغ ألـــ ٢٠٠٠ جنيه إسترليني من حساب الوديعة طرفه فيقوم المصرف البريطاني بدفع المبلغ للمصدر البريطاني الذي يقوم بإرسال البضاعة للمستورد السوداني . والعكس إذا رغب مستورد بريطاني في استيراد سلع سودانية قيمتها ١٠٠.٠٠٠ جنيه سوداني فإنه يقوم بالاتصال بالمصرف الذي يتعامل معه في بريطانيا ويسدد له مبلغ ٤٠٠ جنيه إسترليني ليقوم المصرف البريطاني بأخطار المصرف السوداني لدفع المبلغ للمصدر السوداني وخصم المبلغ من حساب الوديعة طرفه علي أن يقوم المصدر السوداني بإرسال السلع للمستورد البريطاني.

واضح أن حساب الوديعة يتأثر بالزيادة بعد كل عملية صادر وبالنقص بعد كل عملية وارد . ولما كانت المصارف تحرص دائما علي الاحتفاظ برصيد معين من العملات الأجنبية ، فإنها قد تلجأ إلي سوق الصرف الأجنبي لشراء القدر الذي يعيد الرصيد إلي المستوي المرغوب فيه ، إذا ما زادت المسحوبات . وبالطبع تؤثر عمليات الشراء والبيع في أسعار العملات الأجنبية في مقابل العملة الوطنية، فتزيد أسعارها بزيادة الطلب (الشراء) وتقل أسعارها بزيادة العرض (البيع) .

أن المصارف غالبا ما تتعامل بسعرين لشراء وبيع العملات الأجنبية ، وعادة ما يكون سعر البيع أعلي من سعر الشراء ؛ ويمثل الفرق الأرباح التي يحصل عليها المصرف من المتاجرة في العملة وغالبا ما يتحرك الفرق بين سعري الشراء والبيع في إطار محدود وفقا لظروف العرض والطلب في حالة وجود أسواق مفتوحة للنقد الأجنبي .أما في غياب هذا السوق فإن الأسعار تتفاوت بصورة أكبر.

أن الهدف من شراء وبيع العملات الأجنبية عموما هو استخدامها في دفع قيم السلع والخدمات الأجنبية . فعندما يشتري أحد السودانيين دولارات أمريكية إنما يهدف من وراء ذلك إلي إنفاقها في شراء سلع وخدمات أمريكية وعندما يشتري جنيهات إسترلينية إنما يهدف إلي إنفاقها في شراء سلع وخدمات بريطانية . وكلما كان شراء الدولارات والجنيهات الإسترلينية كبيراً دل ذلك علي زيادة الطلب علي السلع والخدمات الأمريكية والبريطانية كما دل ذلك علي انخفاض أسعار السلع والخدمات في تلك الدول بالمقارنة مع أسعار السلع والخدمات الشبيهة في السودان .

والعكس كلما قلت عمليات بيع الدولار والجنيه الإسترليني دل ذلك علي قلة الطلب علي السلع والخدمات الأمريكية والبريطانية كما دل ذلك علي ارتفاع أسعار السلع والخدمات في تلك الدول بالمقارنة مع أسعار السلع والخدمات الشبيهة في السودان .

وعادة ما تكون الزيادة في الطلب علي سلع وخدمات دولة ما ، أو علي عملتها أثر موجب علي ميزان مدفوعات تلك الدولة وعلي النقيض يكون للانخفاض أثر سلبى علي ميزان المدفوعات .

كذلك فإن الحسابات المدفوعة بالعملة الأجنبية بواسطة المصارف السودانية في الخارج تؤثر بالسالب علي ميزان المدفوعات باعتبارها تشكل

مطالب للأجانب وعلي النقيض فإن الحسابات المدفوعة بالجنيه السوداني بواسطة المصارف الأجنبية في السودان لها أثر موجب علي ميزان المدفوعات باعتباره يشكل استحقاقاً للسودانيين .

(١ – ٤ – ٧) ميزان المدفوعات (The Balance of payments) :

معلوم أن عمليات التصدير والاستيراد وتحركات رؤوس الأموال تخلق تدفقا من السلع والخدمات وتدفقا من النقود في الاتجاه المعاكس ، وقد اصطلح الاقتصاديون علي تسجيل هذه التدفقات فيما يسمي بميزان المدفوعات فميزان المدفوعات لأي دولة عبارة عن سجل معاملاتها مع الدول الأخرى أي السجل الذي يتم فيه تسجيل المعاملات بين المقيمين في تلك الدولة والمقيمين في بقية دول العالم . ويتم التسجيل في هذا السجل بنظام القيد المزدوج حيث تكون لكل عملية جانبان : جانب مدين (Debit) تسجل فيه المعاملات التي يترتب عليها مدفوعات نقدية للأجانب ، وجانب دائن (Credit) تسجل فيه المعاملات التي يترتب عليها متحصلات نقدية من الأجانب. وعادة ما يقسم ميزان المدفوعات أفقيا إلي عدة حسابات مثل :

(١) **الحساب التجاري :** الذي يسجل فيه مشتريات ومبيعات السلع المنظورة أو بمعني آخر الواردات والصادرات السلعية المنظورة .

(٢) **الحساب غير المنظور :** ويسجل فيه مشتريات ومبيعات الخدمات غير المنظورة كخدمات النقل والتأمين .

(٣) **حساب التحويلات :** ويسجل فيه التحويلات التي تتم بين المقيمين في مختلف الدول مثل تحويلات المغتربين والإعانات والهبات والمنح والتعويضات .

(٤) **حساب رأس المال :** ويسجل فيه مشتريات وبيع الأصول وحركات الذهب .

ويمكن تصوير شكل ميزان المدفوعات علي النحو الآتي :

	مدين	دائن
الحساب التجارى	الواردات	الصادرات
الخدمات غير المنظورة	الخدمات المقدمة من الأجانب	الخدمات المقدمة إلي الأجانب
التحويلات من جانب واحد	التحويلات المرسلة من الأجانب	التحويلات المرسلة إلي الأجانب
حساب رأس المال	الأصول المقدمة من الأجانب	الأصول المحولة إلي الأجانب
المدفوعات النقدية	المدفوعات النقدية المحصلة من الأجانب	المدفوعات النقدية المحولة إلي الأجانب
الإجمالي		

يمكن ترصيد كل حساب من هذه الحسابات للوقوف علي مستوي العجز أو الفائض فيه ، فإن كان الجانب المدين في الحساب التجاري مثلا أكبر من الجانب الدائن قيل أن هناك **عجز** في الميزان التجاري والعكس أن كان الجانب الدائن أكبر من الجانب المدين قيل أن هناك **فائض** . كذلك يمكن الوقوف علي مستوي التعادل لكل العمليات المسجلة فيه . فإن كان الجانب الدائن أكبر يعني أن هناك اختلال موجب (فائض) وإن كان الجانب المدين أكبر يعني أن هناك اختلال سالب (عجز) .

معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات :

لقد سبقت الإشارة إلى أنه إذا كان إلتزامات الدولة تجاه العالم الخارجي أكبر من إلتزامات العالم الخارجي نحوها عانت هذه الدولة من عجز في ميزان مدفوعاتها ، أما إذا كانت إلتزاماتها أقل من حقوقها حقق ميزان المدفوعات فائضاً يتحدد مقداره بالفرق بين هذه الحقوق والإلتزامات،

والفائض والعجز كلاهما يعبر عن خلل في ميزان المدفوعات والوسائل التالية تستخدم في العادة لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات .

١. أن تقوم الدولة بسداد العجز في ميزان مدفوعاتها بإستخدام أرصدتها من الذهب والعملات الأجنبية ، أما إذا لم تمتلك الدولة أرصدة كافية لهذا الغرض فإنها قد تلجأ إلى الإقتراض من بعض الدول أو المؤسسات التمويلية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، وتستخدم هذه الطريقة عندما يكون العجز طارئاً ، أما إذا كان العجز ناتجاً عن خلل أساسي في الهيكل الاقتصادي فإن استخدام هذه الطريقة يؤدي إلى استنفاد أرصدة الدولة في الحالة الأولى وإلى أغراق الدولة في الديون في الحالة الثانية .

٢. قد تلجاء الدولة إلى فرض الرسوم الجمركية التي تحد من الواردات ، فالرسوم الجمركية تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة مما يجعل المستهلكين ينصرفون إلى شراء سلع أخرى محلياً ، وبذلك تحد الدولة من الاستيراد وتقلل من مدفوعاتها للعالم الخارجي .

غير أن نجاح هذه السياسة يعتمد على رد فعل الدول المصدرة التي فرضت هذه الدولة الرسوم الجمركية على صادراتها ، فإذا لم تقم هذه الدولة بإتخاذ أي إجراء مضاد وهذا نادراً ما يحدث فإن من المحتمل جداً أن تمنى هذه السياسة بالنجاح .

أما إذا قامت الدولة بفرض رسوم جمركية على وارداتها من هذه الدولة – وهذا غالباً ما يحدث ، فإن هذه السياسة لن تؤدي إلا إلى عرقلة التجارة الدولية وتقيدها .

٣. قد تلجأ الدولة إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية مقابل العملات الأخرى بغرض تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات .

فإذا قامت الحكومة السودانية بتخفيض الجنيه مقابل الدولار إلى النصف بحيث تغيرت العلاقة (سعر الصرف) بين الجنيه والدولار من ٢جنيه لكل دولار مثلاً إلى ٤ جنيه لكل دولار ، هذا يعني أن سعر السلعة التي كانت تكلف دولاراً واحداً والتي كان المستهلك السوداني يشتريها قبل التخفيض بسعر ٢ جنيه أصبحت تكلفة بعد التخفيض ٤ جنيهات مما يجعل المستهلك السوداني ينصرف عن استهلاك هذه السلعة ، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها ونقصان معدلات استيرادها .

أما تأثير التخفيض على الصادرت السودانية في الخارج مثلاً الولايات المتحدة الأمريكية فبينما كان الأمريكي يدفع دولاراً واحداً لكل ما قيمته ٢ جنيه من السلع السودانية قبل تخفيض الجنيه السوداني أصبح يدفع بعد التخفيض نصف دولار فقط لكل ما قيمته ٢ جنيه ، وهذا بالطبع يغريه لزيادة استهلاكه من السلع السودانية والتخلي عن استهلاك مثيلاتها المستوردة من دول أخرى لم تتغير قيمة عملاتها بالنسبة للدولار ، مما يعني زيادة الطلب على السلع السودانية وبالتالي زيادة الصادرات .

لكن الدول لا تلجأ إلى هذه الطريقة إلا إذا كان العجز مزمناً وناتجاً عن مشاكل أساسية كما أنها لا تلجأ إليها إلا إذا كانت هذه الدول قد استنفدت كافة الوسائل الأخرى ولم يبقى أمامها إلا وسيلة التخفيض مثل ما فعلته بريطانيا عندما خفضت قيمة الجنيه الإنجليزي في عام ١٩٦٧م والولايات المتحدة عندما إضطرت إلى تخفيض قيمة الدولار في عام ١٩٧١م .

٤. زيادة وتحسين الإنتاج والإنتاجية :

كذلك يمكن القضاء على العجز في ميزان المدفوعات عن طريق زيادة وتحسين نوعية الإنتاج من السلع والخدمات وجعله أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية مما يؤدي إلى زيادة الطلب العالمي على هذه السلع والخدمات ، ومن ثم زيادة الصادرات ، ويمكن الوصول إلى هذه المرحلة عن طريق وضع وتنفيذ خطط مناسبة لتنمية الاقتصاد الوطني والحصول على الوسائل والطرق التكنولوجية المتقدمة وإعادة توزيع الموارد الإنتاجية المتاحة بحيث تكون أكثر إنتاجية عما كانت عليه .

(١-٥) العـــولمة التجارية

يقصد بالعولمة التجارية ترسيخ اقتصـــاديات الســـوق وإزالـــة الحـــواجز الجغرافية والإدارية وإفساح المجال لحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال للتحرك بحرية ودون قيود جمركية ، وتتمثل أهم مظاهرها في الآتي :

١. تسارع حركة التجارة وانتقال الســـلع ورؤوس الأمـــوال وتـــدفق المعلومات .

٢. تذويب الحدود السياسية بين الـــدول وإزالـــة القيـــود الجمركيـــة والإدارية .

٣. إحلال الشركات المتعددة الجنسيات محل الشركات الوطنية .

٤. تقليص دور الحكومة ونظم الرقابة الحكومية مقابـــل زيـــادة دور القطاع الخاص .

(١-٥-١) آثار العولمة :

أ/ الآثار الإيجابية للعولمة :

١. خلق نوع من التعاون والتعايش بين الدول والشعوب .

٢. تحرير التجارة من القيود الجمركية والإدارية وتشجيع التنافس .

٣. توحيد المقاييس والمواصفات للمنتجات وتحسين جودتها .

٤. توسيع فرص الاختيار أمام المستهلكين لاختيار ما يناســـبهم مـــن السلع والخدمات .

ب/ الآثار السلبية للعولمة :

١. زيادة حجم الواردات للدول النامية مما يؤدى إلى إضعاف إنتاجها المحلي

٢. زيادة البطالة نتيجة لإغلاق المصانع التي لا تقوى على المنافسة .

٣. زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والكمالية المستوردة .

٤. انخفاض العملة الوطنية في مقابل العملات الأجنبية نتيجة لزيادة الطلب على الاستيراد .

٥. توسيع الهوة بين طبقات المجتمع نتيجة لإلغاء الدعم للطبقات الفقيرة أو السلع الأساسية .

٦. تفشي بعض الأنماط الاستهلاكية الدخيلة .

(١-٥-٢) مواجهة تداعيات العولمة :

يمكن للدول أن تواجه تداعيات العولمة عن طريق :

١. الابتعاد عن النموذج الاستهلاكي الغربي والتحرر من الارتهان والتبعية .

٢. تفعيل القطاعات الإنتاجية المحلية وجعلها قادرة على المنافسة الخارجية .

٣. توطين التقنيات الحديثة وتوظيفها في إنتاج السلع والخدمات .

٤. التخطيط السليم لمواجهة المنافسة الشرسة بعد إزالة القيود الجمركية والإدارية .

٥. توعية المواطنين بسلبيات العولمة .

(١-٦) التجارة الإلكترونية

يعبر مصطلح التجارة الإلكترونية عن استخدام الحاسوب وتكنولوجيا الاتصالات في تبادل السلع والخدمات والمعلومات ، إذ يتم من خلال هذه التكنولوجيا الربط بين البائعين والمشتريين وتبادل المنتجات والمعلومات وتحويل الأموال ، فالنظام يمكن المستهلك من معاينة السلع والمقارنة بين الأصناف التي تعرضها الشركات وهو في بيته ، ويؤدي النظام إلى سرعة تقديم السلعة بأسعار منخفضة وجودة عالية باعتبار أن النظام لا يستأجر محلاً ولا يحتفظ بمخزون تزيد من تكلفة السلعة . كذلك تظل أبواب العرض في هذا النظام مشرعة سبعة أيام في الأسبوع ولأربعة وعشرين ساعة يومياً .

(١-٦-١) ايجابيات وسلبيات التجارة الإلكترونية :

أ/ ايجابيات التجارة الإلكترونية :

١. يقدم النظام سلع وخدمات للمستهلك أكثر من الموجودة في المتاجر العادية .
٢. تمكن النظام من مشاهدة عشرات العروض من البائعين .
٣. لا يحتاج الإنسان أن ينتقل إلى المتاجر بل يشاهد المعروضات وهو في بيته .
٤. لا يتحمل المستهلك تكاليف الانتقال أو ضياع الوقت في التسوق .
٥. يستطيع الإنسان التسوق في أي وقت من الأوقات لأن متاجر النظام تظل مشرعة في جميع الأوقات .
٦. لا تتحمل الشركات تكاليف عالية للتسويق والتوزيع أو أجور رجال البيع .

٧. تستطيع الشركات الحصول على معلومات عن السلع والخدمات التي تعرضها الشركات المنافسة .
٨. فتح المحلات على مدار الساعة والأيام يمكن الشركات من استقطاب مستهلكين جدد .

ب/ سلبيات التجارة الإلكترونية :

١. عدم تمكن المشتري من فحص وتحسس البضاعة قبل طلبها .
٢. الانتظار ليوم أو عدة أيام قبل استلام البضاعة .
٣. عدم إلمام بعض الشركات وبعض المستهلكين بتقنيات الحاسوب والاتصالات يحول دون متابعة النظام والاستفادة منه .
٤. هناك بعض العقبات القانونية والإدارية والاجتماعية والأمنية تواجه هذا النظام مثل مدى قانونية العرض الإلكتروني وحجم التعدي على العلامات التجارية والرقابة المالية والتجارية التي تفرضها الحكومة .
٥. لا زال هناك عدم ثقة في البطاقات الائتمانية التي تستخدم كوسيلة للدفع .

تمريـن (١ – ١)

(١) كيف نشأ التبادل التجارى ؟
(٢) ما العلاقة بين التبادل التجارى والإنتاج ؟
(٣) ما المنافع التى يخلقها التبادل التجارى ؟
(٤) ما أهم الفروق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية ؟
(٥) ما أنواع النظم التجارية ؟
(٦) ما الأساس الذى يقوم عليه نظام الحرية التجارية ؟
(٧) ما رأى الإسلام في حرية التجارة ؟
(٨) اذكر بعض الأمثلة للأنظمة التى تمثل الحرية التجارية ؟
(٩) اذكر بعض الأمثلة للأنظمة التى تمثل الحماية التجارية ؟
(١٠) ما المبررات التى تسوقها الدول للتدخل في حرية التجارة ؟
(١١) اذكر بعض الأمثلة للسياسات التجارية ؟
(١٢) ما انواع الضرائب الجمركية ؟
(١٣) لماذا تحظر بعض الدول صادراتها ؟
(١٤) ما المقصود بسياسة الدعم ؟
(١٥) ما المقصود بالسياسة التموينيه ؟
(١٦) كيف يتم تمويل التجارة في النظام الإسلامى ؟
(١٧) كيف يتم تكوين رأس المال التجارى ؟
(١٨) ما وسائل الدفع في التجارة الدولية ؟
(١٩) ما المقصود بالشيكات المصرفيه ؟
(٢٠) ما الفرق بين الائتمان التجارى والائتمان المصرفى ؟
(٢١) ما أنواع الاتفاقيات التجاريه ؟

(٢٢) ما الفوائد التى تعود على الدول المبرمه للاتفاقيات التجارية ؟
(٢٣) ما المقصود بخطاب الاعتماد ؟
(٢٤) كيف يتم تسوية الالتزامات الناتجة عن التجارة الدولية ؟
(٢٥) ما المقصود بسعر الصرف ؟
(٢٦) ما المحاولات التى أجريت لتحديد سعر الصرف ؟
(٢٧) ما المقصود بقيمة البضاعة سيف ؟
(٢٨) ما المقصود بقيمة البضاعة فوب ؟
(٢٩) ما المقصود بالاعتمادات المستنديه ؟
(٣٠) عرف ميزان المدفوعات .
(٣١) عدد أساليب معالجة الخلل في ميزان المدفوعات .
(٣٢) ما المقصود بالعولمة التجارية ؟
(٣٣) ما أهم مظاهر العولمة التجارية ؟
(٣٤) ما أهم الآثار الايجابية للعولمة ؟
(٣٥) ما الآثار السلبية للعولمة ؟
(٣٦) كيف يمكن للدول مواجهة تداعيات العولمة ؟
(٣٧) ما المقصود بمصطلح التجارة الالكترونية ؟
(٣٨) ما هي مميزات التجارة الالكترونية ؟
(٣٩) كيف يمكن للإنسان أن يتسوق وهو في بيته ؟
(٤٠) ما ايجابيات التجارة الالكترونية ؟
(٤١) ما سلبيات التجارة الالكترونية ؟

الوحدة الثانية

المحاسبة المالية

الوحدة الثانية
المحاسبـــــة الماليـــــة

أهداف الوحدة

بعد دراسة هذه الوحدة يجب أن يكون الطالب قادراً على أن يتعرف على :

١. النظام المحاسبي للمنشآت غير الربحية .
٢. الفرق بين النظام المحاسبي للمنشآت الربحية وغير الربحية.
٣. الحسابات الختامية للمنشآت غير الربحية .
٤. مفهوم وأنواع الشركات التجارية .
٥. أنواع الاسهم .
٦. المعالجة المحاسبية لرأس المال في شركات المساهمة .
٧. أنواع المصارف .
٨. أهداف ووظائف المصارف الإسلامية .
٩. الأقسام الفنية للمصارف .
١٠. يعد دفتر يومية وارد وصادر الخزينة .
١١. كيفية ضبط العهدة في نهاية اليوم .
١٢. كيفية تصوير كشف الحساب الجاري للعميل .
١٣. مفهوم الزكاة في الفكر الإسلامي .
١٤. الفرق بين محاسبة الزكاة ومحاسبة الضرائب.
١٥. تطبيقات محاسبة الزكاة .
١٦. كيفية تحديد وعاء الزكاة .

(٢-١) النظام المحاسبي في المنشآت غيرالربحية

المنشآت غير الربحية :

المنشآت غير الربحية هي هيئات أو منشآت ذات شخصية معنوية نشاطها غير سلعي لا تهدف إلى تحقيق الربح إنما تنشأ لتحقيق أهداف اجتماعية أو رياضية أو ثقافية أو خيرية ومن أمثلتها :

١. المنشآت الحكومية التي تقع تحت مظلة الموازنة العامة للدولة .
٢. الأندية بأنواعها (رياضية ، اجتماعية ، ثقافية) .
٣. الجمعيات بأنواعها (علمية ، دينية ، خيرية)
٤. المنظمات الاقليمية والدولية .

(٢-١-١)خصائص النظام المحاسبي في المنشآت غير الربحية :

١.المنشآت غير الربحية معظم عملياتها نقدية نسبة لطبيعة نشاطها .
٢.تسجل كل العمليات النقدية التي تتم في دفتر المقبوضات والمدفوعات وهو نفس دفتر النقدية الذي يستخدم في المنشآت الربحية ويحتوي على حسابي البنك والصندوق ويعد بنفس الطريقة .
٣.لا يتضمن النظام المحاسبي على اليوميات المساعدة(يومية مشتريات آجلة ، يومية مردودات المشتريات ، يومية المبيعات الآجلة ، يومية مردودات المبيعات) وذلك نسبة لنشاطها غير التجاري .
٤.الترحيل من الدفاتر اليومية إلى دفتر الأستاذ يتم بنفس الطريقة التي اتبعت في نظام المنشآت الربحية وفق منطق نظرية القيد المزدوج وكذلك إعداد ميزان المراجعة.

٥.عند إعداد القوائم المالية في نهاية الفترة المحاسبية يختفي حساب المتاجرة وذلك لغياب نشاط شراء وبيع البضاعة في المنشآت غير الربحية

٦.تسمى قائمة الأرباح والخسائر في المنشآت غير الربحية بقائمة الإيرادات والمنصرفات ولها نفس الوظيفة .

٧. قائمة الإيرادات والمنصرفات تنتهي بنتيجة فائض إذا زادت الإيرادات على المنصرفات أو عجز إذا زادت المنصرفات على الإيرادات .

٨. حق المالك أو حقوق الملاك تعرف بالمتراكم الفائض ، وفي نهاية العام يزيد بالفائض أو ينقص بالعجز ، بينما يعرف برأس المال في المنشآت التجارية .

والجدول التالي يوضح أهم الفروقات بين النظام المحاسبي في المنشآت الربحية وغير الربحية .

مقارنة بين النظام المحاسبي في المنشآت الربحية وغير الربحية

المنشآت الربحية	المنشآت غير الربحية
المنشآت الفردية: الشركات ، المصارف ...الخ	(الأندية ، الجمعيات ، المنظمات ....الخ)
التسجيل اليومي دفتر نقدية + يوميات مساعدة بالنظام المحاسبي الإنجليزي أو	التسجيل اليومي : دفتر مقبوضات ومدفوعات + يوميات عامة بالنظام المحاسبي
يومية موحدة (عامة)بالنظام المحاسبي الفرنسي	الإنجليزي أو يومية موحدة (عامة) بالنظام المحاسبي الفرنسي
الترحيل في نهاية الشهر إلى دفتر الأستاذ	الترحيل في نهاية الشهر إلى دفتر الأستاذ
استخراج ميزان المراجعة نهاية الشهر ⇕ التسويات الجردية	استخراج ميزان المراجعة نهاية الشهر ⇕ التسويات الجردية
إعدد القوائم المالية (نهاية العام المالي)	إعداد القوائم المالية (نهاية العام المالي)
قائمة المتاجرة	لا حوجة لقائمة المتاجرة لأن هذه المنشآت غير ربحية
قائمة الأرباح والخسائر	قائمة الإيرادات والمنصرفات – (فائض أو عجز)
قائمة المركز المالي	قائمة الميزانية العمومية - (المتركم الفائض)

(٢ -١-٢) الحسابات الختامية للمنشآت غير الربحية :

يتم تسجيل كل العمليات النقدية للمنشآت غير الربحية التي تتم خلال السنة في دفتر المقبوضات والمدفوعات وفي نهاية السنة المالية يتم إعداد حساب للإيرادات والمنصرفات وتصوير الميزانية العمومية في نهاية السنة المالية .

أولاً : حساب الإيرادات والمنصرفات :

يقابل هذه الحساب حساب الأرباح والخسائر في المنشآت الربحية ، إذ أنه يقوم بنفس الغرض ويتم إعداده بنفس الأسس والمبادئ التي تحكم إعداد حساب الأرباح والخسائر – ومن أهم مميزاته :

١. يتم تسجيل المصروفات في الطرف المدين لهذا الحساب والإيرادات في الطرف الدائن والتي تخص السنة المالية فقط .
٢. المصروفات المدفوعة مقدماً في نهاية العام والإيرادات المستلمة مقدماً نهاية العام تطرح ولا تضاف في حساب الإيرادات والمنصرفات بل ترحل إلى الميزانية العمومية .
٣. المصروفات المستحقة والإيرادات المستحقة في نهاية العام تضاف في حساب الإيرادات والمنصرفات وتظهر في الميزانية العمومية .
٤. الرصيد في هذا الحساب يمثل فائض الإيرادات والمنصرفات أو عجز الإيرادات والمنصرفات .

وفيما يلي نموذج يوضح الخطوات العملية لإعداد قائمة الإيرادات والمنصرفات.

قائمة الإيرادات والمصروفات في ١٢/٣١

××××	مشتريات بوفيه	××××	اشتراكات
××××	مصروفات بوفيه	××××	رسوم عضوية
××××	مصروفات حفل خيري	××××	تبرعات
××××	مصروفات مباريات	××××	إيراد حفل خيري
××××	مياه وانارة	××××	إيراد مباريات
××××	أجور عمال	××××	مبيعات بوفيه
××××	مطبوعات	××××	أو عجز
××××	أدوات مكتبية		
××××	إهلاك معدات رياضية		
××××	إيجار		
××××	مصروفات متنوعة		
××××	فائض		
××××		×××	

مثال (١)

فيما يلي الأرصدة الافتتاحية المستخرجة من دفاتر نـــادي أم درمـــان الاجتماعي في ٢٠٠٤/١/١م معدات رياضية ٢٠٠٠٠٠ جنيه أثـــاث ٥٠٠٠٠ جنيه نقدية ١٠٠٠٠٠ جنيه وفيما يلي ملخص للمدفوعات والمقبوضات التي تمت خلال العام :

١٠٠٠٠٠	رصيد ١/١	٢٥٠٠٠	إيجار
٧٠٠٠٠	اشتراكات	٣٥٠٠٠	حوافز
٣٠٠٠٠	تبرعات	١٥٠٠٠	مرتبات وأجور
٩٠٠٠٠	دخل مباريات	٥٠٠٠	تأمين
١٠٠٠٠	رسوم عضوية	٣٠٠٠	مطبوعات وأدوات مكتبية
		٢١٧٠٠٠	رصيد ١٢/٣١
٣٠٠٠٠٠		٣٠٠٠٠٠	

فإذا علمت أنه تبين في ٢٠٠٤/١٢/٣١م

١. اشتراكات مستلمة مقدماً ١٠٠٠٠جنيه

٢. ايجار مستحق ٢٠٠٠جنيه .

٣. يحسب اهلاك بواقع ١٠% على جميع الأصول الثابتة .

المطلوب : إعداد قائمة الإيرادات والمنصرفات لنادي أم درمان الاجتماعي في ٢٠٠٤/١٢/٣١م

الحل :

أولاً : اهلاك الأصول الثابتة

اهلاك معدات رياضية = $\frac{١٠}{١٠٠} \times$ ٢٠٠٠٠٠ = ٢٠٠٠٠٠

إهـــــلاك الأثاث = $\frac{١٠}{١٠٠} \times ٥٠٠٠٠$ = ٥٠٠٠

ثانياً : صافي الاشتراكات = إجمالي الاشتراكات – الاشتراكات المستلمة مقدماً

= ٧٠٠٠٠ – ١٠٠٠٠ = ٦٠٠٠٠ جنيه

ثالثاً : الإيجار= الإيجار الوارد في حـــ/ المقبوضات والمدفوعات + الإيجار المستحق

= ٢٥٠٠٠ + ٢٠٠٠ = ٢٧٠٠٠ جنيه

حـــ/ الإيرادات والمصروفات لنادي أم درمان الاجتماعي في ٢٠٠٤/١٢/٣١م

٢٧٠٠٠	إيجار (٢٥٠٠٠+٢٠٠٠)	٦٠٠٠٠	اشتراكات (٧٠٠٠٠-١٠٠٠٠)
٣٥٠٠٠	حوافز	٣٠٠٠٠	تبرعات
١٥٠٠٠	مرتبات وأجور	٩٠٠٠٠	دخل مباريات
٥٠٠٠	تأمين	١٠٠٠٠	رسوم عضوية
٣٠٠٠	مطبوعات وأدوات مكتبية		
٢٠٠٠٠	إهلاك معدات رياضية		
٥٠٠٠	إهلاك الأثاث		
٨٠٠٠٠	الفائض		
١٩٠٠٠٠		١٩٠٠٠٠	

مثال (٢)

التقرير المالي أدناه تقدم به سكرتير نادي الوحدة الرياضي للاجتماع العام للأعضاء عن الدورة من ٢٠٠٧/١/١م – ٢٠٠٧/١٢/٣١م والمبالغ بالجنيهات .

قائمة المقبوضات والمدفوعات من ١/١ – ١٢/٣١ /٢٠٠٧م

١٤٠٠٠٠	رصيد ١/١	٢٥٠٠٠	مصروفات تأهيل الاستاد
٦٠٠٠٠	اشتراكات	١٥٠٠٠	ايجار
٧٥٠٠٠	تبرعات	٢٠٠٠٠	اجور عمال
٥٥٠٠٠	دخل مباريات	١٣٠٠٠	مصروفات مياه وكهرباء
		٥٠٠٠	مصاريف مختلفة
		٢٥٢	رصيد ١٢/٣١
٣٣٠٠٠٠		٣٣٠٠٠٠	

آخذاً في الاعتبار المعلومات الآتية :

١. رصيد المعدات الرياضية والأثاث في ٢٠٠٧/١٢/٣١م ٤٠٠٠٠ جنيه ٢٠٠٠٠ جنيه على التوالي .

٢. تستهلك المعدات الرياضية بمعدل ١٠% والأثاث ٥% .

٣. دخل مباريات لم يستلم ٤٥٠٠٠ جنيه.

٤. مصروف مياه وكهرباء مدفوع مقدم ٣٠٠٠ جنيه .

المطلوب :

إعداد حساب الإيرادات والمنصرفات لنادي الوحدة في ٢٠٠٧/١٢/٣١م.

الحل :

أولاً : الإهلاك :

إهلاك المعدات الرياضية = ٤٠.٠٠٠ × $\frac{١٠}{١٠٠}$ = ٤٠٠٠جنيه

إهلاك الأثاث = ٢٠.٠٠٠ × $\frac{٥}{١٠٠}$ = ١٠٠٠جنيه

دخل مباريات =٥٥٠٠٠ + دخل مباريات لم يستلم+ ٤٥٠٠٠= ١٠٠٠٠٠جنيه

مصروفات المياه والكهرباء = ١٣٠٠٠ – المصروفات المدفوعة مقدماً

مصروفات المياه والكهرباء = ١٣٠٠٠ – ٣٠٠٠ = ١٠٠٠٠جنيه

ثانياً : حساب الإيرادات والمنصرفات :

حـ/ الإيرادات والمصروفات لنادي الوحدة الرياضي في ٢٠٠٧/١٢/٣١م

٢٥٠٠٠	مصروفات تأهيل الاستاد	٦٠٠٠٠	اشتراكات
١٥٠٠٠	إيجار	٧٥٠٠٠	تبرعات
٢٠٠٠٠	أجور عمال	١٠٠٠٠٠	دخل مباريات (٥٥٠٠٠+٤٥٠٠٠)
١٠٠٠٠	مصروفات مياه وكهرباء (١٣٠٠٠ -٣٠٠٠)		
٥٠٠٠	مصاريف مختلفة		
٤٠٠٠	إهلاك معدات رياضية		
١٠٠٠	إهلاك أثاث		
١٥٥٠٠٠	فائض		
٢٣٥٠٠٠		٢٣٥٠٠٠	

الميزانية العمومية للمنشآت غير الربحية :

يتم إعداد الميزانية العمومية بنفس الكيفية التي تعـد بهـا الميزانيـة العمومية للمنظمات التجارية حيث تجمع عناصر الميزانية العمومية من :

١. الميزانية العمومية للسنة السابقة .

٢. مخزون الأصول و بعض العناصر الرأسمالية من حساب المقبوضات والمدفوعات .

نموذج قائمة المركز المالي

قائمة المركز المالي في ..../....

		الأصول غير المتداولة (الثابتة)			المتراكم الفائض
	×××	سيارات		×××	(+) فائض
××××	××××	(-) الاهلاك	×××	×××	أو(-) العجز
	×××	أثاثات			
×××	×××	(-) الاهلاك			
×××					الخصوم
		الأصول المتداولة		×××	دائنون
	×××	مخزون بوفيه		×××	مصروفات مستحقة
	×××	مصروفات مدفوعة مقدما	×××	×××	اشتراكات مستلمة مقدما
	×××	اشتراكات مستحقة			
××××	×××	نقدية			
××××			××××		

مثال (١)

فيما يلي الأرصدة الافتتاحية المستخرجة من دفاتر نادي التضامن الاجتماعي في ٢٠٠٥/١/١م

معدات رياضية ١٠٠,٠٠٠ جنيه تأمين مدفوع مقدماً ٣٠,٠٠٠ جنيه

أثاث ٥٠,٠٠٠ جنيه مخزون بوفيه ٢٥,٠٠٠ جنيه

اشتراكات مستلمة مقدماً ١٥,٠٠٠ جنيه نقدية ١٢٥,٠٠٠ جنيه

المطلوب :إعداد الميزانية الافتتاحية لنادي التضامن الاجتماعي في ٢٠٠٥/١/١م.

الحل : قائمة المركز المالي لنادي التضامن في ٢٠٠٥/١/١م

أصول:		**خصوم:**	
الاصول الثابتة		متراكم فائض (رصيد)	٣١٥,٠٠٠
معدات رياضية ١٠٠,٠٠٠			
أثاث ٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠		
الاصول المتداولة		الخصوم المتداولة	
مخزون بوفيه ٢٥,٠٠٠		اشتراكات مستلمة مقدماً ١٥,٠٠٠	
تامين مدفوع مقدماً ٣٠,٠٠٠			
نقدية ١٢٥,٠٠٠			٣٣٠,٠٠٠
	١٨٠,٠٠٠		
	٣٣٠,٠٠٠		

- **ملحوظة: المتراكم الفائض = مجموع الأصول – الخصوم المتداولة**

مثال (٢)

التقرير المالي أدناه عن الفترة من ٢٠٠٦/١/١م إلى ٢٠٠٦/١٢/٣١ قدم للاجتماع العام للأعضاء بنادي الشباب الرياضي

الأصول الثابتة :

معدات رياضية ٢٠٠٠٠٠ جنيه ، أثاث ١٠٠٠٠٠ جنيه

الأصول المتداولة :

نقدية ٦٠٠٠٠ جنيه ، إيرادات مستحقة ٤٠٠٠٠ جنيه ، إيجار مدفوع مقدماً ٥٠٠٠٠ جنيه

الخصوم :

تبرعات مستلمة مقدماً ٥٠٠٠٠ جنيه ، مصروفات مستحقة ٢٥٠٠٠ جنيه

فإذا علمت أن :

١. بلغ فائض حساب الإيرادات والمنصرفات في ٢٠٠٦/١٢/٣١م ١٥٠٠٠٠ جنيه .

٢. يتم إهلاك المعدات الرياضية بواقع ١٠%

٣. يتم إهلاك الأثاث بواقع ٥%

المطلوب :

إعداد قائمة المركز المالي في ٢٠٠٦/١٢/٣١م

الحل :

قائمة المركز المالي لنادي الشباب الرياضي في ٢٠٠٦/١٢/٣١م

	الاصول الثابتة		
	٢٠٠,٠٠٠ معدات رياضية		
	٢٠,٠٠٠ (-) الإهلاك		
١٨٠,٠٠٠		٣٥٠,٠٠٠	
	١٠٠,٠٠٠ أثاث		
	٥,٠٠٠ (-) الإهلاك		
٩٥,٠٠٠			
٢٧٥,٠٠٠			
	الأصول المتداولة		الخصوم المتداولة
	٤٠,٠٠٠ إيرادات مستحقة		٥٠,٠٠٠ تبرعات مستلمة مقدماً
	٥٠,٠٠٠ إيجار مدفوع مقدماً		٢٥,٠٠٠ مصروفات مستحقة
	٦٠,٠٠٠ نقدية	٧٥٠٠٠	
١٥٠,٠٠٠			
٤٢٥,٠٠٠		٤٢٥,٠٠٠	
			٢٠٠,٠٠٠ الفائض المتراكم
			١٥٠,٠٠٠ (+) الفائض

الحسابات الختامية في حالة ممارسة نشاط ربحي :

في حالة وجود نشاط ربحي داخل منشأة غير ربحية مثل بوفيه في نادي أو مطعم في فندق .... إلخ يتطلب الأمر أولاً إعداد حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر ثم إعداد حساب الإيرادات والمنصرفات وقائمة المركز المالي في نهاية السنة المالية .

تمارين (٢ – ٤)

تمرين (١)

١. اذكر خمس أمثلة للمنشآت غير ربحية .
٢. ما المقصود بالمتراكم الفائض .
٣. كيف تختلف قائمة الإيرادات والمنصرفات عن قائمة الدخل .
٤. ما الفروقات الرئيسية بين النظام المحاسبي للمنشآت الربحية والنظام المحاسبي للمنشآت غير الربحية .

تمرين (٢)

فيما يلي الأرصدة الافتتاحية المستخرجة من دفاتر نادي الجنينة الإجتماعي في ٢٠٠٣/١/١م ، معدات ٣٠٠.٠٠٠ نقدية ٢٠٠.٠٠٠ وفيما يلي ملخص للمدفوعات والمقبوضات التي تمت خلال العام والمبالغ بالجنيهات

مقبوضات		مدفوعات	
١٥٠.٠٠٠	رصيد ١/١	٣٥٠٠٠	إيجار
٨٠.٠٠٠	اشتراكات	١٥٠٠٠	حوافز
٥٠.٠٠٠	تبرعات	٢٠.٠٠٠	مرتبات وإجور
٢٥٠٠٠	رسوم عضوية	١٥٠٠٠	تأمين
		١٠.٠٠٠	مياه وكهرباء
		٢١٠.٠٠٠	رصيد ١٢/٣١
٣٠٥٠٠٠		٣٠٥٠٠٠	

فإذا علمت أنه تبين في ٢٠٠٣/١٢/٣١م

١. اشتراكات مستلمة مقدماً ٢٠,٠٠٠جنيه

٢. إيجار مدفوع مقدماً ١٥,٠٠٠جنيه

٣. يحسب الإهلاك بواقع ٥% على جميع الأصول الثابتة

المطلوب :

إعداد قائمة الإيرادات والمنصرفات لنادي الجنينة الإجتماعي في ٢٠٠٣/١٢/٣١م

تمرين (٣)

التقرير المالي أدناه تقدم به سكرتير نادي الكفاح الرياضي الاجتماعي العام للإعضاء عن الدورة من ١/١٢/ ٢٠٠١م والمبالغ بالجنيهات

قائمة حـ/ المقبوضات والمدفوعات من ١/١/٢٠٠١م

٢٠٠,٠٠٠	رصيد ١/١	٥٠,٠٠٠	مصروفات تأهيل الاستاد
٤٠,٠٠٠	اشتراكات	١٠,٠٠٠	إيجار
٢٥,٠٠٠	تبرعات	٣,٠٠٠	مطبوعات
٣٥,٠٠٠	دخل مباريات	١٤,٠٠٠	مصروفات مختلفة
		٦,٠٠٠	مصروفات مياه وكهرباء
		٢١٧,٠٠٠	رصيد ١٢/٣١
٣٠٠,٠٠٠		٣٠٠,٠٠٠	

آخذاً في الاعتبار المعلومات الآتية :

١. رصيد المعدات الرياضية والأثـــاث فـــي ٢٠٠١/١٢/٣١م ٦٠٠٠جنيـــه
٤٠٠٠جنيه على التوالي .

٢. تستهلك المعدات الرياضية بمعدل ١٠% والأثاث ٣%

٣. دخل مباريات لم يستلم ١٥٠٠٠جنيه .

٤. مصروفات مياه وكهرباء مستحقة ٤٠٠٠جنيه .

المطلوب :

إعداد حساب الإيرادات والمنصرفات لنادي الكفـــاح الرياضـــي فـــي ٢٠٠١/١٢/٣١م .

تمرين (٤)

فيما يلي الأرصدة الإفتتاحية المستخرجة من دفاتر جمعية السلام الخيرية في ٢٠٠٠/١/١م المبالغ بالجنيه .

معدات	١٥٠,٠٠٠	إيجار مدفوع مقدماً	٥٠,٠٠٠
أثاث	٤٠,٠٠٠	مخزون مواد	٢٥,٠٠٠
اشتراكات مستلمة مقدماً	٢٠,٠٠٠	نقدية	٧٥,٠٠٠

المطلوب :

تصوير الميزانية الافتتاحية لجمعية السلام الخيرية ٢٠٠٠/١/١م

تمرين (٥)

التقرير المالي أدناه عن الفترة من ١/١/ ـــ ٢٠٠٦/١٢/٣١م قدم للاجتماع العام للجمعية العمومية لنادي الشباب الرياضي والمبالغ بالجنيه

الأصول الثابتة :

معدات رياضية ١٥٠,٠٠٠ أثاث ٢٠,٠٠٠ سيارة ١٥,٠٠٠

الأصول المتداولة :

نقدية ٨٠,٠٠٠ إيرادات مستحقة ٢٥,٠٠٠ ايجار مدفوع مقدماً ١٥,٠٠٠

الخصوم :

تبرعات مستلمة مقدماً ٤٠,٠٠٠ مصروفات مستحقة ١٠,٠٠٠

فإذا علمت أن :

١. بلغ فائض حساب الإيرادات والمنصرفات في ٢٠٠٦/١٢/٣١م ١٢٠,٠٠٠جنيه .

٢. يتم إهلاك الأصول الثابتة بواقع ٥% .

المطلوب : إعداد قائمة المركز المالي في ٢٠٠٦/١٢/٣١م

تمرين رقم (٦)

الأرصدة الاتية مستخرجة من دفاتر منظمة البر الدولية كما في ٢٠٠١/١/١م

٢.٠٠٠.٠٠٠	مباني
١.٥٠٠.٠٠٠	عربات
١٥٠.٠٠٠	اشتراكات مستحقة
٧٥٠.٠٠٠	قرض(١٠%)
٥٠.٠٠٠	عجز
؟؟؟	متجمع فائض

وقد كانت قائمة المقبوضات والمدفوعات للمنظمة خلال عام ٢٠٠١م كما يلي:

٢٠٠.٠٠٠	رصيد ١/١	٥٠٠.٠٠٠	شراء عربة في ١٢/٣١
٤٥٠.٠٠٠	اشتراكات	٣٠٠.٠٠٠	اجور
١٥٠.٠٠٠	تبرعات	١٠٥.٠٠٠	صيانة عربات
٨٠٠.٠٠٠	منح وهبات	٨٨.٤٠٠	إيجار
١٠٠.٠٠٠	بيع مخلفات	٢٥.٠٠٠	مصروفات متنوعة
٢٥٠.٠٠٠	الحصول على قرض في ١/١	٩٣١٦٠٠	رصيد في ١٢/٣١
١.٩٥٠.٠٠٠		١.٩٥٠.٠٠٠	

واليك المعلومات التالية في ٢٠٠١/١٢/٣١م

١. يحسب الاهلاك بالمعدلات الاتية : مباني ٢% عربات ١٠%
٢. فائدة القرض لم تدفع
٣. اشتراكات مقدما ٥٠.٠٠٠ جنيه

المطلوب :

١. إعداد قائمة المركز المالي كما في ٢٠٠١/١/١م.
٢. إعداد قائمة الايرادات والمنصرفات للسنة المنتهية في ٢٠٠١/١٢/٣١م
٣. إعداد قائمة المركز المالي كما في ٢٠٠١/١٢/٣١م

(٢ـ٢) محاسبة الشركات التجارية

تعريف الشركة :

تعرف الشركة بأنها عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بان يساهم كل منهم في مشروع مالي بتقديم حصة من مال أو عمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة.

يتبين من التعريف السابق للشركة ما يلي:

- جوهر فكرة الشركة يتمثل في اجتماع مجموعة من الأشخاص للقيام بعمل تجاري أو صناعي وتوزيع ما ينتج عن هذا العمل من ربح أو خسارة بينهم.
- إن هذا الاجتماع يحقق نتائج أفضل من المجهودات الفردية نتيجة التعاون وضم الجهود في سبيل القيام بمشروعات تجارية وصناعية.

(٢-٢ - ١) أنواع الشركات :

يمكن تقسيم الشركات إلى نوعين رئيسيين ويضم كل نوع منها عدة أنواع أخرى والنوعان الرئيسيان هما:

أولاً : شركات الأشخاص:

وهى تلك الشركات التي تقوم على الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الشركاء وهى بدورها تنقسم إلى:

أ- شركات التضامن :

وهى تلك الشركات التي تتكون من مجموعة من الشركاء تكون مسئوليتهم عن ديون الشركة والتزاماتها بصفة شخصية وتضامنية ، فمسئولية كل شريك تجاه ديون الشركة تكون مطلقة تتعدى حصته في رأس المال إلى أمواله الخاصة.

خصائص شركة التضامن :

١- مسؤولية الشركاء تجاه ديون الشركة والتزاماتها مطلقة وغير محدودة تتعدى حصتهم في راس المال إلى أموالهم الخاصة، وتضامنية في نفس الوقت.

٢- لشركة التضامن اسم وفى عدم وجود اسم لها يجب على جميع الشركاء التوقيع على جميع التصرفات.

٣- الشركاء في شركة التضامن تجار يجب أن تتوافر فيهم الشروط التي يتطلبها القانون في الشخص الذي يزاول مهنة التجارة كالرخصة التجارية على سبيل المثال.

٤- إذا توفى احد الشركاء أو حجز على أمواله أو أفلس فان ذلك يؤدى إلى حل الشركة إلا إذا اتفق الشركاء على خلاف ذلك.

ب.شركات التوصية البسيطة:

وهى تلك الشركات التي تتضمن نوعين من الشركاء ، النوع الأول شركاء متضامنون مسئوليتهم تجاه ديون الشركة والتزاماتها مطلقة وتضامنية، وشركاء موصون لا يسأل اى احد منهم عن ديون الشركة والتزاماتها إلا بقدر حصته في رأسمال الشركة.

خصائص شركة التوصية البسيطة:

١- تتكون من نوعين من الشركاء هم الشركاء المتضامنون (التجار) والشركاء الموصون (غير تجار).

٢- الشريك الموصى مسؤوليته تجاه ديون والتزاماتها الشركة في حدود حصته في رأسمال الشركة ولا تتعدى لأمواله الخاصة.

٣- اسم الشريك الموصى لا يدرج ضمن عنوان الشركة.

٤- الشريك الموصى لا يشارك في إدارة الشركة .

ج- شركات المحاصة:

وهى تلك الشركات التي ليس أي وجود قانوني إزاء الغير حيث لا يعلم بوجودها إلا الشركاء المكونين لها وهى بهذا تكون شركة مستترة.

خصائص شركة المحاصة:

١- شركة المحاصة لا وجود لها أمام الغير ولكنها قائمة بين الشركاء الذين اتفقوا على تكوينها فيما بينهم.

٢- الاهتمام بالعنصر الشخصي لأنها تكون بين مجموعة من الأشخاص ذوى العلاقات الشخصية القوية.

أنواع حصص الشركاء في رأسمال شركات الأشخاص:

تنقسم حصص الشركاء في رأسمال شركات الأشخاص إلى ثلاثة أنواع هي:

١- الحصة النقدية:

قد تكون حصة الشريك في رأسمال شركة الأشخاص حصة نقدية يسددها نقدا في خزينة الشركة، أو بموجب شيك يودع بالحساب الجاري للشركة لدى البنك الذي تتعامل معه.

٢- الحصة العينية:

تتمثل الحصة العينية في مجموعة الأصول العينية التي يقدمها الشريك سدادا لحصته في رأسمال الشركة كالعقارات والآلات والمعدات والبضاعة.

٣- تقديم صافى أصول وخصوم مشروع تجاري قائم:

قد يقدم احد الشركاء صافى أصول وخصوم محله التجاري الذي يمتلكه كحصة في رأسمال الشركة.

٤. حصة العمل:

يطلق على حصة الشريك في رأسمال الشركة حصة عمل في تقديم الشريك لخبرته المهنية المتخصصة في خدمة الشركة.

ثانياً : شركات الأموال :

هي تلك الشركات التي لا تقوم على الاعتبار الشخصي أو الثقة المتبادلة بين الشركاء ولكنها تقوم على الاعتبار المالي، فرأسمال هذه الشركات يقسم إلى مجموعة من الأسهم القابلة للتداول وتطرح للجمهور ويستطيع أن يقتنيها كل من يدفع قيمتها، وتنقسم شركات الأموال إلى ثلاثة أنواع هي:

(أ) شركات المساهمة :

هي تلك الشركات التي تقسم رأسمالها إلى مجموعة من الأسهم المتساوية القيمة وهى قابلة للتداول وتكون مسئولية المساهم تجاه ديون الشركة والتزاماتها بقدر أسهمه التي يمتلكها في الشركة.

خصائص شركة المساهمة:

١. شركة المساهمة كيان قانوني مستقل:

ينشأ لشركة المساهمة كيان قانوني مستقل عن كيان مساهميها بمجرد تكوينها، بمعنى أن تكون لها ذمة مالية مستقلة عن الذمة المالية للمساهمين الذين يمتلكونها، وأن يكون لها الحق في مقاضاة الغير باسمها، وللغير الحق في مقاضاتها، كذلك يمكن للشركة أن تمتلك الأموال عقارا كان أم منقول، وان تقترض الأموال من الغير وان تتحمل اى التزامات أخرى، وأخيرا يمكنها أن تتعاقد مع الغير.

٢. قابلية رأسمال شركة المساهمة للتداول :

رأسمال شركة المساهمة يكون مقسما إلى مجموعة من الحصص الصغيرة المتساوية القيمة وتسمى كل حصة منها سهما، ويجوز للمساهم التصرف في الأسهم التي يمتلكها أي تصرف ناقل لملكيتها كالبيع والهبة وغالبا ما يتم بيع الأسهم في سوق الأوراق المالية.

٣. محدودية مسؤولية المساهمين:

مسؤولية المساهمين تجاه ديون شركة المساهمة والتزاماتها لا تتعدى قيمة الأسهم التي يمتلكونها في الشركة.

٤. مبدأ الاستمرارية:

لا تتوقف حياة شركة المساهمة واستمراريتها على أهلية المساهمين، مما يعنى أن موت أو إفلاس، أو الحجز على أموال أحد المساهمين لا يؤدى إلى انقضائها وخروجها عن دنيا الأعمال.

٥. اسم الشركة:

يجب أن يكون لشركة المساهمة اسم تجارى يشتق من الغرض من إنشائها ولا يجوز للشركة أن تتخذ من أسماء المساهمين أو اسم أحدهم اسما لها.

٦. إدارة الشركة:

يتم إدارة شركة المساهمة بواسطة مجلس الإدارة الذي ينتخبه المساهمون من بينهم عن طريق ما يسمى بالجمعية العمومية للمساهمين.

(ب)- شركات التوصية بالأسهم :

هي تلك الشركات التي تقسم رأسمالها إلى مجموعة من الأسهم إلا أنها تضم نوعين من الشركاء الأول شركاء متضامنون مسئولون مسئولية مطلقة عن ديون الشركة والتزاماتها والنوع الثاني شركاء مسئولون بقدر الأسهم التي يمتلكونها في رأسمال الشركة.

خصائص شركة التوصية بالأسهم:

١-يتم تقسيم رأسمال شركة التوصية بالأسهم إلى مجموعة من الأسهم ومسؤولية الشريك المساهم تجاه ديون الشركة والتزاماتها محدودة بقيمة الأسهم التي يمتلكها في الشركة.

٢-قابلية أسهمها للتداول في سوق الأوراق المالية أو باى وسيلة أخرى من وسائل نقل الملكية كالهبة والوصية.

٣-يتولى إدارتها شريك واحد أو أكثر من الشركاء المتضامنون.

ج-الشركات ذات المسئولية المحدودة:

هي تلك الشركات التي لا يزيد عدد المساهمين عن خمسين مساهما ومسئولية كل واحد منهم تجاه ديون الشركة والتزاماتها تكون بقدر مساهمته في رأسمال الشركة، علما بان رأسمال هذه الشركات يقسم إلى حصص تتداول بين مساهميها ولا تنتقل للغير إلا بشروط خاصة.

خصائص الشركة ذات المسؤولية المحدودة:

١-رأسمالها يقسم إلى مجموعة من الحصص المتساوية القيمة.

٢-مسؤولية المساهمين فيها تجاه ديونها والتزاماتها محدودة بقدر حصتهم في رأسمالها.

٣-يجوز تحويلها إلى شركة مساهمة.

٤-يتولى إداراتها هيئة مديرين من بين المساهمين لا يقل عددهم عن اثنين ولا يزيد عن سبعة .

(٢-٢ -٢) تعريف الأسهم وأنواعها في شركات الأموال:

١.تعريف السهم وقيمته :

يعرف السهم بأنه عبارة عن صك يمثل حصة أو جزء من رأسمال شركة الأموال قابل للتداول باى وسيلة من وسائل نقل الملكية كالبيع والهبة والوصية والإرث.

هنالك مجموعة من المصطلحات المرتبطة بقيمة السهم منها ما يلي:

القيمة الاسمية للسهم:

هي القيمة المثبتة أو المسجلة على السهم.

قيمة الإصدار للسهم:

تمثل القيمة التي يصدر بها السهم ولا يجوز إصداره بقيمة أقل من قيمته الاسمية، و يجوز إصداره بقيمة تزيد عن قيمته الاسمية وذلك بموجب قرار من الجمعية العمومية للمساهمين .

القيمة السوقية للسهم:

هو عبارة عن السعر الزى يباع ويشترى به السهم في يوم محدد في سوق الأوراق المالية.

القيمة الدفترية للسهم:

عبارة عن نصيب السهم من صافى أصول الشركة وتزيد هذه القيمة في تحقيق الشركة للأرباح وتنخفض في حالة تحقيقها للخسائر.

القيمة الحقيقية للسهم:

هي عبارة عن نصيب السهم من صافى أصول الشركة بعد إعادة تقدير أصولها وخصومها حسب الأسعار الجارية.

١ – أنواع الأسهم:

يمكن تقسيم الأسهم إلى الأنواع التالية:

أ. حسب الملكية :

***الأسهم الاسمية :**

هي تلك الأسهم التي يسجل اسم مالكها على السهم وفى انتقال ملكيتهـــا يجب تسجيل اسم المالك الجديد في سجلات الشركة.

***الأسهم لحاملها:**

هي تلك الأسهم التي لا يسجل اسم مالكها على السهم ولكن يذكر فيها أن السهم لحامله ويعتبر حامل السهم هو المالك من وجهة نظر الشركة.

أ. حسب طبيعة السهم (كيفية سداد قيمته):

*** الأسهم النقدية:**

هي تلك الأسهم التي تسدد قيمتها نقدا سواء دفعة واحدة أو على دفعـــات أو أقساط.

*** الأسهم العينية:**

هي تلك الأسهم التي يتم إصدارها مقابل أصول عينية معينة وقد تكـــون هذه الأصول مجموعة من الأصول العينية أو صافى أصول وخصوم مشروع تجاري قائم .

ج– حسب الحقوق المرتبطة بالسهم:

*** الأسهم العادية:**

هي تلك الأسهم التي يكون لأصحابها الحق في الحصول على الأرباح التي تقرر الجمعية العمومية للمساهمين توزيعها في كل عام، وحق حضـــور اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين والحق في اقتسام أو توزيع موجودات أو أصول الشركة عند التصفية.

***الأسهم الممتازة:**

هي تلك الأسهم التي يكون لأصحابها امتياز على أصحاب الأسهم العادية من ناحية الأرباح والأصول.

من ناحية الأرباح يحصل أصحاب الأسهم الممتازة على حصتهم في الأرباح قبل أصحاب الأسهم العادية.

أما من ناحية الأصول فان الأسبقية في تقسيمها عند تصفية الشركة تكون لأصحاب الأسهم الممتازة.

***أسهم التمتع أو أسهم الانتفاع :**

هي تلك الأسهم التي تعطى للمساهم الذي استهلكت أسهمه في الشركات الأموال التي تعمل في استغلال موارد الثروة الطبيعية، أو عاملة في مرفق من المرافق العامة الممنوح لها لمدة زمنية محددة، ويكون لحامل أسهم التمتع حصة في الأرباح بالقدر الذي تنص عليه القانون الذي ينظم أعمال الشركة .

(٢ – ٢ – ٣) المعالجة المحاسبية لرأس المال في الشركات المساهمة :

أولاً : إصدار أسهم نقدية وطلب دفع قيمتها مرة واحدة :

مثال (١ – ١) :

اتفق مؤسسون على تكوين شركة مساهمة رأس مالها مليونى جنيه قيمة السهم الاسمية ٢٠ جنيه . واكتتبوا في أسهم رأس المال بالكامل ، ودفعوا قيمتها مرة واحدة . أودعت أموال الاكتتاب أمانة في أحد المصارف لحساب الشركة تحت التأسيس في أول يناير ٢٠٠٠م .

وفي أول أبريل ٢٠٠٠م صدر القرار الجمهوري بتأسيس الشركة . ويعالج رأس المال محاسبياً ويومية الشركة كما يلى :

يومية الشركة :

طلب الاكتتاب :

٢,٠٠٠,٠٠٠	من ح / البنك (اكتتاب)	١/٤/٢٠٠٠م
٢,٠٠٠,٠٠٠	إلى ح / المؤسسين	

السـداد

(إثبات طلب الاكتتاب)

٢,٠٠٠,٠٠٠	من ح/ المؤسسين	١/٤/٢٠٠٠م
٢,٠٠٠,٠٠٠	إلى ح / رأس مال الأسهم	

(١٠٠,٠٠٠ سهم × ٢٠ جنيه)

ثانياً : إصدار أسهم نقدية في حالة طلب القيمة على أقساط :

مثال (١ – ٢) :

في ١/١/٢٠٠٠م صدر قراراً جمهورياً بتأسيس شركة مساهمة سودانية برأس مال قدره ٢٠٠ ألف جنيه مقسمة إلى ١٠٠٠ سهم قيمة السهم ٢٠٠ جنيه تدفع قيمة السهم الواحد على أقساط كالآتي :

٥٠ جنيه اكتتاب يدفع من	١ – ١٠ /١ /٢٠٠٠م
٦٠ جنيه تخصيص يدفع من	١ – ١٥ /٢/ ٢٠٠٠م
٤٠ جنيه قسط أول يدفع من	١ – ٢٠ /٣/ ٢٠٠٠م
٣٠ جنيه قسط ثاني يدفع من	١ – ٢٥ / ٤/٢٠٠٠م
٢٠ جنيه قسط أخير يدفع من	١ – ٣٠ /٥/ ٢٠٠٠م

وطرحت الأسهم في الاكتتاب العام . وتم السداد لجميع الأقساط في مواعيدها والمطلوب : عمل قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم في الدفتر .

يومية الشركة :

طلب الاكتتاب :

٥٠٠٠٠ من ح / البنك ٢٠٠٠/١/١٠م

٥٠٠٠٠ إلى ح / قسط الاكتتاب

(اثبات طلب الاكتتاب) ١٠٠٠ سهم × ٥٠ جنيه

السـداد

إثبات رأس المال :

٥٠٠٠٠ من ح / قسط الاكتتاب ٢٠٠٠/١/١٠م

٥٠٠٠٠ إلى ح / رأس المال

طلب قسط التخصيص :

٦٠٠٠٠ من ح / قسط التخصيص ٢٠٠٠/٤/١م

٦٠٠٠٠ إلى ح / رأس المال

عند تسلم قيمة قسط التخصيص :

٦٠٠٠٠ من ح / البنك ٢٠٠٠/٢/١٥م

٦٠٠٠٠ إلى ح / قسط التخصيص

طلب قسط أول :

٤٠٠٠٠ من ح / قسط أول ٢٠٠٠/٣/١م

٤٠٠٠٠ إلى ح / رأس المال

عند تسلم قيمة القسط الأول :

٤٠٠٠٠ من ح / البنك ٢٠٠٠/٣/٢٠م

٤٠٠٠٠ إلى ح / قسط أول

طلب قسط ثاني :

٣٠٠٠٠ من ح / قسط ثاني ١/٤/٢٠٠٠م

٣٠٠٠٠ إلى ح / رأس المال

عند تسلم القسط الثاني :

٣٠٠٠٠ من ح / البنك ٢٥/٤/٢٠٠٠م

٣٠٠٠٠ إلى ح / قسط ثانى

طلب قسط أخير :

٢٠٠٠٠ من ح / قسط أخير ١/٥/٢٠٠٠م

٢٠٠٠٠ إلى ح / رأس المال

عند تسلم قيمة القسط الأخير :

٢٠٠٠٠ من ح / البنك ٣٠ /٥/٢٠٠٠م

٢٠٠٠٠ إلى ح / قسط أخير

ثالثاً : الاكتتاب في أكثر من الأسهم المعروضة :

إذا اشتد إقبال الجمهور علي الاكتتاب في الأسهم المعروضة واكتتبوا في عدد أكبر من المعروض يقوم مجلس الإدارة بعملية التخصيص ، ويرد للجمهور الزيادة ، أو تحجز الزيادة لتغطي بها بقية الأقساط .

مثـــال (١ – ٣) :

طرحت إحدى شركات المساهمة للاكتتاب ألف سهم عادي سعر السهم خمسون جنيهاً تدفع كما يلي :

٢٥ جنيهاً قسط اكتتاب يدفع من ١-١/١٥

١٥ جنيهاً قسط تخصيص يدفع من ٦-٢/١٠

١٠جنيهات قسط أخير يدفع من ١٠-٣/٢٠

وقد اكتتب الجمهور في ١٢٠٠ سهم فقرر مجلس الإدارة رفض الاكتتاب في ٤٠ سهماً ليتمكن من التوزيع النسبي أما مبالغ الأسهم الزيادة التي لم تخصص فقد تقرر حجزها وخصمها من المستحق من قسط التخصيص الذي دفع الباقي منه بتمامه في الميعاد وكذلك سدد المطلوب من القسط الأخير .

المطلوب :إجراء قيود اليومية اللازمة .

يومية الشركة :

إثبات الوارد من قسط الاكتتاب :

٣٠٠٠٠ من حـ / البنك ١/١٥

٣٠٠٠٠ إلي حـ / قسط الاكتتاب

إثبات رأس المال بقسط الاكتتاب فقط :

٢٥٠٠٠ من حـ / قسط الاكتتاب ١/١٥

٢٥٠٠٠ إلي حـ / رأس المال

١٠٠٠ من حـ/ قسط الاكتتاب

١٠٠٠ الى حـ/ البنك

(رد قيمة ٤٠ سهم للمكتتبين ٤٠ سهم × ٢٥)

طلب قسط التخصيص :

١٥٠٠٠ من حـ / قسط التخصيص ٢/٦

١٥٠٠٠ إلي حـ / رأس المال

عند تسلم بقية قسط التخصيص :

من مذكورين

٤٠٠٠ حـ / قسط الاكتتاب ٢/١٠

١١٠٠٠ حـ / البنك

١٥٠٠٠ إلي حـ / قسط التخصيص

طلب القسط الأخير :

١٠٠٠٠ من حـ / قسط أخير ٣/١٠

١٠٠٠٠ إلي حـ / رأس المال

عند تسلم القسط الأخير :

١١٠٠٠ من حـ / البنك ٣/٢٠

١١٠٠٠ إلي حـ / القسط الأخير

تمارين (٢-٢)

تمرين (١)

١. عرف الشركة وبين أنواع الشركات؟
٢. عرف شركة التضامن ووضح خصائصها؟
٣. عرف شركة التوصية البسيطة ووضح خصائصها؟
٤. عرف شركة المحاصة ووضح خصائصها؟
٥. تناول بالشرح أنواع حصص الشركاء في رؤوس أموال شركات الأشخاص؟
٦. عرف شركة المساهمة ووضح خصائصها؟
٧. عرف شركة التوصية بالأسهم ووضح خصائصها؟
٨. عرف شركة ذات المسؤولية المحدودة ووضح خصائصها؟
٩. عرف الشركة العامة ووضح خصائصها .؟
١٠. عرف السهم ووضح القيم المختلفة الخاصة به؟
١١. ما الأنواع المختلفة للأسهم؟

تمرين (٢)

١. في ٢٠٠٠/١/١م تأسست شركة مساهمة برأس مال قدره ١٠٠٠٠٠ جنيهاً مقسم إلي ١٠٠٠ سهم عادي قيمة السهم الاسمية ١٠٠ جنيهاً تدفع كما يلي :

٥٠ جنيه قسط اكتتاب من ١-١/١٠
٣٠ جنيه قسط تخصيص من ١- ٢/١٠
٢٠ جنيه قسط أخير من ١-٣/١٠

وقد تم الاكتتاب في جميع الأسهم وتم سداد جميع الأقساط بالتمام .

المطلوب :

إثبات ما تقدم في يومية الشركة :

تمرين (٣)

في ٢٠٠٠/٥/١م تكونت شركة مساهمة برأس مال مقسم إلـــي ١٠٠٠ سهم قيمة السهم ٥٠ جنيهاً .

اكتتب المساهمون في جميع الأسهم وتم الســـداد دفعـــه واحـــدة دون تأخير .

المطلوب :

إثبات ما تقدم في يومية الشركة :

تمرين (٤)

طرحت إحدى الشركات المساهمة للاكتتاب ١٠٠٠ سهما عاديـــا ســـعر السهم ١٠ جنيهات تدفع كما يلي :

٣ جنيهات قسط اكتتاب يدفع من ١-١/١٠

٣ جنيهات قسط تخصيص يدفع من ٢٠-١/٢٥

٤ جنيهات قسط أخير يدفع من ٢٦-١/٣١

وقد اكتتب الجمهور في ١٢٥٠ ســـهما فقـــرر مجلـــس الإدارة رفـــض الاكتتاب في ٥٠ سهما ليتمكن من التوزيع النسبي . أما مبالغ الأسهم الزيـــادة التي لم تخصص فقد تقرر حجزها لتسديد الأقساط التالية .

المطلوب :

إثبات ذلك في يومية الشركة :

(٢ – ٣) محاسبة المصارف

(٢-٣-١) أنواع المصارف :

للمصارف دور مهم في الحياة الاقتصادية فهى وسيط ومشارك في الاستثمار تجمع المدخرات من المدخرين وتقوم باستثمارها ، أو تشارك المقترضين في استثمارها وتدفع بذلك حركة الانماء والاستثمار عن طريق توفير رؤوس الأموال اللازمة للإنتاج فهى تنقسم إلى نوعين رئيسين هما المصارف المركزية والمصارف التجارية :

(أ) المصارف المركزية :

وهى بنوك الدول التى تنوب عنها في تنظيم السياسة النقدية وفي إصدار العملات الوطنية ، وفي شراء أو بيع العملات الاجنبية ، وفي حفظ احتياطيات المصارف التجارية ، والقيام بمراقبة تصرفاتها وتحديد سقوفاتها الائتمانية . كما أن المصرف المركزى في أى بلد هو بنك المصارف الذى يحفظ حساباتها ، ويدير حركة أموالها ؛ فبنك السودان المركزي مثلاً هو المشرف على كل أعمال المصارف التجارية العاملة في السودان .

(ب) المصارف التجارية :

تنقسم المصارف التجارية إلى قسمين هما المصارف المتخصصة والمصارف غير المتخصصة .

أولاً : المصارف المتخصصة :

هى المصارف التى تتخصص في نشاط معين مثل البنك الصناعى الذى يتخصص في اقراض المنشآت الصناعية ودعمها برؤوس الأموال والمواد الخام والآلات والمعدات .

والبنك الزراعى الذى يتخصص في النشاط الزراعى وبتسليف الاموال للمزارعين حسب الصيغ الاسلامية المعتمده ومدهم بالأسمدة والتقاوى والآلات الزراعية وغيرها من مدخلات الإنتاج الزراعى .

والبنك العقارى الذى يتخصص في النشاط العقارى مثل : بناء المنازل وتمليكها بشروط ميسرة ، وتقديم المدخلات من اسمنت وحديد وأخشاب للراغبين في تشييد المبانى بشروط تتوافق مع الشريعة الإسلامية .

ثانياً : المصارف التجارية غير المتخصصة :

تنقسم المصارف التجارية غير المتخصصة إلى قسمين :

أ. المصارف التجارية التقليدية :

وهي المصارف التي تقوم بكافة الأنشطة المصرفية مثل تلقي الودائع من المودعين واستثمارها والاحتفاظ بحسابات العملاء وتقديم خدماتها للتجار ورجالات الأعمال في مجالات التصدير والاستيراد وفتح خطابات الاعتماد والقيام بعمليات الدفع نيابة عن العملاء وتسلم الاعتمادات المستندية والقيام بخصم الأوراق التجارية وشراء وبيع العملات الأجنبية .

ب. المصارف الإسلامية :

نظراً للدور الكبير الذي تلعبه المصارف سواء في تجميع وتهيئة المدخرات لإقامة المشاريع الاستثمارية التي تقوي القاعدة الاقتصادية وترسي دعائمها وتوفير الوسائل التي تساعد على تطور التبادل التجاري بين الدول الذي أصبح ضرورة تمليها الظروف الاقتصادية وسمة من سمات المجتمعات الحديثة ، فقد أصبح من الضروري إيجاد نوع من المصارف تمكن من ممارسة كل هذه الوظائف ، وفي الوقت نفسه يتمشى مع تعاليم الشريعة الإسلامية السمحة ويهتدي بهديها ، هذه المصارف هي المصارف الإسلامية التي بدأت في الظهور عام ١٣٨٩هـ عندما أسس بنك فيصل الإسلامي في

القاهرة ثم توالى بعد ذلك افتتاح هذه المصارف وهي في تزايد مستمر ، بل أن المعاملات المصرفية الإسلامية التي هي من ثمرة ونتاج المصارف الإسلامية ، صارت تستخدم في كثير من المصارف التجارية التقليدية في بعض المصارف خارج الدول الإسلامية وعلى هذا يمكن تعريف المصرف الإسلامي بأنه مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم المجتمع .

أهداف المصارف الإسلامية :

يمكن تلخيص أهم الأهداف التي تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيقها في الهدفين التاليين :

١. تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

تهدف المصارف الاسلامية إلى المساعدة على تنمية المجتمع بكافة قطاعاته ومؤسساته المختلفة ، لما في ذلك من قوة للإسلام والأمة الإسلامية ، وهي في ذلك تنطلق من مبدأ الإسلام الذي يعطي المصلحة العامة أولوية ويجعلها هدفه الأساسي ، ولعل هذا من أهم الفوارق التي توجد بين المصارف الإسلامية والمصارف التجارية التي تسعى إلى تحقيق الربح والتركيز عليه حتى لو كان في ذلك تعارض مع المصلحة العامة .

٢. تطهير المعاملات المصرفية من الربا :

لا يستطيع أحد إنكار أهمية الخدمات المصرفية والدور الأساسي الذي تلعبه في سبيل إيجاد اقتصاد متطور قادر على تحقيق الأهداف العامة لأي أمة من الأمم ، غير أن هذه الخدمات تمارس من قبل مصارف تتخذ الربا قاعدة ومنطلقاً عن طريقة تؤدي هذه الأنشطة المصرفية ، لهذا قامت المصارف الإسلامية بمهمة أداء هذه الخدمات مع استبعاد المعاملات الربوية منها عن طريق الأقراض بدون فائدة (القرض الحسن) وأخذ مبلغ مقطوع ومتفق عليه

نظير الخدمات التي يقدمها البنك للعميل وجعل المودع شريكاً في المشروع يكسب إذا كسب ويخسر إذا خسر .

وهذا في حد ذاته انجاز كبير يمكن من القيام بالخدمات المصرفية التي لا غنى لأي اقتصاد عنها دون الوقوع فيما يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ويتنافى مع أسسها ومبادئها كما أنه يعنى خروج الأمة الإسلامية من مرحلة التقليد الأعمى للأمم الأخرى إلى مرحلة التمحيص والتقويم والتكيف فتأخذ كل ما يلائمها ويتفق مع مبادئها وقيمها وترفض كل ما يتعارض مع ذلك.

وظائف المصارف الإسلامية :

تقوم المصارف الإسلامية بعده وظائف الغرض منها تحقيق الأهداف الرئيسية السابقة وفيما يلي أهم هذه الأهداف :

١. تجميع وتوجيه الأموال للاستثمار :

يسعى البنك إلى جمع الأموال من الأفراد والمؤسسات المختلفة لإستخدامها في أوجه الاستثمار التي تخدم التنمية وتساعد على تحقيق أهدافها لأنه كلما زاد الإنفاق على الاستثمار زاد الدخل القومي وارتفع مستوى المعيشة وزاد مستوى التقدم الاقتصادي والحضاري وتستخدم هذه الأموال عن طريق الاستثمار المباشر ، وذلك بأن يقوم البنك وحده بتأسيس المشروع الاستثماري والاشراف عليه أو أن يدخل مع مساهمين آخرين تتحدد حصة كل منهم بمقدار نصيبه في رأس المال .

٢. التعريف بالخدمات المصرفية غير الربوية والعمل على نشرها :

ولكي يقبل الناس على الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية لا بد من أن يتعرفوا على هذه المصارف وعلى طبيعة الفوارق التي توجد بينها وبين المصارف الربوية ولقد نجحت المصارف الإسلامية في القيام

بهذه الوظيفة ، في أن المصارف التجارية التقليدية صارت تنافس المصـــارف الإسلامية في تقديم الخدمات المصرفية بالصيغ الإسلامية حتى فـــي البلـــدان الأوروبية .

(٢-٣-٢) النظام المحاسبي للمصارف التجارية :

كانت معظم المصارف تستخدم الطريقة المركزية (الفرنسية) في قيـــد عملياتها ، وبموجب هذه الطريقة تقيد العمليات بالتفصيل على أثر حدوثها في يوميات مساعدة ، ثم الترحيل بالتفصيل من هذه اليوميـــات المســـاعدة إلـــى الحسابات الفردية المضمنة في دفتر الاستاذ المساعد .

وفي نهاية اليوم تؤخذ مجاميع اليوميات المساعدة ويعمل بهـــا قيـــود إجمالية في دفتر اليومية العامة التي يطلق عليها أحياناً اسم اليومية المركزية ، ثم يتم الترحيل من اليومية العامة إلى دفتر الاستاذ العـــام ، وبموجـــب هـــذه الطريقة يعتبر دفتر اليومية العامة هو الدفتر القانوني الذي يتم التسجيل فيه ، كما أن دفتر الاستاذ العام هو أهم الدفاتر ويحتوي على ملخص لجميع عمليات المصرف ومنه يتم استخراج ميزان المراجعة وعمـــل الحســـابات الختاميـــة والميزانية.

لقد أصبحت المصارف تستخدم أجهزة الحاسوب مما قلل من الفـــروق بين الطرق المحاسبية ، وذلك لأن القيد في حسابات الاستاذ يتم مباشرة مـــن المستندات باستخدام الحاسوب وتنتج اليوميات المساعدة بطريقة تلقائية كمنتج فرعي نتيجة لعمليات الترحيل إلى الاستاذ كما يستخدم الحاسوب في الترحيل مباشرة إلى الحسابات المختلفة في الاستاذ العام ، وفي نهاية اليوم يمكن إعداد ميزان مراجعة بالحركة في حسابات الاستاذ العام في الجانب المدين والجانب الدائن خلال اليوم .

ونسبة لتعدد أنشطة المصارف ، فإنها تمارس نشاطها عن طريق أقسام وإدارات منها الفنية ومنها الإدارية ، وهذه الأقسام والإدارات تختلف بإختلاف حجم البنك ونشاطه والخدمات التي يؤديها ، وبالتالي فإن كل بنك له أقسامه وإداراته الخاصة به ، ومن أهم الأقسام الفنية :

الأقسام الفنية بالمصارف :

أولاً : قسم الخزينة :

تتركز في هذا القسم حركة الوارد وحركة الصادر للنقدية ، فهو يتسلم النقدية الواردة لكل الأقسام ويسلم المدفوعات الصادرة من كل الأقسام ، وقد يسمح حجم العمل في أحد فروع البنك بتقسيم الخزينة إلى الخزينة العامة ، صراف الصادر وصراف الوارد .

أ. الخزينة العامة :

تتولى الخزينة العامة الأعمال التالية :

١. الاحتفاظ دوماً بقدر كاف من النقدية تناسب طلبات السحب خلال أيام الشهر والمواسم .
٢. تسليم العهد لصيارفة الخزائن الفرعية في أول كل يوم وأثناء العمل إذا إقتضى الأمر ، وتستلم ما معهم من نقدية في نهاية العمل اليومي .
٣. تسليم العهد للفروع والمكاتب التابعة للفرع ، وتستلم ما يفيض عن حاجتهم .

يشرف على هذا القسم رئيس الخزينة وتكون مهمته توزيع الأموال النقدية اللازمة للخزائن المختلفة صبيحة كل يوم ويجمع منها في نهاية كل يوم ما يبقى لديها من أموال نقدية ، ويقوم بعمل محضر عند إيداعها الخزينة العامة .

ب. صراف الصادر :

يقوم صراف الصادر باستلام النقدية من رئيس الخزينة صباح كل يوم ويقوم بصرف المبالغ بمستندات الصرف المعروفة مثل الشيك أو أي مستند صرف آخر ، وعندما يقوم بعملية الصرف فإنه يثبت قيمة ما صرفه في (دفتر يومية صادر الخزينة) ويجب أن يتعادل مجموع ما صرف فعلاً من نقدية مع مجموع ما هو مثبت بالدفتر ، ويطرح هذا المجموع من المبلغ الذي تسلمه في أول اليوم من رئيس الخزينة ، فإن الرصيد يجب أن يعادل ما بقي منه فعلاً من النقود عند جردها عملياً ، كما أن مجموع هذا الدفتر يجب أن يتعادل أيضاً مع مجموع ما هو مقيد بدفتر صندوق الصادر .

ج. صراف الوارد :

يقوم صراف الوارد بإستلام النقدية الواردة بموجب قسيمة الإيداع التي يحررها العملاء أو من يقومون بالإيداع نيابة عنهم . ويقوم بتسجيل المبالغ التي وردت إليه في دفتر يومية وارد الخزينة ، وفي نهاية اليوم يقوم بالجرد الفعلي للمبالغ التي تسلمها ويجب أن يتعادل ما هو مقيد بدفتر الصراف (دفتر يومية وارد الخزينة) مع مجموع النقدية التي تسلمها فعلاً نتيجة الجرد الفعلي ومع مجموع ما هو مقيد بدفتر صندوق الوارد .

نموذج (١-١) صفحة دفتر يومية وارد الخزينة

رقم العملية	إسم المودع	اسم العميل	رقم حـ / العميل	المبلغ
١				
٢				
٣				
٤				
مجموع النقدية الواردة أثناء اليوم				××××××××

نموذج (١-٢) صفحة دفتر صادر الخزينة

رقم العملية	رقم حـــ/ العميل	اسم العميل	مستند الصر ورقمه	المبلغ
١				
٢				
٣				
٤				
	المجموع			×××××××

مستندات إيداع نقدية بالخزينة :

يتم إيداع النقدية بالخزينة بموجب قيمة الإيداع التي يحررها العمـــلاء أو من يقومون بالإيداع نيابة عنهم والقسيمة عبارة عن مستند يبين المبلغ الذي يراد توريده وفئاته واسم صاحب الحساب ورقم الحساب ، وعند استلام المبلغ يحرر البنك إيصالاً بتسلم المبلغ لحساب العميل من أصل وصورتين وتطـــابق قيمة الإيداع مع الايصال ليساعد في الرقابة الداخلية .

نموذج (١-٣) : قسيمة إيداع نقدية

التاريخ	البيان			قسيمة إيداع نقدية بنك الخرطوم /
	جملة	عدد	فئة– جنيه	الخرطوم
المبلغ			٥٠	التاريخ
			٢٠	لحساب السيد .....
			١٠	رقم .....
			٥	مبلغ وقدره بالأرقام .....
			٢	بالحروف .....
				اسم المودع .....
الخزينة				العنوان .....
الجملة				.....

(١-٤) : إيصال إيداع نقدية

بنك الخرطوم

الخرطوم

غير قابل للتحويل

الخرطوم في / / المبلغ .....(بالجنيه)

قيدنا طرفنا لحساب السيد ..... رقم .....

مبلغاً وقدره (.....)

الصراف : بنك الخرطوم رئيس الخزينة

التوقيع التوقيع

مستندات الصرف :

تستخدم في المصارف عدة مستندات للصرف منها الشيك والشيك الخطي حيث يحرر العميل كافة بيانات الشيك بخطه إذا لم يوجد معه دفتر الشيكات وفي الحالة الأخيرة يمكن استخدام الايصال الفردي الذي يقوم بملء بياناته أحد موظفي البنك ثم يوقع عليه العميل شخصياً . ويستخدم كذلك الايصال المزدوج للصرف للقيد من حساب العميل بناءً على أمره ويوقع المستلم نيابة عن صاحب الحساب .

مثال (١)

١. في ٢٠٠٨/٦/٣م أودع فارس بحسابه رقم ٥٤٣ مبلـــغ ٥٠٠,٠٠ جنيـــه نقداً.

٢. في ٢٠٠٨/٦/٦م أودع الطيب بحسابه رقم ٥٣٤مبلغ ٦٠٠,٠٠٠ جنيـــه نقداً .

٣. في ٢٠٠٨/٦/١٥م أودع بدر مبلغ ٨٠٠,٠٠٠ جنيه بحساب جعفر رقـــم ٤٣٥

المطلوب :

أ. تصوير دفتر يومية وارد الخزينة وإثبات الإيداعات فيه ؟

ب. كيف يقوم الصراف بضبط عهدته وتسليمها في نهاية اليوم ؟

الحل :

(أ) صفحة دفتر يومية وارد الخزينة

رقم العملية	اسم المودع	اسم العميل	رقم حـــ/ العميل	المبلغ
١	فارس	فارس	٥٤٣	٥٠٠,٠٠٠
٢	الطيب	الطيب	٥٣٤	٦٠٠,٠٠٠
٣	بدر	جعفر	٤٣٥	٨٠٠,٠٠٠
مجموع النقدية الوارد أثناء اليوم				١٩٠٠,٠٠٠

(ب) يقوم بالجرد الفعلي للنقدية ويجب أن تتعادل مع ما هو مثبت بدفتر يومية وارد الخزينة ففي هذا المثال لا بد أن تكون النقدية ١٩٠٠,٠٠٠ جنيه .

مثال (٢)

في صبيحة ٢٠٠٨/١٠/٥م تسلم الصراف مبلغ ١٠٠٠,٠٠٠ جنيه من رئيس الخزانة ، وفي أثناء اليوم صرف للسيد ناصر مبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه من حساب رقم ٤٣٢١ بشيك رقم ٩٨٧ وصرف للسيد علي شيكاً خطياً حرره السيد فتحي من حساب رقم ٣٠٥ بمبلغ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه ، وصرف للسيد علي بموجب ايصال فردي من حسابه رقم ٧١٦ مبلغ ٣٥٠,٠٠٠ جنيه .

المطلوب :

أ. تصوير دفتر اليومية واثبات المبالغ المنصرفة .

ب. بيان كشف يضبط هذا الصراف عهدته في نهاية اليوم .

الحل : (أ) صفحة صادر الخزينة

رقم العملية	رقم حـ/العميل	اسم العميل	مستند الصرف ورقمه	المبلغ
١	٤٣٢١	ناصر	شيك رقم ٩٨٧	١٥٠,٠٠٠
٢	٣٠٥	فتحي	شيك خطي	٢٥٠,٠٠٠
٣	٧١٦	علي	إيصال فردي	٣٥٠,٠٠٠
المجموع				٧٥٠,٠٠٠

(ب) ويضبط عهدته بالملخص التالي

المبلغ	بيان
١٠٠,٠٠٠	رصيد الوحدة في صباح اليوم
٧٥٠,٠٠٠	(-) مجموع المبالغ المنصرفة طبقاً لليومية
٢٥٠,٠٠٠	الرصيد في نهاية اليوم

ويقوم الصراف بالجرد الفعلي للنقدية ويجب أن يتساوى مع هذا الرصيد ويقوم بتوريده إلى الخزنة العامة ويخلي طرفه .

وفي حالة ما إذا كانت الخزنة تستخدم كخزنة وارد وصادر معاً، فإن الملخص الذي يصوره الصراف في نهاية اليوم ليضبط عهدته يكون على النحو التالي :

المبلغ	بيان
×××	عهدة أول اليوم
××××	+ مجموع يومية النقدية الوارد
××××××	المجموع الكلي
×××	– مجموع يومية النقدية الصادر
×××	الرصيد في نهاية اليوم

ويجب أن يطابق الرصيد النقدية الموجودة بالخزينة من واقع الجرد الفعلي في نهاية اليوم ، هذا وتتم مطابقة النقدية الواردة والنقدية المصروفة مع دفتري وارد الخزينة وصادر الخزينة على نحو ما سبق شرحه ويجري ضبط الخزينة العامة يومياً كما يلي :

المبلغ	بيان
×××	رصيد الخزينة صباح اليوم
×××	+ مجموع دفاتر الوارد بمختلف أنواعها
×××××	المجموع الكلي
×××	– إجمالي دفاتر الصادر نقداً
×××	الرصيد في نهاية اليوم والمرحل لليوم التالي

أما العجز أو الزيادة في الخزينة فهما أمران غير مستحبين ، ولا بد من البحث فوراً عن أسبابهما ، وهما متساويان في السوء بالنسبة للبنك لأنهما يعنيان وجود خلل في النظام المحاسبي أو عدم كفاءة بعض الصرافين ، الأمر الذي ينظر إليه بأنه قصور في أعمال البنك .

لذلك فإن المصارف تعمل على تدريب الصيارفة لمدة طويلة قبل أن تضع أحدهم في مواجهة جماهير العملاء .

تمريـــن (٢ – ٢)

(أ) أجب عن الأسئلة الآتية :

١- اذكر أنواع المصارف .

٢- ما أهداف المصارف الإسلامية

٣- اكتب مذكرة موجزة عن قسم الخزينة .

٤- أشرح نظام المحاسبة في المصارف التجارية.

٥- ما المستندات التي تستخدم في إيداع نقدية بالخزينة؟

٦- ما المستندات التي تستخدم في الصرف من الخزينة ؟

(ب) أجر العمليات البنكية الآتية والتي تمت في ٢٠٠٠/٥/٥م :

١- أودعت ليلي بحسابها رقم ٩١٣ مبلغ عشرة مليون جنيه نقدا.

٢- أودع الطيب بحسابه رقم ٨٦٧ مبلغ مليوني جنيه نقدا.

٣- أودع التوم بحسابه رقم ١٩٧٦ مبلغ ثلاثة ملايين جنيه نقدا .

والمطلوب :

(أ) تصوير دفتر يومية وارد الخزينة واثبات الإيداعات فيه.

(ب) كيف يقوم الصراف بضبط عهدته وتسليمها في نهاية اليوم ؟

(ج) في ٢٠٠٠/١١/١م صرف بنك الخرطوم للسيدة آمنة شيكا برقم ٣٤٥ من حسابها رقم ٩٠٥ بمبلغ مليون جنيه .

وصرف للسيد يحي شيكا خطيا حرره السيد وليد علي حسابه رقم ٢٣٤ بمبلغ مليونى جنيه .

وصرف للسيد حسن بموجب إيصال فردي من حسابه رقم ١٠٠٠ مبلغ ثلاثة ملايين جنيه .

المطلوب :

١- تصوير دفتر الخزينة واثبات المبالغ المنصرفة منه.

٢- شرح كيف يضبط الصراف عهدته بغرض أنه تسلم في أول اليوم مبلغ ستة ملاينن جنيه .

(٢-٢-٣) قسم الحسابات الجارية :

هي عبارة عن عقود بين طرفين ينص على وجود عمليات تبادلية بينهما يكون فيه الطرف الواحد دائناً أحياناً ومديناً أحياناً أخرى وعند تصفية العملية يتحدد المركز النهائي لكليهما في الرصيد الذي يمثل مديونية أحد الطرفين للآخر .

إجراءات فتح الحساب الجاري :

لفتح الحساب الجاري يقوم العميل بملء طلب به كافة البيانات التي يتطلبها البنك لفتح الحساب الجاري وأهمها :

الاسم ، العنوان ، الجنسية ، المهنة ، نوع الحساب ، اسم المزكي أو الضامن، والشروط التي تنظم علاقته بالبنك بشأن هذا الحساب .

وبعد موافقة البنك على فتح الحساب يعطى الطلب رقماً مسلسلاً هو رقم الحساب الجاري للعميل كما يؤخذ نموذج لتوقيعه في بطاقة نموذج التوقيع التي يحتفظ بها البنك لتقارن عليها توقيعات العميل على محرراته مع البنك ، فإذا شك البنك في صحة التوقيع امتنع عن التنفيذ كعدم صرف الشيك مثلاً ، و و يشترط عند فتح الحساب الجاري أن يودع صاحب الحساب مبلغاً محدداً تأكيداً لرغبته وجديته في فتح الحساب الجاري ويقوم صاحب الحساب بتحرير قسيمة الايداع ويودع بها المبلغ ، وهذه القسيمة تحرر في كل مرة عند ايداع مبالغ نقدية بالحساب الجاري.والمستندات المتصلة بفتح الحساب الجاري هي :

١. استمارة طلب فتح حساب جاري .
٢. بطاقة نموذج التوقيع .
٣. قسيمة إيداع نقدية نموذج (١-٣) .
٤. إيصال ايداع نقدية .

بعد أن يودع صاحب الحساب الجاري المبلغ نقداً يحرر البنك ايصالاً بتسلم المبلغ لحساب العميل من أصل وصورتين (النمـــوذج (١-٤) تطـــابق قسيمة الايداع مع الايصال يساعد في الرقابة الداخلية على العملية .

أنواع الحسابات الجارية :

يضع العملاء أموالهم وودائعهم في شكل حسابات في المصارف وفق شروط محددة بكيفية السحب على النحو التالي :

أ. الحساب الآجل :

وهو الحساب الذي لا يجوز للعميل السحب منه إلا بعد انقضاء المـــدة المنصوص عليها في عقد الايداع ، وإلا سقط حقه في طلب أي فائدة .

ب. حسابات الودائع بإخطار سابق :

وهو الحساب الذي لا يحق للعميل فيه سحب أي مبلغ إلا بعد إخطـــار البنك برغبته في السحب قبل فترة يتفق عليها في عقد الايداع .

ج.الحساب الجاري :

وهو الحساب الذي يعطي الحق للعميل أن يسحب أي مبلـــغ فـــي أي وقت يشاء عند الطلب على ألا يتجاوز ذلك المبلغ رصيده في البنك .

وقد درجت المصارف على إنشاء قسم خاص بالحسابات الجاريـــة يســـمى (قسم الحسابات الجارية) أو (قسم الودائع) حيث تتجمع فيـــه ودائـــع الأفـــراد والهيئات المختلفة في شكل حسابات بأسمائهم .

وتنقسم الحسابات الجارية إلى نوعين رئيسيين :

١. **حسابات جارية دائنـــة :** وتمثل الودائع تحت الطلب ولا يحتسب عليها فائدة إلا في حالات خاصة يتفق عليها .

٢. **حسابات جارية مدينـــة :** وهي عبارة عن الاعتمادات التي يصرح بها البنك للعميل ، وتنقسم هذه الحسابات تبعاً لنوع الضمان من العميـــل ، ويسمى الحساب الجاري بإسمها كما يلي :

أ. حسابات جارية مدينة بضمان أوراق تجاريـــة : أي كمبيـــالات برســـم التأمين يصرح بالتسليف عليها .

ب.حسابات جارية مدينة بضمان أوراق مالية ، أي يصرح بإعتماد فـــي حدود نسبة مئوية من قيمتها السوقية .

ج. حسابات جارية مدينة بضمان اعتمادات مستندية ، أي يصرح بإعتماد في حدود نسبة مئوية من قيمة الاعتماد المستندي .

د. حسابات جارية مدينة بضمان بضائع ، أي يصرح بإعتماد في حـــدود نسبة مئوية من القيمة السوقية للبضاعة .

هـــ. حسابات جارية مدينة بضمان شخصي ، أي على الثقة في العميل ، وكفاءته المالية ، وسمعته ، وحرصه على الوفاء بتعهداته .

لقد ظل قسم الحسابات الجارية يحتفظ بدفتر حسابات العملاء الجارية لكل نوع من أنواع الحسابات المذكورة وتخصص صفحة أو أكثر لكل عميل على حده ، ويبين فيها حركة حسابه (نمـــوذج (١-٥) إلا أن أجهـــزة الحاســـوب أصبحت الآن تقوم بهذا العمل بطريقة تمكن من استخراج رصيد أي حســـاب بعد كل عملية ، وعادة ما يكون شكل حساب العميل على النحو الآتي :

نموذج (١-٥) كشف ح/ جاري

اسم العميل وعنوانه ..... رقم الحساب الجاري .....

..... كشف حسابكم الجاري طرف بنك .....

..... لغاية ..... ٢م .

..... اعتماد بحد أقصى قدره..... بضمان.....

التاريخ		بيان	الحركة		الرصيد	
يوم	شهر		منه	له	منه	له

ويتم القيد من واقع مستندات الايداع بعد تسلم القيمة أو من واقع مستندات الصرف قبل صرف القيمة ، ومن واقع إشعارات الخصم أو الاضافة التي تصل من الأقسام الأخرى وذلك على النحو التالي :

١. التاريخ : ويذكر تاريخ القيد الحسابي .

٢. البيانات : ويوضح به شرح مبسط لكل قيد منصرف أو مودع مع أقل تفاصيل ممكنة وبخاصة مستند الصرف ورقمه .

٣. جانب الحركة المدين : وتقيد به مبالغ القيد المدينة وتشمل المبالغ المنصرفة عموماً كالتي يسحبها العميل بشيكات وخلافها وكذا مصروفات البنك كطوابع البريد ، الدمغة ، عمولاته ، فوائده .

٤. جانب الحركة الدائن : وتقيد به المبالغ الـواردة للحسـاب سـواء أكانت في شكل مبالغ مودعة نقداً ، أو نتيجة تحصـيل شـيكات ، أو كمبيالات أو كبونات أوراق مالية أو فوائد مستحقة للعميل .

وبوجه عام فإن القيود المدرجة في كلا الجانبين تمثل حقيقـة حركـة حساب العميل (معاملات كاملة) مع البنك ، حيث أنها تثبت أولاً بأول ويوماً بيوم ، وهي لا تجمع بمعنى أن كل عملية لها قيد مستقل وبذلك تعتبر هذه القيود مرجع البنك ومرجع العميل لبحث حسـابه الجـاري ودراسته والتأكد من صحته .

٥. الرصيد المدين : يقيد بهذه الخانة رصيد العميل إن كـان مـديناً ، ومن المعلوم أن البنك يقوم بترصيد الحساب للوصول إلى نتيجة بعـد كل قيد فوراً ، مديناً كان أم دائناً ، هذا ويلاحظ أن المصارف لا تسمح بأن يصبح الرصيد مديناً إلا بموجب إتفاق خاص سابق لهذه المديونية وهو الأمر الذي يحتاج إلى ترتيب سابق .

٦. الرصيد الدائن : ويدرج بهذه الخانة رصيد العميل لو كان دائناً بعد كل عملية ، وكما سبق أن ذكرنا فإن عملية الترصيد هذه من الأهمية بمكان ، لأنها في حقيقة أمرها توضح مركز حساب جـاري العميـل لحظة بلحظة ، ولهذا السبب فإن بعض المصارف أو فروعها الكبرى التي تستخدم الآلات الحاسبة تطلق على الحسابات الجارية للعملاء إسم مراكز العملاء ، وهي في الواقع توضح ما للعملاء وما عليهم للبنـك في أي وقت ، ويلاحظ أن مراكز العملاء هي في الواقع صـور مـن كشوف الحسابات التي ترسل للعميل ، ولذلك يسمى كشوف الحسابات.

(٢ -٦ -٤) عمليات قسم الحساب الجاري :

إن عمليات قسم الحساب الجاري تشمل ما يلي :

١. عمليات الإيداع ٢. عمليات السحب ٣. عمليات المصاريف

١. عمليات الايداع في الحسابات الجارية :

تنقسم العمليات من حيث الشكل إلى أنواع هي :

١. إيداع الأموال النقدية .

٢. إيداع الأوراق التجارية (الكمبيالة – السند الأدنى)

٣. إيداع الشيكات ، وهي ثلاثة أنواع :

أ. شيكات مسحوبة على نفس البنك .

ب. شيكات مسحوبة على أحد فروع البنك .

ج. شيكات مسحوبة على بنوك أخرى .

الحوالات الداخلية :

إذا أراد العميل تحويل مبلغ من حسابه إلى حساب شخص آخر ، فإنه لا يستخدم الشيكات في كل الأموال ، إنما يحرر خطاباً للبنك يطلب فيه تحويل مبلغ معين من حسابه إلى حساب شخص آخر في نفس البنك أو في بنك آخر فيتم تحرير نموذج التحويل رقم (١-٦)

أما الشيكات المسحوبة علي بنوك ليست مشتركة في غرفة المقاصة فترسل إلى المصارف الأخرى للتحصيل بواسطة السعاة في البلد الواحد ، أو عن طريق البريد، وعندما ترد إشعارات الإضافة من المصارف الأخرى للبنك بقيمة الشيك المحصل يقيد لحساب العميل .

لقد بات من الصعوبة بمكان أن تتم عمليات المقاصة يدوياً بعد أن زادت العمليات المصرفية لحد كبير . لذا وجه بنك السودان أن تقوم كافة المصارف باستخدام شيكات ممغنطة حتى يتم معالجتها آلياً من خلال شبكة الحاسوب التى تربط كافة المصارف بطريقة تزيد من سرعة الإنجاز وزيادة كفاءة الأداء المصرفى .

نموذج (١ – ٦) : طلب تحويل من الحساب الجاري

بنك .....

فرع .....

التاريخ ..../ ...../ .....

إلى بنك ..... فرع .....

بالبريد

أرجو تحويل بالبرق بمبلغ .....

بالتليفون

من حسابي الجاري طرفكم رقم ..... إلى حساب السيد/ .....

طرفكم

رقم .....

طرف بنك .....

وقيد القيمة والمصروفات علي حسابي

ولكم خالص الشكر ،

إمضاء العميل .....

اسم العميل الممول .....

العنوان .....

ويعد هذا النموذج تفويضاً للبنك بخصم قيمة الحوالة والعمولة ورسم الدمغة والمصاريف المستحقة كالبريد الالكترونى أو البريد العادى أو البرق أو التلفون من حسابه الجاري لديه .

العمـــــولات :

يقصد بالعمولة ما يحصل عليه البنك بالخصم علي حساب عملائه بقيمة ما يستحقه من أتعاب عن كل عملية وتثبت بالقيد الآتي :

من حـ / الحسابات الجارية إلى حـ / العمولة الدائنة

كيفية ضبط الحسابات الجارية :

تهتم المصارف اهتماما بالغاً بضبط الحسابات الجارية للعملاء، لأن الأخطاء التي تحدث في تلك الحسابات قد يترتب عليها الإضرار بسمعة العملاء وفقد ثقتهم بالبنك .

وتتم عملية ضبط الحسابات الجارية كما يلي:

١- تراجع كشوف الحسابات التي تحدث بها حركة إيداع أو سحب يوميا علي الحاسوب ،أو دفتر أستاذ مراكز العملاء للتأكد من مطابقة ما تم من قيود ، وما نتج عنها من تعديل في الأرصدة .

٢- تراجع الحركة مراجعة مستندية في اليوم التالي بمعرفة قسم المراجعة الذي يحتفظ بمستندات الصرف والإيداع .

٣- تطابق أرصدة الحسابات الجارية مع رصيد الحسابات الإجمالي بدفتر الأستاذ العام مرة كل شهر علي الأقل .

٤- ترسل كشوفات الحسابات لأصحاب الحسابات الجارية سواء أكانت أرصدتها مدينة أو دائنة ليتم تصديق العميل عليها .

٥- يرفق بكشف الحسابات الجارية المرسل للعميل مصادقة مبينا عليها الرصيد في نهاية الفترة للتوقيع عليها بموافقته علي صحة الرصيد المذكور أو اعتراضه عليه . (أنظر نموذج (١ -٧)) .

نموذج (١ –٧) : مصادقة

التاريخ../..../.....

بنك ..... فرع .....

راجعنا كشف حسابنا الجاري طرفكم لغاية .../..../..... فوجدناه صحيحا (وأن رصيدنا في التاريخ) ..... جنيهاً .

دائن

اسم العميل ..... الإمضاء

.....

العنوان ..... رقم الحساب

.....

نرجو بعد التوقيع علي هذه الورقة إعادتها إلى البنك

يختم كشف الحسابات الجارية الذي يرسل للعميل في نهاية السنة بخاتم صيغته : (في حالة الاعتراض نرجو الاتصال بمراقب الحسابات)

السيد.....وعنوانه .....

مثـــــال :

أرسل لأحد العملاء كشف حساب يحوى الآتى :

الرصيد الدائن في ٢٠٠٠/١٢/١م بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه .

في ١٢/٥ أودع نقدية ٥٠٠٠ جنيه .

في ١٢/١٠ سحب بموجب شيك رقم (٥٠٥) مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه .

في ١٢/١٥ حصل البنك نيابة عن العميل كمبيالة بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه .

في ١٢/٣٠ نفذ البنك تعليمات العميل بطلب تحويل لمحمد بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه.

والمطلـــوب :

تصوير حركة كشف الحساب الجاري وترصيده .

الحل :

كشف حساب العميل ..... رقم .....

التاريخ	بيان	منه	له	الرصيد بالجنيه
٢٠٠٠/١٢/١	الرصيد		٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠
١٢/٥	إيداع نقدي		٥٠٠٠	٣٠٠٠٠
١٢/١٠	سحب شيك (٥٠٥)	١٠٠٠٠		٢٠٠٠٠
١٢/١٥	كمبيالة محصلة		٨٠٠٠	٢٨٠٠٠
١٢/٣٠	تحويل لمحمد	٣٠٠٠		٢٥٠٠٠
١٢/٣١	ترصيد	٢٥٠٠٠		
٢٠٠١/١/١	الرصيد الجديد			٢٥٠٠٠

تمـــــرين (٢ – ٣-٢)

(أ) أجب عن الأسئلة الآتية :

١- عرف قسم الحسابات الجارية .

٢- ما الفرق بين الحساب الجاري الدائن والحساب الجاري المدين .

٣- اذكر مفردات الجانب المدين ومفـردات الجانـب الـدائن للحســاب الجاري.

٤- اشرح معني الترصيد .

٥- اذكر طرق عمليات الإيداع بالحساب الجاري .

٦- اشرح عملية ضبط الحسابات الجارية، والمستندات التي تستعمل .

(ب) أجر العملية البنكية الآتية :

١- العميل لـه حسـاب جـاري باحـد المصـارف وكـان الرصـيد فـي ١٩٩٩/١٢/٣١م قدره ٥٠٠٠٠ دينارا وتمت العمليات الآتية ابتـداء مـن يناير ٢٠٠٠م.

في ١/٢ أودع ٥٠٠٠ جنيهاً — في ١/١٦ سحب ٢٠٠٠ جنيهاً

في ٢/١٠ أودع ٣٠٠٠٠ جنيهاً — في ٣/١٥ ١٠٠٠ جنيهاً

في ٤/٣٠ أودع ٤٠٠٠ جنيهاً — في ٦/١٠ سحب ٢٠٠٠ جنيهاً

المطلوب : تصوير الحساب الجاري كما يظهر في ٢٠٠٠/٦/٣٠م .

(٢ – ٤) محـاسبـة الزكاة

(٢ – ٤ – ١) محاسبة الزكاة ومحاسبة الضرائب :

يهتم هذا الفصل بدراسة موضوع محاسبة زكاة المال ومقارنتها بالمحاسبة الضريبيه .

فالمحاسبة في الفكر الإسلامي لها مفهومين هما :

(أ) المحاسبة الذاتية المعنوية ويقصد بها محاسبة الفرد لنفسه قال رسول الله ﷺ "حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا وزنوها قبل أن توزنوا " .

(ب) المحاسبة المادية ويقصد بها المحاسبة علي العمليات ذات الصبغة العينية والمالية وتختص بكتابة وقياس الأشياء لغرض الاستفادة منها في مجالات مختلفة من بينها حساب زكاة المال .

تعتبر محاسبة الزكاة أحد فروع المحاسبة التي تختص بتحديد وتقويم الأموال والإيرادات التي تجب فيها الزكاة ، وقياس مقدارها ، وتوزيع حصيلتها علي المصارف المختلفة في ضوء مجموعة من المبادئ والقواعد المنبثقة من الشريعة الإسلامية .

أهم الفروق بين محاسبة الزكاة ومحاسبة الضرائب :

(١) تقوم محاسبة الزكاة علي مبدإ خصم كل الديون وغيرها من التكاليف من الإيراد أو الأموال قبل حساب الزكاة بينما يتم في محاسبة الضرائب خصم قدر معين من التكاليف وليس كل الديون والتكاليف .

(٢) تطبق محاسبة الزكاة مبدأ التقويم علي أساس القيمة السوقية الحاضرة يوم استحقاق الزكاة .بينما تطبق المحاسبة الضريبيه مبدأ سعر التكلفة أو السوق أيهما أقل .

(٣) تقوم محاسبة الزكاة عند تحديد وقياس المال الخاضع للزكاة علي مبدإ النماء أي الزيادة في رأس المال حقيقة أو تقديرا بالفعل والقوة ،

وذلك بالنسبة لجميع الأموال التي تجب فيها الزكاة . بينما تطبق المحاسبة الضريبية مبدأ الإيراد أو الدخل .

(٤) يخضع جميع المسلمين للزكاة ولا يخضع لها غير المسلمين بينما يخضع المسلمون وغير المسلمين للمحاسبة الضريبية .

(٥) تقوم محاسبة الزكاة علي عدم خضوع المال المكتسب من أوجه خبيثة أو غير مشروعة للزكاة، مثل الفوائد الربوية وأرباح الأنشطة التجارية في سلع ممنوعة شرعا كالخمر ولحم الخنزير وغير ذلك . حيث ترد هذه الأموال لأصحابها أو التخلص منها بالتصديق بها كلها لأن " الله طيب لا يقبل إلا طيبا " .

(٦) تقوم محاسبة الزكاة علي مبدإ إعفاء الأعباء العائلية للمكلف وهي موحدة في جميع أنواع الزكوات . وكذلك تقوم محاسبة الضرائب على إعفاء ذلك العبء ولكنه غير موحد في جميع انواع الضرائب .

(٧) تقوم محاسبة الزكاة علي استبعاد بعض عناصر الإيراد التي لم يمض عليها حول كامل مثل الأرباح الرأسمالية والعرضية من الزكاة . ولا يتم ذلك في الضرائب .

(٨) تقوم محاسبة الزكاة علي أساس أسعار (معدلات) نسبيه ثابته ، حيث نجد أن معدل الزكاة في الأموال المنقولة ٢.٥٪ وتفرض علي الأصل والنماء ، بينما تفرض الزكاة بمعدل ٥٪ أو ١٠٪ علي النماء فقط كزراعة الزروع والثمار، كما تفرض علي الركاز بمعدل ٢٠٪ . بينما تفرض الضرائب بنسب تصاعدية تزيد بزيادة الدخل أو العائد .

(١ – ٤ – ٢) تطبيقات محاسبة الزكاة :

(١) زكاة عروض التجارة وتشمل :

(أ) عمليات الشراء والبيع لغرض الكسب .

(ب) عمليات الوساطة بين التجار مثل الدلالين والموردين .

(جـ) تأجير عروض التجارة للغير بأجرة .

(د) أعمال الصيارفة التي لا تتعامل بالربا .

(٢-٤-٢) خصائص زكاة عروض التجارة:

لزكاة عروض التجارة مجموعة من الخصائص نذكرها فيما يلي :

١. زكاة حولية سنوية :

من أهم خصائص زكاة عروض التجارة أنها زكاة تسري على الإيرادات التي يحققها المكلف خلال الحول ومن ثم فهي تختلف من حيث موعد دفعها عن زكاة الزروع والثمار وزكاة المعادن والركاز فلا يشترط في هذه الزكوات حولان الحول .

٢. زكاة تجمع بين صفتي العينة والشخصية :

ويقصد بها أنها زكاة في عين المال الذي يملكه المكلف بأدائها ، كما أنها زكاة شخصية تراعى الجوانب الشخصية للمكلف بدفعها فلا تسري إلا بعض خصم الحوائج الأصلية وبعد أن يبلغ الوعاء نصاباً معيناً .

٣. زكاة تسري على الإيرادات المحققة داخل الدولة وخارجها :

تسري زكاة عروض التجارة على الإيرادات التي يحققها المكلف بأدئها داخل الدولة التي يحمل جنسيتها ، كما تسري على الإيرادات التي يحققها هذا المكلف خارج هذه الدولة .

٤. زكاة يجوز أن تؤدى نقداً أو عيناً .

٥. زكاة نسبية السعر : حيث يبلغ سعرها ٢,٥% أي عن كل أربعين ديناراً وما نقص فيحاسب ذلك حتى تبلغ عشرين ديناراً ففيها نصف دينار .

شروط زكاة في عروض التجارة :

١. اشتغال المكلف لحساب نفسه :

يشترط لخضوع الشخص لزكاة عروض التجارة أن يكون مشغولاً لحساب نفسه فإذا إشتغل لحساب غيره يعتبرأجيراً ويخضع إيراده لزكاة المرتبات والأجور .

٢. احتراف النشاط :

يشترط لخضوع الشخص لزكاة عروض التجارة أن يزاول النشاط بصفة معتادة على وجه الإحتراف بغرض تحقيق الربح ، ومن ثم لا تفرض الزكاة على العمليات التجارية العارضة التي يقوم بها الشخص.

٣. حولان الحول :

يجب الزكاة في قيمة عروض التجارة متى بلغت هذه العروض نصاباً معيناً وتجدر الإشارة إلى أن نصاب عروض التجارة يعادل نصاباً النقود ويقدر بما يعادل ثمانين جراماً من الذهب أو مائتي جرام من الفضة .

٤. الفراغ من الدين والحوائج الأصلية :

لتحديد النصاب يجب خصم الديون المستحقة على المكلف بدفع الزكاة من قيمة عروض التجارة وتكلفة الحوائج الأصلية ويقصد بها (ما لا غنى للمزكي عنه في بقائه وبقاء من يعوله وتتمثل في كافة بنود الانفاق على السلع والخدمات الضرورية) ويدخل ضمن الحوائج الأصلية كتب العلم إذا لم تكن للتجارة وكذلك الآلات التي تستخدم في مزاولة النشاط وتحقيق الكسب لكونها عروض قنية تكون دائماً مشغولة بحاجة أساسية من حاجات المزكي .

تحديد وعاء زكاة عروض التجارة:

يتكون وعاء زكاة عروض التجارة من العناصر الآتية :

١. صافي رأس المال العامل النامي .

٢. صافي أرباح العام.

٣. المال المستفاد (الإرث).

ويقصد بصافي رأس المال العامل النامي الفرق بين مجموع الأصول المتداولة ومجموع الخصوم المتداولة في نهاية الحول مقومة على أساس القيمة الجارية.

ويتم تحديد وعاء الزكاة بالخطوات الآتية :

		×××× صافي رأس المال العامل الثاني.
		××× أرباح العام.
		×× المال المستفاد
××××		الجملة
		يخصم منه
		×× تكلفة الحوائج الأصلية
		×× الديون غير التجارية
×××		الجملة
×××		صافي وعاء الزكاة

مقدار الزكاة المستحقة = صافي الوعاء ×٢,٥%

مثال (١) :

البيانات التالية مستخرجة من دفاتر محلات محمود التجارية في نهاية الحول للعام الهجري ١٤٢٨هـ . حيث تم حصر الأصول المتداولة والخصوم المتداولة على أساس القيمة الجارية (البيعية) كما يلي(المبالغ بالجنيه) :

الأصول المتداولة	الخصوم المتداولة
٦٥,٠٠٠ بضاعة	٢٥,٠٠٠ دائنون
٢٥,٠٠٠ نقدية	١٣,٠٠٠ مصروفات مستحقة
٢٠,٠٠٠ مدينون	١٧,٠٠٠ قرض تجاري

فإذا علمت بأن :

١/ بلغ صافي أرباح العام ٢٠,٠٠٠ جنيه.

٢/ آل إليه في بداية الحول أموال عن طريق الإرث قدرها ١٠,٠٠٠ جنيه

٣/ هناك ديون غير تجارية مستحقة على محلات محمود تقدر بـ ٢٢,٠٠٠ جنيه

٤/ قدرت تكلفة الحوائج الآجلة بـ ١٨,٠٠٠ جنيه

٥/ يقدر النصاب الشرعي بمبلغ ٢,٢١٠ جنيه

المطلوب :

١) تحديد وعاء زكاة عروض التجارة .

٢) مقدار الزكاة المستحقة على محلات محمود.

الحل :

أولاً : تحديد صافي رأس المال العامل النامي

= مجموع الأصول المتداولة – مجموع الخصوم المتداولة

مجموع الأصول المتداولة :		مجموع الخصوم المتداولة	
بضاعة	٦٥,٠٠٠	دائنون	٢٥,٠٠٠
نقدية	٢٥,٠٠٠	مصروفات مستحقة	١٣,٠٠٠
مدينون	٢٠,٠٠٠	قرض تجاري	١٧,٠٠٠
الجملة	١١٠,٠٠٠	الجملة	٥٥,٠٠٠

∴ صافي رأس المال = ١١٠,٠٠٠ – ٥٥,٠٠٠ = ٥٥,٠٠٠

أرباح العام = ٢٠,٠٠٠ جنيه

المال المستفاد = ١٠,٠٠٠ جنيه

∴ وعاء الزكاة = صافي رأس المال العامل النامي + صافي أرباح العام + المال المستفاد =

	٥٥,٠٠٠	صافي رأس المال العامل
	٢٠,٠٠٠	صافي أرباح العام
	١٠,٠٠٠	المال المستفاد
٨٥,٠٠٠		الجملة
		يخصم منه
	١٨,٠٠٠	تكلفة الحوائج الأصلية
	٢٢,٠٠٠	الديون غير التجارية
٤٠,٠٠٠		الجملة
٤٥,٠٠٠		صافي وعاء الزكاة

وبما أن الوعاء تجاوز النصاب الشرعي فإن الزكاة المستحقة على هذا التاجر = صافي الوعاء × ٢,٥%

$$= ٤٥,٠٠٠ \times \frac{٢٥}{١٠٠٠} = ١,١٢٥ \text{ جنيه}$$

مثال (٢):

ظهرت البيانات الآتية بدفاتر محلات الإحسان التجارية في نهاية الحول للعام ١٤٢٦هـ

١- الأصول المتداولة :

١٨,٠٠٠ مخزون سلعي ، ١٢,٠٠٠ مدينون ، ٤,٠٠٠ أوراق قبض ، ٥,٠٠٠ استثمارات

٢- الخصوم المتداولة :

١٢,٠٠٠ دائنون ، ٤,٠٠٠ أوراق دفع ، ٧,٠٠٠ قرض تجاري .

فإن علمت أنه :

١) آل إليها في بداية الحول أموال عن طريق الإرث قدرها ٨,٠٠٠جنيه.

٢) قدرت تكلفة الحوائج الأصلية بمبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه

٣) بلغ صافي الأرباح ١٥,٠٠٠ جنيه.

٤) عليها ديون شخصية تقدر بـ ٢٥,٠٠٠ جنيه.

٥) يقدر النصاب الشرعي ٢,٢١٠ جنيه .

المطلوب : حساب زكاة عروض التجارة

الحل:

أولاً : تحديد صافي رأس المال العامل =(مجموع الأصول المتداولة – مجموع الخصوم المتداولة).

مجموع الأصول المتداولة =		مجموع الخصوم المتداولة	
١٨,٠٠٠	مخزن سلعي	١٢,٠٠٠	دائنون
١٢,٠٠٠	مدينون	٤,٠٠٠	أوراق الدفع
٤,٠٠٠	أوراق القبض	٧,٠٠٠	قرض تجاري
٥,٠٠٠	استثمارات		
٣٩,٠٠٠	الجملة	٢٣,٠٠٠	الجملة

∴ صافي رأس المال العامل النامي = ٣٩,٠٠٠ – ٢٣,٠٠٠ = ١٦,٠٠٠ جنيه

∴ وعاء الزكاة يتكون من :

١٦,٠٠٠	صافي رأس المال العامل النامي
١٥,٠٠٠	صافي أرباح العام
٨,٠٠٠	المال المستفاد
٣٩,٠٠٠	الجملة
	يخصم منه
١٠,٠٠٠	تكلفة الحوائج الأصلية
٢٥,٠٠٠	الديون الشخصية
٣٥,٠٠٠	الجملة
٤,٠٠٠	صافي وعاء الزكاة

∴ مقدار الزكاة المستحقة = ٤,٠٠٠ × $\frac{٢٥}{١٠٠٠}$ = ١٠٠ جنيه

ثانياً : زكاة الثروة النقدية :

يتم تحديد وعاء زكاة الثروة النقدية من خلال تحويل النقود الورقية والمعدنية إلى عملة واحدة حسب سعر الصرف وذلك من خلال الخطوات التالية :

××× النقود الورقية والمعدنية .

××× الحلي والتحف والأواني .

××× الديون الجيدة (أي الديون القابلة للتحصيل).

××× الجملة

يخصم منه

×× الديون التي على المكلف

×× تكلفة الحوائج الأصلية

××× الجملة

××× وعاء الزكاة

الزكاة المستحقة = صافي الوعاء ×٢,٥%

مثال (١) :

يمتلك أحد المسلمين ثروة نقدية تم حصرها في ١٤٢٠/١٢/٣١هـ كما يلي:

١. يمتلك ذهباً مشغولاً زنة ١٠٠ جرام لغرض الاستثمار وأن السعر السوقي للجرام ١٥ جنيه .

٢. لديه شهادات استثمار قيمتها الاسمية ٥,٠٠٠ جنيه وبلغ عائدها خلال الحول ١,٠٠٠ جنيه.

٣. لديه دين على أحد المسلمين قيمته ٤,٠٠٠ جنيه وهو دين جيد يرجى تحصيله.

٤. يمتلك في خزينة أوراق بنكنوت كما يلي :

١,٠٠٠ جنيه استرليني بسعر ٣ جنيه

٢,٠٠٠ دولار أمريكي بسعر ٢ جنيه

٥٠٠ جنيه سوداني.

فإذا علمت أن هذه الثروة قد مضى عليها الحول وأن ما في خزينته من النقد يمثل ما تبقى لديه في نهاية الحول بعد تغطية نفقاته المختلفة.

المطلوب :

تحديد وعاء زكاة الثروة النقدية وحساب قيمة الزكاة المستحقة على المكلف .

الحل :

تحديد وعاء الزكاة :

القيمة النقدية للذهب	= ١٠٠×١٥	= ١,٥٠٠
شهادات استثمار	= ٥,٠٠٠+١,٠٠٠	= ٦,٠٠٠
الدين الجيد		= ٤,٠٠٠
الإسترليني	= ١,٠٠٠×٣	= ٣,٠٠٠ جنيه
الدولار	= ٢,٠٠٠×٢	= ٤,٠٠٠ جنيه
الجنيه السوداني		= ٥٠٠ جنيه
المجموع		= ١٩,٠٠٠ جنيه

∴ وعاء الزكاة = ١٩,٠٠٠ جنيه

∴ مقدار الزكاة المستحقة = ١٩,٠٠٠ × $\frac{٢٥}{١٠٠٠}$ = ١٩ × ٢٥ = ٤٧٥جنيه

ثالثاً : زكاة المرتبات والأجور وما في حكمها :

يحسب وعاء زكاة المرتبات والأجور بالخطوات التالية :

×××××	إجمالي الدخل أو المرتب خلال الحول
	يخصم منه
××	استقطاعات المعاش أو التأمين الاجتماعي
××	الديون التي على المكلف
××	تكلفة الحوائج الأصلية
×××	الجملة
×××	وعاء زكاة المرتبات والأجور

مثال (١) :

تعمل رجاء محمود بالقطاع الخاص براتب شهري ٨٠٠٠ جنيه تنفق منه على حاجاتها الأصلية والأسرية بمبلغ٥٠٠٠ جنيه ، علماً جاري المعاش والتأمين الاجتماعي يستقطعان بمعدل ٥% و ٣% على التوالي من المرتب شهرياً .

المطلوب :

تحديد وعاء زكاة المرتبات والأجور لهذه الموظفة علماً بأن النصاب الشرعي لذلك العام ٢٢٥٠ جنيه.

الحل :

٩٦٠٠٠		الدخل السنوي للموظفة (٨٠٠٠×١٢)
		يخصم منه
	٦٠٠٠٠	تكلفة الحوائج الأصلية (٥٠٠٠×١٢)
	٤٨٠٠	جاري المعاش (٨٠٠٠ × $\frac{٥}{١٠٠}$×١٢)
	٢٨٨٠	التأمين الاجتماعي (٨٠٠٠× $\frac{٣}{١٠٠}$×١٢)
٦٧٦٨٠		الجملة
٢٨٣٢٠		صافي وعاء الزكاة

∴ مقدار الزكاة المستحقة على الموظفة = ٢٨٣٢٠ × $\frac{٢٥}{١٠٠٠}$ = ٧٠٨ جنيه

رابعاً : زكاة الزروع والثمار :

يقصد بها صافى الإلنتاج أو الدخل الإنتاج عن الزراعة التى تروى رياً طبيعياً كالفيضان والأمطار أو الزراعة والتى تروى رياً صناعياً بالطلمبات أو الرافعات الأخرى .

ويحسب وعاء زكاة الزروع والثمار :

× × ×	الناتج الإجمالي للأرض الزراعية
	يطـــرح منـــه
× ×	قيمة إيجار الأرض
× ×	تكاليف البذور والمبيدات والسماد
× ×	الديون التى على المكلف
× ×	نفقات زراعية أخرى ما عدا تكلفة الرى
× ×	الإجمـــــــالى
× ×	وعاء زكاة الزروع والثمار يحسب منه الزكاة بواقع ١٠٪ إذا كانت الأرض تروى رياً طبيعياً . وبواقع ٥٪ أن كانت الأرض تروى رياً صناعياً.

مثال :

يمتلك أحد المسلمين أرضا زراعية مساحتها عشرة افدنة. وقد قام بزراعتها قمحا. وبلغ الناتج ستين اردبا . وإذا علمنا مايلي :

بلغت مصروفات الزراعة ٧٠٠٠ جنيه تشمل البذور والسماد والحصاد

بلغت الضرائب والرسوم المدفوعة ٥٠٠٠ جنيه خلال الموسم الزراعي.

جـ- تروي الأرض بالراحة (بدون كلفة)

د- يقدر سعر إردب القمح بمبلغ ١٢٠٠ جنيه .

المطلوب :

تحديد وعاء الزكاة وحساب قيمة الزكاة المستحقة علي المزارع.

الحل

٧٢٠٠٠		القيمة النقدية لناتج الأرض من القمح (٦٠×١٢٠٠)
	٧٠٠٠	مصروفات الزراعة المختلفة
	٥٠٠٠	الضرائب والرسوم المدفوعة
١٢٠٠٠		الجملـــة
٦٠٠٠٠		وعاء زكاة الزروع والثمار
٦٠٠٠		∴ مقدار الزكاة نقدا = ٦٠٠٠٠ × ١٠/١٠٠

٥ أرادب — أو مقدار الزكاة عينا = ٦٠٠٠ ÷ ١٢٠٠

خامساً : زكاة كسب العمل :

ويقصد به الناتج من المهن والحرف الحرة مثل مكاتب المحامين وعيادات الأطباء .

حساب وعاء زكاة كسب المهن الحرة والحرف :

× × ×		اجمالى الايرادات من مزاولة المهنة أو الحرفة
		يخصـــم منـــه :
	× ×	المصروفات المتعلقة بتحقيق الدخل من المهنة .
	× ×	الديون التى على المكلف
	× ×	تكلفة الحوائج الأصلية
× ×		الجملـــــة
× ×		وعاء زكاة المهن الحرة والحرف

مثال :

يمتلك أحد الأطباء المسلمين عيادة خاصة ويقوم بحصر إيراداته ومصروفاته علي أساس سنوي وفيما يلي البيانات والمعلومات المستخرجة من دفاتره وسجلاته في نهاية عام ١٤١٥هـ .

٥٠,٠٠٠	أتعاب كشف بالعيادة
٤٠,٠٠٠	أتعاب عمليات جراحية
٢٥,٠٠٠	أجور العاملين بالعيادة
١٥,٠٠٠	إيجار العيادة
٧,٥٠٠	مهمات ومستلزمات طبية
٥٠,٠٠٠	آلات ومعدات طبية
١٠,٠٠٠	أثاثات العيادة

فإذا علمنا بأن الآلات والمعدات تستهلك بمعدل ٥٪ سنويا والأثاثات بمعدل ١٠٪ ، وأن تكلفة الحوائج الأصلية لهذا الطبيب وأسرته قدرت بمبلغ ١٩,٠٠٠ جنيه وحد النصاب الشرعي ٢,٢١٠ جنيه .

المطلوب :

تحديد وعاء كسب المهن الحرة للطبيب وحساب مقدار الزكاة المستحقة.

الحـل :

	الإيرادات	
	٥٠,٠٠٠	أتعاب كشف بالعيادة
	٤٠,٠٠٠	أتعاب عمليات جراحية
٩٠,٠٠٠		الجملة
		يخصم منه
	٢٥,٠٠٠	أجور العاملين بالعيادة
	١٥,٠٠٠	إيجار العيادة
	٧,٥٠٠	مهمات ومستلزمات طبية
	٢,٥٠٠	أهلاك آلات ومعدات طبية (٥٠,٠٠٠ × $\frac{٥}{١٠٠}$)
	١,٠٠٠	أهلاك اثاث (١٠,٠٠٠× $\frac{١٠}{١٠٠}$)
٥١٠,٠٠٠		الجملـــة
٣٩,٠٠٠		صافي الدخل
١٩,٠٠٠		تكلفة الحوائج الأصلية
٢٠,٠٠٠		وعاء زكاة كسب العمل من المهن الحرة

∴ الزكاة المستحقة = ٢٠,٠٠٠ × $\frac{٢,٥}{١٠٠}$ = ٥٠٠ جنيه

(٦) زكاة المستغلات :

ويقصد به العائد من العروض المستغلة كإيجار العقارات وإنتاج المصانع والمزارع والمنتجات الحيوانية ووسائل النقل .

حساب زكاة المستغلات :

× × ×		إجمالى الايرادات من العروض المستغلة
		يخصم منه :
	× ×	التكاليف والمصاريف المنفقة
	× ×	إهلاك العروض المستقله
× ×		إجمالى
× ×		صافى الايراد
		يخصم منه
	× ×	الديون المستحقة على المكلف
	× ×	تكلفة الحوائج الاصلية
× ×		الجملة
× ×		وعاء زكاة المستغلات

مثال :

استثمر أحد المسلمين مبلغا قدرة ١٠٠,٠٠٠ جنيه في إنشاء عمارة سكنية وتبلغ القيمة الايجارية الشهرية لها ٣,٠٠٠ جنيه وفي نهاية عام ١٤١٥هـ ظهرت البيانات الآتية :

٤,٠٠٠	إيراد إعلانات مثبتة على واجهة العمارة خلال الحول
٣٠٠	أجرة بواب العمارة الشهري
٢٧,٠٠٠	مصروفات صيانة وإصلاحات
١,٤٠٠	استهلاك كهرباء
٤,٠٠٠	مصعد كهربائي (تكلفة تأريخية)
١,٢٠٠	ضرائب ورسوم

جرت العادة في العرف المحاسبي علي استهلاك العقارات المبنية والمصعد بواقع ٣٪ و١٥٪ من التكلفة التاريخية على التوالي. الممول مُوسر وله إيرادات من مصادر أخري وإن النصاب الشرعي يقدر بمبلغ ٢,٢١٠ جنيه .

المطلوب :

حساب زكاة المستغلات.

الحـــل :

الإيرادات خلال الحول =(٣٠٠×١٢)	٣٦,٠٠٠	
ايراد اعلانات	٤,٠٠٠	
الجملة		٤٠,٠٠٠
يخصم منه		
أجرة بواب العمارة في الحول(٣٠٠×١٢)	٣,٦٠٠	
صيانة وإصلاحات	٢,٧٠٠	
إهلاك كهرباء	١,٤٠٠	
إهلاك مصعد(٤,٠٠٠×١٥٪)	٦٠٠	
إهلاك مبني(١٠٠,٠٠٠×٣٪)	٣,٠٠٠	
ضرائب ورسوم	١,٢٠٠	
الجملة		١٢,٥٠٠
وعاء الزكاة		٢٧,٥٠٠

∴ زكاة المستغلات =٢٧,٥٠٠ × $\frac{٢,٥}{١٠٠}$ = ٦٨٧,٥٠٠جنيه

∵ المكلف موسر فلا تخصم تكاليف الحياة الضرورية .

مثال : (٢) يمتلك أحد المسلمين بص سياحي تكلفته ٥٠٠,٠٠٠ جنيه وفيما يلي البيانات الخاصة به خلال عام ١٤١٥هـ (المبالغ بالجنيه).

٩,٦٠٠	أجرة السائق خلال العام	٣٥,٠٠٠	استهلاك الوقود خلال العام
١,٠٠٠	رسوم الرخصة والدمغة	٧,٤٠٠	مصروفات صيانة وإصلاحات
٨٣,٠٠٠	إيرادات العام	٣,٠٠٠	ديون احد البنوك
١١,٠٠٠	تكلفة الحوائج الأصلية	٢,٢١٠	حد النصاب الشرعي

المطلوب : حساب زكاة المستغلات لصاحب البص السياحي خلال عام ١٤٢٨هـ إذا علمت بأن استهلاك البص خلال الحول ١٥,٠٠٠ جنيه .

الحل :

٨٣,٠٠٠		الإيرادات الإجمالية
		يخصم منها
	٩,٦٠٠	أجرة السائق في العام
	٣٥,٠٠٠	استهلاك الوقود
	١,٠٠٠	رسوم الرخصة والدمغة
	٧,٤٠٠	صيانة وإصلاحات
٦٨,٠٠٠	١٥,٠٠٠	استهلاك البص
١٥,٠٠٠		صافي الإيراد
		يخصم منه
	٣,٠٠٠	قرض البنك
	١١,٠٠٠	تكلفة الحوائج الأصلية
١٤,٠٠٠		وعاء الزكاة
١,٠٠٠		صافي وعاء الزكاة

∴ صافي وعاء الزكاة دون النصاب فلا يجب عليه الزكاة .

مثال (٣) :

يمتلك أحد المسلمين حظيرة حيوان لإنتاج الألبان تعلف طوال العام.

بلغت مجموعة الأموال المستثمرة فيها مبلغا وقدرة ٥٠٠٠٠ جنيه تفاصيلها كما يلي :

١٠,٠٠٠ آلات ومعدات ، ٤٠,٠٠٠ أبقار الألبان وفيما يلي بيانات العام الهجري ١٤١٥هـ (بالجنيه) .

١٥,٠٠٠ أعلاف ، ٢,٤٠٠ إيجار مبني ، ٥,٠٠٠ أجور عمال ، ٢,٦٠٠ مصروفات عمومية ، ٤٠,٠٠٠ إجمالي الإيرادات .

فإذا علمت بأن الألات والمعدات تستهلك بمعدل ٥٪ . ويقدر النصاب بمبلغ ٢,٢١٠ جنيه .

وليس علي صاحب المشروع أي ديون كما أنه موسر .

المطلوب :

حساب زكاة المستغلات .

الحل :

٤٠,٠٠٠		إجمالي الإيرادات
		يخصم منه
	١٥,٠٠٠	تكلفة الأعلاف
	٢,٤٠٠	إيجار مبني الحظيرة
	٥,٠٠٠	أجور العمال
	٢,٦٠٠	مصروفات عمومية
	٥٠٠	استهلاك الآلات والمعدات(١٠,٠٠٠×$\frac{٥}{١٠٠}$)
٢٥,٥٠٠		الجملة
١٤,٥٠٠		وعاء الزكاة (صافي الإيراد)
٣٦٢,٥٠٠	∴	الزكاة المستحقة ١٤,٥٠٠ × $\frac{٢,٥}{١٠٠}$

ملحوظة: تحسب إهلاك الأصول الثابته من التكلفة التاريخية.

تمرين (٢-٤)

١. ما الفرق بين المحاسبة الذاتية والمحاسبة المادية ؟
٢. ما خصائص زكاة عروض التجارة .
٣. ما شروط الزكاة في عروض التجارة ؟
٤. البيانات التالية مستخرجة من دفاتر التاجر إبراهيم عبد السلام في نهاية الحول للعام الهجري ١٤٢٨هـ حيث تم حصر وتقويم الأصول المتداولة والخصوم المتداولة على أساس القيمة الجارية (البيعية) كما يلي :

الأصول المتداولة : ٩٥٠٠٠ بضاعة ، ٢٥٠٠٠ نقدية ، ١٠٠٠٠ مدينون.

الخصوم المتداولة : ٢٥٠٠٠ دائنون ، ١٣٠٠٠ مصروفات مستحقة ، ١٧٠٠٠ دين تجاري .

فإذا علمت بأن :

١. بلغ صافي أرباح العام ٣٠٠٠٠ جنية .
٢. آل إليه في بداية الحول أموال عن طريق الإرث قدرها ٨٠٠٠٠ جنيه.
٣. هناك ديون غير تجارية مستحقة على التاجر تقدر بـ ١٥٠٠٠ جنيه.
٤. قدرت تكلفة الحوائج الأصلية للتاجر بـ ١٢٠٠٠ جنيه .
٥. يقدر النصاب الشرعي للزكاة بـ ٢٢١٠ جنيه .

المطلوب :

١. تحديد وعاء زكاة عروض التجارة .
٢. تحديد مقدار الزكاة المستحقة على هذا التاجر .

(٥) تم حصر ثروة منال النقدية في ١٤٢٠/١/١هـ كما يلي :

١. ذهب مشغول زنة ٢٠٠جرام لغرض الاستثمار وسعر السوق ٢٠٠٠ جنيه .
٢. لديها شهادات استثمار قيمتها الاسمية ١٠٠٠٠٠٠ دينار وعائدها ١٠٠٠٠٠ جنيه .
٣. لها دين جيد علي أحد المسلمين قيمته ٥٠٠٠٠ جنيه .
٤. تمتلك في الخزينة :

٥٠٠٠ ريال قطري بسعر ٥٠ جنيهاً

٤٠٠٠ ريال سعودي بسعر ٥٠ جنيهاً

٦٠٠٠ جنيهاً سودانياً.

فإذا علمت أن هذه الثروة قد مضي عليها الحول وأن ما في الخزينة من النقد يمثل ما تبقي لديها في نهاية الحول بعد تغطية نفقاتها المختلفة .

المطلوب :

تحديد وعاء زكاة الثروة النقدية وحساب قيمة الزكاة.

(٦) يمتلك أيمن أرض زراعية مساحتها عشرون فداناً . وقد قام بزراعتها قمحا وبلغ الناتج ٢٠٠ إردب. وإذا علم ما يلي :

١. بلغت مصروفات الزراعة ٨٠٠٠٠٠ جنيه تشمل ثمن البذور والسماد والحصاد .
٢. بلغت الرسوم المدفوعة ١٠٠٠٠٠ جنيه خلال الموسم الزراعي.
٣. تروي الأرض بدون تكلفة .

٤. يقدر سعر الإردب بمبلغ ١٠٠٠ جنيه .

المطلوب :

تحديد وعاء زكاة الزروع والثمار وحساب قيمة الزكاة المستحقة.

(٧) يقوم أحد الأطباء بحصر إيرادات ومصاريف عيادته الخاصة سنويا. وفيما يلي البيانات المستخرجة من دفاتره في ١٤٢٠/١٢/٣١هـ .

١٥,٠٠٠ جنيه أتعاب كشف بالعيادة ٤٠,٠٠٠ جنيه أتعاب عمليات جراحية

٥,٠٠٠ جنيه أجور عاملين ٢٠,٠٠٠ جنيه إيجار العيادة

١٠,٠٠٠ جنيه مهمات ومستلزمات طبية ١٥,٠٠٠ جنيه آلات ومعدات طبية ، ٥,٠٠٠ جنيه أثاث للعيادة

فإذا علمنا بأن الآلات والمعدات تستهلك بمعدل ٥٪ سنويا والأثاث بمعدل ١٠٪ سنويا وأن تكلفة الحوائج الأصلية له ولأسرته قدرت بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه. وحد النصاب الشرعي بلغ ٢,٢١٠ جنيه .

المطلوب :

تحديد وعاء زكاة كسب المهن الحرة للطبيب وحساب مقدار الزكاة المستحقة.

(٨) استثمرت أنوار مبلغا وقدره ٥٠٠,٠٠٠ جنيه في إنشاء عمارة سكنية وبلغت القيمة الايجارية الشهرية لها ٥,٠٠٠ جنيه . وفي نهاية عام ١٤٢٠هـ ظهرت البيانات الآتية

٥٠٠ جنيه أجرة بواب العمارة الشهرية

١,٠٠٠ جنيه مصروفات صيانة وإصلاحات

٥,٠٠٠ جنيه استهلاك كهرباء شهري

٥٠,٠٠٠ جنيه تكلفة مصعد كهربائي (تاريخية)

٥,٠٠٠ جنيه ضرائب ورسوم

فإذا علمت:

١. يستهلك العقار والمصعد بمعدل ٥٪ و٢٠٪ على التوالي سنويا .

٢. النصاب الشرعي ٢,٢١٠ جنيه والممول مُوسر.

المطلوب :

حساب زكاة المستغلات .

الوحدة الثالثة

الأسواق المالية

الوحدة الثالثة
الأســـــواق الماليـــــة

أهداف الوحدة

بعد دراسة هذه الوحدة يجب أن يكون الطالب قادراً على أن يتعرف على :

١. الأسواق المالية وتصنيفاتها المختلفة .
٢. أسواق النقد .
٣. الأدوات المالية المستخدمة في أسواق النقد .
٤. أسواق رأس المال .
٥. الأدوات المالية المستخدمة في سوق رأس المال .
٦. نشأة الأوراق المالية وتطورها .
٧. الأسواق الأولية ودورها في تحويل المدخرات إلى استثمارات.
٨. بنوك الاستثمار والدور الذي تلعبه في الأسواق الأولية .
٩. الأسواق الثانوية والمزايا التي تقدمها لقطاع الأعمال .
١٠. أهمية أسواق الأوراق المالية لعملية النمو والتطور الاقتصادي .
١١. البورصات العالمية والبورصات الناشئة .
١٢. نشأة وتطور المؤسسات المالية العالمية .
١٣. أهداف المؤسسات المالية العالمية .

(٣ ـ ١) الأسواق المالية

تلعب الأسواق المالية دوراً مهماً وأساسياً في عملية النمو والتطور الاقتصادي فهي إحدى مكونات النظام المالي التي يتم عبرها تدفق الأموال من المدخرين إلى المستثمرين في المجالات المختلفة ووسيلة هامة لتوفير التمويل لمنظمات الأعمال في القطاعين العام والخاص .

(٣-١ -١) مفهوم الأسواق المالية :

الأسواق المالية هي الأماكن التي يتم فيها إصدار وتداول الأصول المالية و مقايضة النقود بالأصول المالية ، حيث يتم التداول عبر الوسطاء الماليون اللذين يقومون بشراء الحقوق المالية لحساب الآخرين أو بيع حقوقهم المالية الخاصة بهم .

(٣-١ -٢) مفهوم الأصول المالية :

الأصول المالية عبارة عن أوراق مالية تصدرها المؤسسات كالمصارف ، وشركات الاستثمار المالي في شكل صكوك أو وثائق مالية تعطي لحاملها الحق في الحصول على جزء من عائد منشأة ما أو الحق في جزء من أصولها أو الحقين معاً .

(٣-٢) أنواع الأسواق المالية :

تصنف الأسواق المالية على أساس فترة استحقاق الأوراق المالية المتداولة إلى أسواق النقد وأسواق رأس المال ، كما تصنف الأسواق المالية على حسب مراحل إصدار الأوراق المالية إلى أسواق أولية وأسواق ثانوية .

(٣ ـ ٢ـ ١) أولاً : أسواق النقد :

أسواق النقد هي الأسواق التي يتم فيها تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل والتي تستحق خلال عام واحد أو أقل وذلك من خلال عمليات البيع

والشراء وتعتبر أسواق النقد مصدراً للتمويل قصير الأجل الذي يهدف إلى توفير السيولة اللازمة لتمويل النفقات الجارية .

مزايا أسواق النقد :

١. تعتبر وسيلة مناسبة للقيام بعمليات الإقراض والاقتراض قصير الأجل
٢. تتمتع الأوراق المالية التي يتم التداول فيها بدرجة عالية من القابلية للتسوق .
٣. تتمتع الأوراق المالية فيها بدرجة عالية من التأكد من استرداد مبلغ رأس المال .
٤. تمتاز بسيولة عالية ودرجة مخاطر منخفضة .
٥. تمثل الأدوات المالية وسيلة ميسرة وسهلة لتوظيف الفوائض النقدية .

الأدوات المالية المتداولة في سوق النقد :

هنالك العديد من الأدوات المالية المتداولة في سوق النقد ومن أهمها :

أ. أذونات الخزانة :

عبارة عن أوراق مالية قصيرة الأجل تصدرها الحكومة لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة ، وبذلك فهي تشكل جزء من مديونية الدولة ومن مميزاتها :

١. خالية من مخاطر عدم الإيفاء لأنها مضمونة بواسطة الحكومة .
٢. من أهم أدوات السوق النقدي وأكثرها سيولة . حيث يتم شراؤها أو بيعها سريعاً دون أن يؤثر ذلك على سعرها .
٣. الفائدة المستحقة عليها أقل مقارنة بالفوائد المستحقة على الأوراق المالية الأخرى .
٤. تطرح للبيع عن طريق البنك المركزي .
٥. تتراوح فترة استحقاقها من ثلاثة أشهر إلى سنة .

ب. شهادات الإيداع :

عبارة عن صكوك أو وثائق تصدرها المصارف التجارية تشير إلى أن حاملها قد أودع مبلغاً معيناً من المال في البنك لفترة زمنية معينة مقابل فائدة محددة يتم دفعها ، بالإضافة إلى رأس المال في تاريخ الاستحقاق ومن أهم مميزاتها :

١. تعتبر ودائع لأجل لا يجوز استرداد قيمتها من البنك المصدر لها قبل تاريخ الاستحقاق .
٢. يمكن استرداد قيمتها من خلال بيعها في الأسواق الثانوية .
٣. تتمتع بنسبة معقولة من السيولة .
٤. تتحدد الفائدة المستحقة عليها على أساس الجودة الائتمانية للبنك المصدر وفترة استحقاق الشهادة .
٥. تتراوح فترة الاستحقاق ما بين ثلاثة أشهر إلى عام .

ج. الأوراق التجارية :

هي عبارة عن وثائق (صكوك أو سندات) يتم التعهد فيها بدفع مبالغ معينة في تواريخ محددة . ومن أمثلتها الكمبيالة والسند ألإذني والشيك ومن مميزاتها :

١. انخفاض تكلفة إصدارها .
٢. لا يشترط عند إصدارها تقديم رهونات عقارية أو مالية .
٣. لا يتطلب إصدارها التسجيل لدي الهيئات المنظمة لأسواق الأوراق المالية .
٤. يتم بيعها مباشرة من خلال الشركة المصدرة أو عبر وكلاء .
٥. تتراوح فترة استحقاقها ما بين ٤٥ يوماً إلى ٦٠ يوماً .

مخاطر أدوات سوق النقد :

بالرغم من أن أدوات السوق النقدي تمتاز بفترة آجال قصيرة إلا أنها تحمل بعضاً من المخاطر من أهمها :

١. عدم الإيفاء : وهي المخاطر الناجمة عن عدم دفع مستحقات الالتزام كما كان مقرراً .

٢. مخاطر السيولة : ويقصد بها احتمال عدم إمكانية تحويل الورقة المالية إلى نقدية بسهولة .

٣. مخاطر معدل الفائدة : ويقصد به المخاطر التي تنجم نتيجة لتغير قيمة الورقة المالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة السوقية .

(٣ـ٢ـ٢) ثانياً : أسواق رأس المال :

أسواق رأس المال هي الأسواق التي يتم فيها تداول الأوراق المالية طويلة الأجل والتي تزيد فترة استحقاقها عن العام الواحد ، وتعتبر مصدراً للتمويل طويل الأجل الذي يهدف إلى توفير أسلوب ملائم لتوجيه المدخرات إلى المجالات الاستثمارية المختلفة ومن أهم مميزاتها :

١. تعد أسلوب ملائم لتوجيه الأموال إلى المجالات الاستثمارية المختلفة.

٢. يعتبر أداؤها مقياساً لحجم الموارد المتاحة للاستثمار ومدى كفاءة تخصيصها .

٣. تكون أدواتها في متناول يد جميع المتعاملين في السوق بينما تكون أدوات السوق النقدي متاحة في الغالب للمؤسسات والشركات الكبيرة .

الأدوات المالية المتداولة في أسواق رأس المال :

١. الأسهم : يعتبر حملة الأسهم أحد ملاك الشركة وهي من أهم أدوات التمويل طويل الأجل . وتقوم شركات المساهمة بإصدار نوعين من الأسهم ، أسهم عادية و أسهم ممتازة .

١. الأسهم العادية : ويتمتع حاملوها بالمزايا التالية :

١. حق التصويت في الجمعية العمومية للمساهمين .

٢. حق الحصول على أرباح الأسهم المكتب فيها.

٣. الحق في تقاسم ما تبقى من أصول الشركة بعد الوفاء بكافة الالتزامات عند تصفية الشركة .

٤. الحق في تحويل ملكية الأسهم إلى أي جهة يرونها دون قيد أو شرط .

ب.الأسهم الممتازة : ويتمتع حاملوها بالمزايا التالية :

١. الأحقية في استلام حصة محددة من الأرباح بنسبة ثابتة قبل توزيع أي ربح لأصحاب الأسهم العادية .

٢. حق الأولوية على حاملي الأسهم العادية في توزيعات فائض قيمة الأصول عند التصفية .

٣. لا يحق لهم في الغالب حضور اجتماعات الجمعية العمومية والمشاركة في التصويت .

٢. السندات : عبارة عن قروض بمواصفات خاصة لمدة طويلة وذات قيمة اسمية . تتعهد الشركة المصدرة لها بدفع قيمتها في تاريخ محدد بالإضافة إلى دفع مبلغ دوري يمثل قيمة الفوائد المحددة على أساس سعر الفائدة الذي يحمله السند ، ويتمتع حامل السند بالمزايا التالية :

١.يعتبر حامل السند دائناً للشركة المصدرة له .

٢. له الأولوية قبل حاملي الأسهم في الحصول على مستحقاته عند وقوع الخسارة أو في حالة التصفية .

٣. توفر السندات مصدر دخل ثابت ومضمون لحامليها ولا تتأثر بالمخاطر التشغيلية للشركة .

٤. السندات قابلة للتداول دون قيد .

ومن عيوبها :

١. ليس لحامل السند حق التصويت أو التدخل في إدارة الشركة .

٢. يتحمل أصحاب السندات المخاطر المالية للشركة عند ارتفاع حجم القروض في ميزانية الشركة .

٣. الفوائد المستحقة قليلة نسبياً .

تلجأ الشركات إلى التمويل عن طريق السندات للأسباب التالية :

أ. انخفاض تكلفة التمويل بالمقارنة مع تكلفة إصدار الأسهم .

ب. عدم إمكانية الحصول على الأموال الإضافية من خلال إصدار أسهم جديدة .

ج. إصدار السندات يحقق ميزة ضريبية للشركة .

د. إصدار السندات لا يمس ولا يؤثر على وضع حملة الأسهم .

وعلى الرغم من المزايا التي تحققها الشركة من التمويل بالسندات إلا أن للسندات بعض العيوب منها :

أ. يحتاج إصدار السندات لتغطية كافية بأصول الشركة ، وقد يقتضي ذلك أحياناً رهن بعض هذه الأصول مما يحد من حرية الشركة في استخدام أصولها بالطريقة المثلى .

ب. الفوائد على السندات تمثل التزاماً مالياً ثابتاً مما يؤدي إلى رفع درجة الخطورة المالية .

ج. التمويل بالسندات يؤدي إلى الحد من مقدرة الشركة في الحصول على التمويل اللازم لأنشطتها المستقبلية .

أنواع السندات :

أ. من حيث الضمانات المقدمة من الشركة المصدرة هنالك نوعين :

١. السندات غير المضمونة : وهي سندات ليست مضمونة بأصل أو أصول محددة .

٢. السندات المضمونة : وهي سندات مضمونة بأصول الشركة إما برهن ثابت أو غير ثابت حيث يتم تسديد استحقاقات السندات المضمونة من محصلة عائدات الأصول المرهونة .

ب. من حيث استرداد قيمتها تنقسم إلى :

١. المستندات المستردة : وهي السندات التي لها أجل محدد لاسترداد قيمتها .

٢. السندات غير المستردة : هي سندات دائمة لا يتم استردادها إطلاقاً لكنها تتمتع بفوائد عالية .

٣. السندات القابلة للتحويل لأسهم : هي السندات التي تعطى صاحبها حق تحويلها إلى أسهم عادية بعد فترة محددة ، أو استرداد قيمتها الاسمية من الشركة المصدرة .

٤. السندات القابلة للاستدعاء : هي السندات التي يحق للشركة التي أصدرتها تسديدها كلياً قبل أجلها .

(٣ـ٢ـ٣) أسواق الأوراق المالية :

للأوراق المالية أسواق خاصة يتم من خلالها تبادل تلك الأوراق حيث تتم خلال عمليات الشراء والبيع للأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية وقد كان لتطور مفهوم الشركة المساهمة العامة الدور الأكبر في ظهور وتطور أسواق الأوراق المالية . حيث كانت تعتمد تلك الشركات في تمويل مشاريعها على عدد كبير من المساهمين ولتشجيع هؤلاء المساهمين على التعامل في الأسهم والسندات ، كان لا بد من توفير الوسيلة التي تمكنهم من إقتناء هذه الأوراق وبيعها عند حاجتهم للسيولة ، أو عند رغبتهم لإعادة استثمارها في استثمارات بديلة ، وقد كانت هذه الوسيلة هي سوق الأوراق المالية .

مفهوم أسواق الأوراق المالية :

أسواق الأوراق المالية هي الأماكن التي يتم فيها تداول أسهم شركات المساهمة العامة بنوعيها العادي والممتاز والسندات ، وهي تشمل طالبي التمويل وعارضيه أو الوسطاء أي المؤسسات التي تسعى للحصول على التمويل من خلال إصدار الأوراق ، والمستثمرين الذين يقومون بشراء هذه الأوراق والشركات والأفراد الذين يقومون بالوساطة بين بائعي ومشتري الأوراق المالية ، وتصنف أسواق الأوراق المالية إلى أسواق أولية وأسواق ثانوية .

أ. الأسواق الأولية (أسواق الإصدار) :

هي الأسواق التي يتم فيها التعامل بالأوراق المالية عند إصدارها لأول مرة عن طريق شركات المساهمة ، ويتم طرح وإصدار الأوراق المالية بإسلوبان:

١. **أسلوب الإصدار الخاص :** هو أسلوب يتم فيه التفاوض مع بنوك ومؤسسات مالية بعينها كصناديق المعاشات وشركات التأمين لشراء الأوراق المالية المطروحة .

٢. **أسلوب الإصدار العام :** هو أسلوب يتم فيه طرح الأوراق المالية للجمهور عامة لشرائها ، وتقوم الشركات بطرح أوراقها المالية للجمهور إما مباشرة أو من خلال مؤسسات الوساطة شبه المالية ومن أهمها بنوك الاستثمار .

بنوك الاستثمار :

تعتبر بنوك الاستثمار من أهم المؤسسات العاملة في الأسواق الأولية وتلعب دوراً حيوياً في الاقتصاد حيث تقوم بجمع المدخرات المالية من المؤسسات والأفراد التي ترغب في استثمار أموالها وتقديم التمويل للمؤسسات التي تحتاج إلى التمويل ومن أهم وظائفها ما يلي :

١.تغطية الإصدارات الجديدة :

عندما تريد منشأة ما إصدار أسهم جديدة فإنها تقوم بالاتصال بأحد بنوك الاستثمار وتطلب منه مساعدتها في عملية توزيع الإصدار الجديد ، وبعد تقصي وتحري المركز المالي للمنشأة ودراسة إمكانية تصريف هذه الإصدارات يقوم بشرائها بسعر يعادل أو يقل عن القيمة الاسمية للإصدار

وذلك على حسب توقعات البنك للقيمة السوقية للإصدار ، ثم يقوم بإعادة بيعها لجمهور المستثمرين ، ويمثل الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع للجمهور هامش الربح للبنك .

٢. تقديم النصح المالي :

تكمن أهمية بنك الاستثمار أيضاً في دورة في تقديم النصح والمشورة للمستثمرين عامة ، وذلك من خلال خبرته الناتجة عن صلتة المستمرة بأسواق

الأوراق المالية وقيامه بعمليات بيع الأوراق المالية الجديدة وتقييم أداء المنشآت الاقتصادية ، وتقوم بنوك الاستثمار بتقديم النصح والمشورة في مجالات تسعير الأوراق المالية وتوقيت إصدارها وتحديد نوعية وخصائص الأوراق المالية التي تجذب المستثمرين .

ب. الأسواق الثانوية (أسواق التبادل)

هي الأسواق التي يتم فيها تبادل وتداول الأوراق المالية التي تم إصدارها من قبل ، وذلك من خلال مجموعة من السماسرة المسجلين في البورصة .

أهمية ودور الأسواق الثانوية :

١. توفر فرصة للمستثمرين لتسييل ما بحوزتهم من استثمارات بسرعة دون مواجهة خسائر كبيرة .
٢. توفير فرصة التحول من استثمار إلى آخر .
٣. تنشيط الأسواق الأولية .

تتم عملية المتاجرة بالأوراق المالية في نوعين من الأسواق الثانوية ، هي الأسواق المنظمة والتي يطلق عليها اسم البورصات أو الأسواق غير المنظمة والتي يطلق عليها الأسواق الموازية .

(٣ـ٣) البورصات :

البورصات هي الأماكن التي يلتقي فيها مشترو وبائعوا الأوراق المالية إما وجهاً لوجه أو عبر وكلائهم للمتاجرة في الأسهم والسندات في أوقات محددة طبقاً لنظم وإجراءات معينة يحددها القانون أو التنظيم الداخلي لهذه الأسواق .

وتتمثل دور البورصة في تنظيم وتسهيل عملية المتاجرة في الأوراق المالية وجعلها في متناول المتعاملين في الأوراق المالية والجمهور عامة .

يكون للبورصة عادة مبنى خاص بها وعضوية محددة ومجلس إدارة منتخب ، ويتم التداول داخل قاعة البورصة بواسطة الوكلاء أو السماسرة الذين يقومون بعقد الصفقات نيابة عن بائعي ومشتري الأوراق المالية ، وكانت نشأة أول بورصة في العالم في بلجيكا في القرن الثالث عشر ، حيث كان التجار يجتمعون أمام قصر عائلة فاندر بوريسة للمتاجرة في المحاصيل الزراعية ثم تطورت التجارة لتشمل التعامل في بضائع أخرى غير المحاصيل الزراعية شاملة الأوراق المالية ، وأطلق اسم العائلة التي تمتلك القصر على المعاملات التجارية وأصبحت تعرف باسم معاملات بورسية وقد كان هذا الاسم هو الأصل لكلمة بورصة والتي أصبحت تعني فيما بعد سوق الأوراق المالية .

(٣ -٣ -١) إدراج الشركات في البورصات :

لكل بورصة متطلباتها الخاصة لإدراج الأوراق المالية فيها ، وتمتد هذه المتطلبات لتشمل نسبة الأسهم التي يمتلكها جمهور المستثمرين وقيمة صافي الأصول وحجم المبيعات والأرباح وغيرها ، وكلما كانت السوق مزدهرة وذائعة الصيت كلما كانت شروط الإدراج فيها قاسية وقد تشمل بعض الأمور السياسية والاجتماعية .

فوائد إدراج الشركة في البورصة :

١. تصبح الشركة ونشاطاتها معلومة لدي جمهور المستثمرين مما يساعد إمكانية الحصول على التمويل بصورة مستمرة وفعالة .
٢. تحصل الشركة على وسيلة عملية لتقييم أسهمها وسنداتها وبالتالي تقييم قيمتها السوقية .

٣. تستفيد الشركة من الرقابة المستمرة على الأداء في رفع مستوى الأداء داخل الشركة ، وتفيد إدراج الشركة في البورصة المستثمرين في الجوانب التالية :

١. توفر قدر كبير من الشفافية عن الشركات الرئيسية في السوق .

٢. الحصول على مؤشرات مفيدة عن أداء القطاعات المختلفة للشركات المسجلة .

٣. الاستفادة من آلية السوق في تحديد الأسعار المناسبة لأسهم الشركات المدرجة أو المسجلة في البورصة .

ومن المضار والسلبيات المتوقعة بالنسبة للشركات المدرجة في البورصات هي خضوعها المستمر للرقابة وكذلك ضرورة توفر القدر الكافي من المعلومات قد يؤثر على سرية العمليات الاستثمارية وبالتالي تكون خطواتها وعملياتها مكشوفة للشركات المنافسة .

(٣-٣ -٢) الأسواق الموازية (غير المنظمة) :

يقصد بها المعاملات المالية التي تجرى خارج الأسواق المنظمة ، حيث يتداول فيها الأوراق المالية التي لا تتوافر فيها شروط الإدراج والتسجيل في البورصات ، وهي أسواق غير ملموسة بمعنى أن التداول فيها لا يتم في مكان محدد ومعروف مثل البورصات ولا يرتبط التعامل فيها بساعات عمل محددة أو قواعد إجراءات معينة ويقوم بعقد الصفقات فيها عدد من شركات السمسرة وتجار الأوراق المالية .

الأهمية الاقتصادية للبورصات :

١.تساعد البورصات في دفع عجلة النمو والتطور الاقتصادي باعتبارها الآلية التي يتم عبرها تحويل المدخرات إلى استثمارات .

٢. تشجع على الاستثمار من خلال توفير فرصة تسييل الاستثمارات بسرعة دون خسائر كبيرة .

٣. تساعد على زيادة مخزون القطر من السلع الرأسمالية .

٤. تساعد على جذب المدخرات الأجنبية ، مما يساعد على زيادة الموارد المتاحة للتمويل في الدولة المعنية .

(٣ـ ٣ـ ٣) البورصات العالمية :

البورصات العالمية هي بورصات الدول الصناعية الكبرى وتتميز بالخصائص التالية :

١.ضخامة حجم رؤوس الأموال المتداول فيها .

٢. تطور أطرها المؤسسية والتشريعية .

٣. حسن التنظيم .

٤. السيولة العالية وتوافر المعلومات .

٥. تخصيص الموارد بكفاءة وفعالية .

المؤشرات القطرية :

تقاس أداء البورصات العالمية بالمؤشرات القطرية فالمؤشر هو رقم حسابي يحسب بطريقة إحصائية خاصة يستخدم لقياس تحركات الأسعار في الأسواق للتعرف السريع على ما يجري بسوق الأسهم والسندات ، ومن أشهر البورصات العالمية :

بلغ عدد الأسهم المسجلة فيها ١٥٠٠ سهم ومن أشهر مؤشراتها مؤشري داوجونز وستاندرآند بورز .

٢. **بورصة لندن :** من أكبر البورصات العالمية من حيث تنوع وعدد الشركات المدرجة ومن أشهر مؤشراتها مؤشر فاينانشيال تايمز.

٣. **بورصة طوكيو :** هي من أكبر البورصات العالمية الآسيوية ويقاس أداؤها بمؤشر نيكاي .

٤. **البورصات الناشئة :** هي بورصات الدول النامية التي ما زالت في طور النمو والتطور ، وتشمل بورصات دول أوربا الشرقية وآسيا والدول الأفريقية ومنها سوق الخرطوم للأوراق المالية بالسودان.

(٣-٤) المؤسسات المالية الدولية

لقد ساهمت الحرب العالمية الثانية في دمار اقتصاديات الدول المتحاربة وتدهور العلاقات الاقتصادية بين الدول ، ومن أجل إعادة بناء جسور التواصل والتعاون الاقتصادي بين الدول ، اجتمع ممثلو ٤٤ دولة في مدينة بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية في يوليو ١٩٤٤م من أجل وضع سياسة نقدية دولية مرنة وسن تشريعات وقوانين لتشجيع التجارة الدولية متعددة الأطراف ، خرج مؤتمر بريتون وودز باتفاقية نجم عنها إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

(٣-٤ -١) صندوق النقد الدولي :

هو أحد المؤسسات المالية التي انبثقت عن مؤتمر بريتون وودز للمساهمة في تحقيق الأهداف الآتية :

١. تأسيس نظام مستقر لأسعار صرف العملات يسمح لكافة العملات بأن تكون قابلة للتحويل .
٢. تشجيع وترقية التعاون المالي على المستوى العالمي .
٣. معالجة مشاكل ميزان المدفوعات للدول الأعضاء بتقديم العون المالي والفني .
٤. زيادة السيولة النقدية العالمية بصورة تؤدي إلى تشجيع التجارة الدولية
٥. تشجيع الدول للتحول إلى اقتصاديات السوق من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي .

اتبع صندوق النقد الدولي في السنوات الأخيرة برنامجاً للإصلاح الاقتصادي كان أهم ملامحه هي :

١. خفض الإنفاق الحكومي .
٢. تخفيض سعر الصرف .
٣. تحجيم سيطرة التضخم .
٤. تقييد الائتمان .
٥. إيقاف الدعم الحكومي .
٦. تحرير أسعار السلع والخدمات الأساسية .

يتضمن اتفاقية الصندوق إلزام الدول الأعضاء بالمساهمة بحصص معينة في رصيد الصندوق وفقاً لإجمالي الدخل القومي ونسبة مشاركة الدولة في التجارة الدولية وهذا الاشتراك يتم دفع ٧٥% منه بالعملة المحلية أو الوطنية بينما تدفع ٢٥% الأخرى بالعملات الرئيسية القابلة للتحويل ، تحدد حصة كل دولة قدرتها الاقتراضية وكذلك قدرتها التصويتية في مجلسي المحافظين والمديرين.

تتألف إدارة الصندوق من مجلس المحافظين والذي يتكون من محافظ ونائب له من كل دولة من الدول الأعضاء وهو بمثابة الجمعية العمومية للصندوق ومهمته رسم السياسة العامة للصندوق ، ومجلس المديرين والذي يمثل الإدارة التنفيذية للصندوق ويتكون من ١٦ عضواً يشترط أن يكون من بينهم خمسة أعضاء يمثلون الدول الكبرى ويقوم مجلس المديرين بتنفيذ السياسة التي يرسمها مجلس المحافظين ، ويعتبر مدينة نيويورك المقر الرئيسي للصندوق .

البنك الدولي :

يعتبر المؤسسة المالية الثانية التي أنشئت بموجب اتفاقية بريتون وودز والغرض الأساسي للبنك هو تمويل مشروعات التنمية والبنية التحتية للدول الأعضاء . يتكون رأس مال البنك جزئياً من مساهمات الدول الأعضاء والتي

يتم تحديدها على أساس الناتج الإجمالي المحلي لكل دولة وجزئياً بالاقتراض من صندوق النقد الدولي ويشترط على مساهمي البنك أن يكونوا أعضاء في صندوق النقد الدولي .

يدار البنك من قبل مجلسين هما مجلس المحافظين ومجلس المديرين ، يمثل مجلس المحافظين الجمعية العمومية للبنك ويقوم برسم السياسة النقدية للبنك ، أما مجلس المديرين فيتألف من ١٤ عضواً يختارون بالانتخاب لمدة خمس سنوات بواسطة مجلس المحافظين ويشترط أن يكون من بينهم خمسة أعضاء يمثلون الدول الكبرى ، ويضم البنك المؤسسات التالية :

١. البنك الدولي للإنشاء والتعمير :

يهدف هذا البنك إلى تقديم قروض إلى اقتصاديات الدول الأعضاء لتنفيذ المشاريع الرأسمالية التي تتعلق بالبنية التحتية ، مدة هذه القروض يتراوح بين ١٠ – ٢٠ سنة وتقدم بسعر فائدة منخفضة .

٢. مؤسسة التنمية الدولية :

تهدف هذه المؤسسة إلى مساعدة الدول النامية من خلال تقديم قروض طويلة الأجل تصل إلى ٥٠ عاماً وغالباً ما تكون بدون فوائد . وتوجه هذه القروض للدول الأكثر فقراً في العالم لتمويل المشروعات التي تساهم في إزدهار اقتصاديات الدول المستفيدة بعد توفر دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية ، ويتم تقديم هذه القروض بواسطة مجموعة الدول المانحة الأعضاء في الصندوق وغالباً ما يكون لها دور كبير في تحديد الكيفية التي يستغل بها هذا العون .

٣. مؤسسة التمويل الدولية :

هي مؤسسة تختص بتمويل القطاع الخاص في الدول الناميـــة وذلـــك من خلال :

أ. شراء أسهم من رأس مال الشركات التي تعمل فـــي تقـــديم الخـــدمات والسلع الإستراتيجية .

ب. شراء سندات في المؤسسات التي تثبت نجاحاً في تنفيذ مشاريع التنمية والبنية التحتية .

ج. تقديم القروض للشركات من أجل رفع قدرتها التنافسية في الأســـواق المالية يبلغ مدى التمويل ما بين ١٠ – ٢٠ سنة ويتم تقديمه بسعر الفائـــدة التجاري .

تمرين (٣-١)

عرف الآتي :

١. الأسواق المالية ٢. الأصول المالية ٣. أسواق النقد ٤. أسواق رأس المال.
٥. السهم ٦. السند ٧. أذونات الخزانة ٨. شهادات الإيداع
٩. الأوراق التجارية .
١٠ . اذكر مخاطر التمويل بأدوات سوق النقد .
١١. اذكر مميزات أسواق رأس المال .
١٢. اذكر الأدوات المالية المتداولة في أسواق رأس المال .
١٣. اذكر المزايا التي يتمتع بها حملة الأسهم العادية .
١٤. ما هي مزايا الأسهم العادية .
١٥. ما هي مزايا الأسهم الممتازة .
١٦. ما هي مزايا السندات .
١٧. ما هي دوافع الشركات في التمويل عن طريق السندات .
١٨. ما هي سلبيات التمويل بالسندات بالنسبة للشركات .
١٩. ما أنواع السندات .
٢٠. ما دور الأسواق المالية في دفع عجلة الاقتصاد ؟
٢١. ما المقصود بأسواق الأوراق المالية ؟
٢٢. ما المقصود بالأسواق الأولية ؟
٢٣. ما المقصود بأسلوب الإصدار الخاص والعام ؟
٢٤. أذكر وظائف بنوك الاستثمار ؟
٢٥. ما المقصود بالأسواق الثانوية ؟
٢٦. ما دور الأسواق الثانوية ؟
٢٧. ما المقصود بالبورصات ؟

٢٨. ما هي أسس إدراج الشركات في البورصات .
٢٩. ما فوائد إدراج الشركات في البورصات .
٣٠. ما المقصود بالأسواق الموازية .
٣١. اذكر الأهمية الاقتصادية للبورصات .
٣٢. ما خصائص البورصات العالمية .
٣٣. عرف المؤشرات القطرية وما وظيفتها ؟
٣٤. ما المقصود بالبورصات الناشئة .
٣٥. اذكر بعض أشهر البورصات العالمية .
٣٦. ما أهداف مؤتمر بريتون وودز .
٣٧. ما أهداف إنشاء صندوق النقد الدولي .
٣٨. ما آليات وإجراءات الإصلاح الاقتصادي .
٣٩. ما مصادر تمويل الصندوق .
٤٠. ما أسس تحديد مساهمة الدول في الصندوق .
٤١. ما دور مجلس المحافظين .
٤٢. ما دور مجلس المديرين .
٤٣. ما أهداف إنشاء البنك الدولي .
٤٤. ما مصادر تمويل البنك .
٤٥. كيف يدار البنك الدولي .
٤٦. ما دور المؤسسات التالية :
أ. البنك الدولي للإنشاء والتعمير .
ب. مؤسسة التنمية الدولية .
ج. مؤسسة التمويل الدولية .

رقم الإيداع: 2008|789